

دراسة لجمهورية افلاطون

بقلم
الدكتور فؤاد زكريا



دراسة لجمهورية أفلاطون

تأليف: الدكتور فتواد شركريا

أستاذ الفلسفة المساعد
بكلية الآداب بجامعة عين شمس

وزارة الثقافة

مؤسسة التأليف والنشر

دار الكتاب العربي

القاهرة - ١٩٦٧

تصريح :

((عاش أفلاطون في عصر تدهورت فيه دولة المدينة city-state • وكان المجد الذي اكتسبته اليونان بعد انتصارها على بلاد الفرس قد ذوى قبل أن يولد بوقت طويل • ولقد كان شعوره بأخفاق الروح اليونانية أقوى من شعور جميع معاصريه • • وكانت حياته ، مثل حياتنا ، تقع في نهاية عصر من التوسع ؛ فقد كان في الخامسة والعشرين عندما انتهت الحرب الكبرى بين أثينا واسبرطة بهزيمة مواطنيه والذلال لهم ؛ وتداعت أمام عينيته الامبراطورية الآثينية ، وأدرك أن المهمة الحقيقية ليست إعادة بناء أثينا ، وإنما انقاذ اليونان • ولكي يتحقق هذا الغرض ، كان لابد من تحليل متعمق لدولة المدينة ولطبيعة الانسان • •

((ولقد ظل الفيلسوف دهورا طويلة بعد مفكرا ((أكاديميا)) ، وحالما أو متاملا بعيدا عن الخلافات التافهة التي يصطرع بها عالم الحياة اليومية ؛ وكان من المحتم أن يصور أفلاطون على أنه فيلسوف من هذا النوع • أما اليوم ، عندما وصلت حضارتنا الى أزمة مشابهة لتلك التي عاش فيها أفلاطون ، فإن في وسعنا أن نراه كما كان على حقيقته - أعنى مثاليا أخفق في تطبيق أفكاره عمليا ، ومصلحا ثوريا لم يستطع أن يهتدى الى أساس سياسي لاصلاحاته • •

بهذه الكلمات أكد المفكر والسياسي العمالي الانجليزي المشهور ، ريتشارد كروسمان (١) ، أهمية دراسة أفلاطون بالنسبة الى عالمنا الحاضر ، وأوضح أن البحث المقارن بين العصر الذي عاش فيه أفلاطون ، وبين عصرنا هذا - و كليهما كان عصر انهيار لقيم قديمة وبحث عن قيم جديدة - هو أفضل وسيلة تتيح لنا استيعاب آراء هذا المفكر الذي يفصلنا عنه ثلاثة وعشرون قرنا من الزمان •

وانا من المؤمنين بأنه لا مفر لنا ، عند دراسة مفكر مثل أفلاطون ، من أن نتذكر ، ونحن نبخسه ، أننا نعيش في القرن العشرين ، ونضع نصب

(١) R.H.S. Crossman : Plato Today. Allen and Unwin (Revised ed.)

1959. p. 16-17.

اعيننا مختلف مواقف الانسان المعاصر ، ونسترشد بها في محاولة تفسيرنا
لواقف الانسان اليوناني في ذلك العصر . ومع ذلك فاني اود ان اتساءل :
هل ينبغي اتباع هذا المنهج لان عصرنا - كما قال كروسمان - عصر مغيب
للآمال ، وعصر قيم منهارة ، كما كان عصر افلاطون ؟ وهل يكون الاساس
الوحيد للشعور بالتآلف والتقارب والتفاهم بيننا وبين هذا المفكر اليوناني
القديم ، هو اننا نشترك معه في كوننا ابناء ازمة العصر او عصر الازمة
الذي نعيش فيه ؟

في اعتقادي ان من الأمور المشكوك فيها الى حد بعيد ان يكون هناك
مفكر لم يعيش في عصر ازمة ، او على الأقل لم يشعر بان عصره متنازم الى
حد يفوق سائر العصور السابقة عليه . ولو امعنت الفكر في كتابات اى
مفكر تقرا له ، لو جدته يؤكد - حالما يتأمل احوال عصره - انه يعيش
في عصر ازمة او في مرحلة انتقال اساسية . ومن الصنعب ان ننكر
عليه هذا الشعور . ألم يكن أرسطو بدوره يعيش في عصر ازمة - اعني تلك
التي سبقت مباشرة توسع الاسكندر الأكبر وتكوين امبراطوريته
الشاسعة ؟ وماذا نقول عن افلوطين ، ونهاية العالم القديم ؟ او عن
ديكارت ، وبداية العصر الحديث ؟ وماذا نسمى عصر « كانت » ، بما فيه
من انتقال حاسم الى عهد حضارى جديد ؟ وكيف نصف عصر بعث الأمة
الأملاية ايام فشتنه وهيكل ؟ اما في هذا القرن ، فان لنا ان نتساءل :
ألم تكن السنوات الأولى ازمة - اعني ازمة فكرية انهارت فيها نظم الفيزياء
السائدة حتى ذلك الحين ، وتولدت فيها عن التحليل النفسى نظرة جديدة
الى الانسان ، وبدأت الاتجاهات الجديدة في الفن والأدب تشق لنفسها
طريقا رائدا ؟ ألم تكن الحرب العالمية الأولى ازمة ؟ ألم يمر العالم بازمة
فكرية في العشرينات ، وپازمة اقتصادية (وعقلية) في الثلاثينات ؟ وماذا
كانت الحرب العالمية الثانية ؟ وماذا نسمى فترة ما بعد الحرب ، بقنابلها
النرية وما يعانيه الانسان فيها من توتر لا ينقطع ؟

ليس لكل مفكر عاش في احدى هذه الفترات كل الحق في ان يعد
نفسه ، او يعده من يكتبون عنه ، ابنا لازمة العصر ؟ انى اكاد أجزم بان
مفكر العصور الوسطى - وهى ابطا العصور تحولا واقربها الى طابع
الركود والاستقرار الرتيب - لو كان قد وصف العالم المعاصر له لما فاته
ان يتحدث عن « ازمة العصر » وعن التحول الحاسم الذى يمر على العالم
في أيامه !

اما نحن فقد يبدو لنا اننا في عصر انتقال فاصل ، وقد تبرر الشواهد
كلها هذا الاعتقاد . السنا نشهد في أيامنا هذه دراما هائلة يتصارع فيها

الحرب مع السلام ، ويتنازع فيها السيطرة على العالم نظامان اقتصاديان وحضاريان لا مجال للتوفيق بينهما ؟ ومع ذلك فقد تبدو « أزمتهما » هذه في المستقبل شيئاً هيناً حين يمر الإنسان بفترة انتقال من الحياة على الأرض إلى الحياة على كواكب أخرى مثلاً !

واذن ، فالحديث عن أزمة العصر يبدو امراً ملازماً للإنسان في كل عصوره ، ولا سيما المفكرين الذين هم أكثر الناس حساسية لما يطرأ على عالمهم من التغيرات . ويبدو أن لدى كل إنسان نزوعاً طبيعياً إلى أن ينظر إلى عصره على أنه يمثل قمة ، أو مفترق حاسم للطرق - وبالتالي فليس لأي مفكر مزيد من الحق في هذا الصدد عما لأي مفكر آخر .



واذن ، فنحن حين ندرس افلاطون وفي ذهننا هذا العصر الذي نعيش فيه ، لا نفعل ذلك لأن أوجه الشبه بين عصرنا وعصره تفوق ما يوجد بين عصرنا وأي عصر آخر ، بل ينبغي أن تكون الأسباب أعمق من ذلك .

إننا نود أن ندرس افلاطون بوصفنا إنساناً نعيش في القرن العشرين . ونحن نعلم عن يقين أن القاريء المتمسك بالتراث الفلسفي في صورته الخالصة لابد أن يثور على من يتبع مثل هذا المنهج ، متمرضاً عليه بقوله : انك تقرأ في كتابات رجل عاش منذ أكثر من ألفي عام مشاكل الخاصة ، ومشاكل عصره أنت ! ومع ذلك فنحن نعتقد أن المتمسكين بالتراث الفلسفي الخالص يشتركون معنا بدورهم في هذا « الاثم » ، وأن كل تفسير فلسفي ، للمفكرين القدماء بوجه خاص ، لابد أن يكون تفسيراً « عصرياً » ، مهما كانت قوة النزعة « السلفية » لدى صاحب هذا التفسير ، ومهما كانت الاعتبارات العصرية بعيدة عن ذهنه .

ذلك لأن النص الفلسفي العظيم ، كمحاورات افلاطون ، وكمحاورة « الجمهورية » بوجه خاص ، تراكمت تفسيراته عبر العصور ، ويتعاقب المفكرون الشارحون له طوال قرون عديدة ، كل يحاول اضافة شيء جديد إلى فهمه للنص ، وكل يدخل في معارك جانبية مع غيره من الشراح ، إلى جانب معركته الرئيسية مع النص نفسه . وطوال تراكم التفسيرات وتعاقب الشراح هذا ، يسير العقل البشري في اتجاه مزدوج : فهو يظن نفسه - بمعنى معين - أكثر اقتراباً من النص ، لأن كل عصر جديد يهتدى في النص إلى شيء لم يهتد إليه السابقون ، ولكنه في الوقت ذاته - وبمعنى أهم - يزداد تباعداً عن الأصل ، لأن البحث المستمر عن عناصر جديدة ، وما يسميه الشراح « بالتعمق » المتزايد في فهم النص ، يضيف بلا شك

عناصر جديدة لم تكن تخطر للمفكر الأصلي على بال . وحين يكون الأمر متعلقا بنص انقضى على عهد تأليفه أكثر من ألفي عام ، حفلت كلها بالتفسيرات والشروح ، فإنا نستطيع أن نكون على ثقة من أن مجرد انقضاء الزمان هو ذاته عامل لا يتيح للمفسر ، مهما حاول أن يكون « موضوعيا » أو متمسكا بالتراث ، أن يبعث أفكار المؤلف الأصلية ، في صورتها الخالصة . وكلما مضى بنا الزمان ، ازداد هذا التباعد الناتج عن آلية التقادم وحسدها .

والحق أننا لو تصورنا أفلاطون وقد بعث حيا في أيامنا هذه ، فإنه قطعاً لن يستطيع أن يتعرف على نفسه من خلال كل ما يكتب عنه : لا في مؤلفات أولئك الذين يعترفون صراحة بأنهم يفسرونه تفسيراً حديثاً . فحسب ، بل في مؤلفات من يعلنون أنهم متمسكون بالتراث ومحافظون عليه أيضاً : ذلك لأن نفس تراكم التراث طوال هذه القرون يؤدي حتماً إلى تباعده تماماً عن الأصل .

فهل يظن أحد أن أفلاطون يستطيع أن يهتدى إلى صورته الحقيقية منعكسة في بحث مثل « تعريف الوجود وطبيعة المثل في محسورة السفسطائي » لشارح متمسك بالتراث مثل « أوجست ديبس » (١) ؟ وهل تراه يقبل أن يتبنى تلك الشروح العظيمة التعقيد ، التي فسرت بها بعض عباراته المتعلقة بالرياضيات في بحوث أو مؤلفات كاملة ؟

إنني لا أتحدث الآن بطبيعة الحال عن ذلك النوع من الأبحاث الذي يمثله مقال « نظرية الحقيقة عند أفلاطون » لهيدجر مثلاً . فهذا نوع يعترف فيه الباحث صراحة بأنه يعرض آراءه الخاصة من خلال مفاهيم معينة عند أفلاطون . ولكنني أخشى أن أقول أننا جميعاً نفعل مثل جميعاً نكتب عنه . على نحو سينكره هو ذاته علينا لو قدر له أن يطلع على ما نكتب . فحين يصل الأمر إلى حد التحليل والتشريح الدقيق - في أبحاث وبربما كتب كاملة - لمصطلح واحد أو لصورة مجازية واحدة ، وربما كانت قد وردت عرضاً في الكتابات الأصلية ، فعندئذ نستطيع أن نذكر أننا إنما نتحدث عن أنفسنا ولكن دون وعي ، وأن أفلاطون نفسه قد يكون أبسط من هذا بكثير ، وأن لمئات الأبحاث والمقالات والكتب

(١) A. Diès : La définition de l'être et la nature des idées dans le "Sophiste" de Platon, Paris (Vrin) 1932

والرسائل الجامعة التي يضيفها العقل البشرى الى التراث الافلاطوني في عصرنا هذا كل عام ، انما هي في الواقع انعكاس لأفكار العصر وتعبير عن درجة تعمقه الخاصة ، وليست بأية حال مجرد شرح أمين لنص قديم .

هذا الحكم لا يصتق بطبيعة الحال على كتابات افلاطون وحدها ، وانما يصتق أيضا على كل نص تشرحه وتفسره وتعلق عليه عصور مختلفة ، يجد كل منها فيه مرآة لنفسه في النص ، ويفكر في ذاته من خلاله . فهل نستطيع ، مثلا ، أن نصف كتابات اللاهوتيين المعاصرين في أوروبا الغربية ، مثل كارل بارت (K. Barth) أو بول تليش (P. Tillich) ، بأنها تتعلق حقا بالتعاليم التي دعا إليها يسوع المسيح منذ ألفي عام ؟ أتم يؤد تراكم الشروح في أجيال متعاقبة ، يحيا كل منها في ظروفه الثقافية الخاصة ، الى الابتعاد عن الأصل الى حد تصبح معه تلك الأفكار معاصرة بالفعل ؟

واذن ، فنحن جميعا نخرج بالنصوص القديمة عن أصولها ، ونحن جميعا نعيد تفسيرها في ضوء العصر الذي نحيا فيه ، أو على الأصح نفسر أنفسنا من خلالها . ولو زعم أحد - في عصر متأخر - أنه هو الذي يفسر النص القديم تفسيراً مستمداً من روحه الأصلية ، لكان ذلك أمراً مخالفاً لطباع الأشياء . واو حللنا موقف مثل هذا الشارح بدقة ، لوجدنا أن كل ما بينه وبين الآخرين من فارق هو أنه أقل وعياً منهم بما يفعل فعسب .

والحق أننا لو أمعنا الفكر في هذه الظاهرة لا وجدناها بالأمم المستغرب . ذلك لأن كل عصر لا يستطيع أن يكتب إلا لنفسه . وهو قطعاً يتجه بنظره الى الحاضر ، ولا يعقل أن تتصوره مستهدفا القدماء فيما يكتب ، حتى لو كان الغرض الصريح من كتابته هو مجرد شرح آراء القدماء . والواقع أن بين عقل الإنسان وبين معدته شبحاً أساسياً واحداً على الأقل : هو أنه يحيل كل ما يتلقاه الى شيء ينتمي الى طبيعته الخاصة ، ويستبعد تلقائياً كل ما لا يستطيع أن يحوله على هذا النحو . ومن هنا فإن أشد الناس رغبة في التمسك بالتراث لابد أن يحول هذا التراث ، عن وعى أو دون وعى ، الى قوة حية يستعين بها في مواجهة مشكلاته الخاصة . وليس معنى ذلك أن الموضوعية مستحيلة ، وإنما ينبغي أن تكون دائماً ((مفرضين)) في مواجهة القدماء ، وأن الباحث الذي يهتم بالتراث في تفسيراته يتساوى مع ذلك الذي لا يبذل أى جهد لفهمه الخاصة . فالظاهرة التي نشير إليها هنا سابقة على الوثنية ، وهي متعلقة بطبيعة عقلنا ذاته ، التي تقضى عليه بأن يتمثل

القديم ويهضمه ويحيله الى عصارة يمكن أن تندمج في كيانه وتساعد على نموه . اما مسألة الموضوعية ، فتأتى بعد ذلك ، او على مستوى يلى هذا المستوى الاول .

واذن ، فنحن حين نفهم النص القديم بوصفنا اناسا نعيش في فترة معينة من القرن العشرين ، فإن يكون ذلك مظهر ضعف ، بل ربما كلن علامة قوة . ذلك لاننا أولا لن نستطيع - كما قلنا - أن نتأمل القديم باعين القدماء ، أو أن نعيش مع النص الغابر كما كان يعيش معه اهله ، ولاننا ثانيا نجعل من القديم - باستخدام هذا المنهج - قوة نرى بها حياتنا الروحية .

واذن ، فلنبذل كل ما في استطاعتنا من جهد لكى نحترم المنطق الداخلى ، والظروف الخاصة ، للنص القديم . ولكن لتتذكر خلال ذلك كله أننا محدثون نمالغ نصا قديما ، ولنتعرف بذلك عن وعى وبلا خجل ، اذ أن مثل هذا الاعتراف ، حين يكون متعلقا بامر لا مفر منه ، أو بظاهرة تحتمها طبائع الأشياء ، أفضل بكثير من الترفع والانكار ، والاصرار على منح أنفسنا قدرة لا سبيل لنا الى اكتسابها .



ان ما قلناه حتى الآن يصدق على كل نص قديم تداولته ايدى الشراح في عصور مختلفة . غير أن محاوره ((الجمهورية)) لافلاطون تتميز ، من بين النصوص القديمة ، بخصائص فريدة تؤدى - في حالتها الخاصة - الى زيادة الموقف تعقيدا . فهذه المحاوره ليست مجرد نص قديم فحسب ، وانما هي تراث كامل . انها قد اندمجت في الحضارة الغربية ، واصبحت دعامة أساسية من دعائمها ، الى حد لم يعد من السهل معه أن يتناولها المرء بالدراسة بوصفها نصا مستقلا ، اذ انه سيجد نفسه حتما يواجه مشكلة التراث الغربى الفكرى كله وهو يخلل هذا النص الواحد . ويزداد الأمر تعقيدا اذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة أخرى ، هى مدى سيطرة الحضارة الغربية على العالم الحديث - وهى سيطرة تعبر عن امر واقع ، بغض النظر عن كونها مقبولة أو مكروهة . ففى هذه الحالة يتضح لنا أن قدرا غير قليل من تعاليم ((الجمهورية)) قد تفلت في حياة الانسان منذ عصور طويلة الى حد يصعب معه الوقوف ازاء هذا النص موقف النقد الواضح ، الا اذا كنا على استعداد لنقد تراث حضارى كامل ، قد تكون نحن أنفسنا متأثرين به الى حد غير قليل .

ومن المؤكد أن من أهم العوامل التى ساعدت على اندماج الافلاطونية ،

كما تتمثل في محاولة « الجمهورية » خاصة ، في التراث الغربي بأكمله ، سهولة التوفيق بينها وبين التعاليم الدينية ، ولا سيما في المسيحية - حتى أن بعض المفكرين تصوروا افلاطون « مسيحيا قبل المسيح » . ومعنى ذلك أن الحدود الفاصلة بين الافلاطونية وبين التعاليم الدينية أصبحت غير واضحة على الإطلاق . وكان من نتيجة هذا الاندماج أن اكتسبت الافلاطونية نوعا من « القداسة » وأحييت شخصية افلاطون ذاتها بهالة من التبجيل والتوقير ، وأسقطت عليها ألوان من المشاعر والانفعالات الدينية .

على أن البحث التزيه كفيلا بأن يقنع الكثيرين بأن صفة « افلاطون الإلهي » ليست الا أسطورة نسجت خلال تاريخ طويل من التفكير المفرض . فالارتباط - العقلي والنفسي - بين افلاطون وبين الأديان قد أدى بالشرح الى تصويره في صورة الإنسان القديس ، والمفكر الذي لا يمكن أن يزل . وترتب على ذلك أن كانت تبدل محاولات دائمة لتبرير كل خطأ يقع فيه ، سواء في مجال التفكير النظري وفي المجال العملي . ولا جدال في أنه مما يزيد التفسير تعقيدا أن يبدأ المفسر وفي ذهنه أن افلاطون لا يمكن أن يرتكب أى خطأ ، فيعمل على تأويل المبادئ الواضحة وقلب المعاني الظاهرة على النحو الكفيل بالاحتفاظ لافلاطون بهالة القداسة المحيطة به .

ومن الحقائق الواضحة أن الإيمان المفرط بمفكر من المفكرين أو بنص من النصوص يخفى عن الأعين كثيرا من العيوب التي كان من الممكن أن تظهر واضحة لولا هذا الإيمان . وعندما يكون النص قديما قدم محاولات افلاطون ، ومتاصلا في أذهان الناس تأصل محاولة « الجمهورية » على التخصيص ، فإن ادراك العيوب يزداد صعوبة الى حد بعيد ، كما أن التنبيه الى هذه العيوب يعد - في الأوساط التي يسودها الإيمان بهذا النص - مخاطرة لا تحمد عقباها . ومع ذلك فقد وجه افلاطون من آن لآخر من يتبهون الى عيوبه ، ومن يتحملون مسؤولية الوقوف في وجه سلطته الطاغية . وبلغ الأمر ببعض هؤلاء حد تصيد الأخطاء في كتاباته وتجاهل كل عنصر ايجابي فيها ، حتى أن مؤرخ العلم الكبير « جورج سارتون » بعد أن قارن بين المبادئ الزائفة التي ظلت تكال لافلاطون ، والافتراءات الباطلة التي دأب المفكرون الغربيون على توجيهها الى فيلسوف نزيه مثل ابن رشد ، يدعونا الى أن نعامل افلاطون كما أراد افلاطون ذاته أن نعامل الشاعر هوميروس : فنكسر رأسه بالفار ، ونطرده من الدولة ! (١)

(١) George Sarton : A History of Science. Harvard University Press,

ولكننا لا نود أن نذهب في انتقاد افلاطون الى حد الدعوة الى طرده من الدولة ، لسبب بسيط هو انه اذا كانت الدولة المقصودة هي دولة الفلسفة ، فان نفوذ افلاطون فيها اقوى من ان يتمكن أحد من طرده ، بل ان دعائم هذه الدولة ذاتها قد شيدت على اكتافه - وهي حقيقة لا سبيل الى انكارها حتى لو كنا نؤمن بان هذه الدعائم مختلفة او بانها شوهت البناء بأكمله .

واذن فافلاطون وجد في عالم الفلسفة ليعقى . غير ان الصورة التي ينبغي ان تكونها عنه ينبغي ان تكون صورة مفكر لا قديس - بل صورة مفكر وقع في اخطاء نظرية وعملية كثيرة ، وكان مسئولاً الى حد بعيد عن كثير من الاتهامات التي توجه الى الفلسفة ، والتي تسبى الى سمعتها في اذهان غير المشتغلين بها ، ولا سيما العلماء . وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نعرض افلاطون - من خلال محاورته الرئيسية - في هذه الصورة المزدوجة : صورة الفيلسوف الكبير الرائد من جهة ، وصورة المفكر الانسان الذي وقع في اخطاء منها ما يمكن ان يغتفر ، ومنها ما زالت الفلسفة ، وربما الحضارة البشرية بأسرها ، تعاني منه حتى اليوم .

الخطوة التاريخية لمحاورة الجمهورية

تنطوي دراسة أى نص على ثلاثة عناصر : المؤلف ، والعصر الذى عاش فيه ، والكتاب أو النص نفسه . ولما كانت دراستنا هذه تتركز على محاورة الجمهورية ، أى أن الاهتمام الأكبر قىها ينصب على النص نفسه ، فإن الواجب يقضى علينا بأن نخصص أول فصولها للعصرين الأولين ، وهما الكاتب وعصره ، إذ أن هذين العصرين لا ينفصلان : فقد تأثر أفلاطون ككل كاتب عظيم - بعصره وأثر فيه ، وانعكس ذلك فى كتاباته ، ولا سيما « الجمهورية » بوضوح كامل . على أن هدفنا فى هذا الفصل ليس التوسع فى تقديم معلومات تاريخية أو « بيوجرافية » عن أفلاطون وعصره ، وإنما هو وضع الإطار اللازم للمحاورة التى نحن بصدد بحثها . ومعنى ذلك إننا سنقتصر على تقديم العوامل التى كان لها تأثير مباشر فى إعطاء هذه المحاورة طابعها المميز ، والتى تعين القارئ على فهم هذا الطابع . وعلى الرغم من أن أى بحث دقيق لمثل هذه العوامل لابد أن يكشف عن عدد لا حصر له منها ، فإننا نستطيع تصنيف هذه الكثرة إلى أربعة عوامل رئيسية ، تضافرت معا على تحديد الطابع العام لمحاورة الجمهورية : هى العامل الفلسفى ، والعامل التاريخى السياسى ، والعامل العائلى ، والعامل الشخصى .

١ - العامل الفلسفى :

يكاد اجماع مؤرخى الفلسفة اليونانية ينعقد على أن الفكر اليونانى السابق على عهد أفلاطون كان يسير فى تيارين رئيسيين : أحدهما يؤدى

الى فلسفة ذات طابع صوفي انفعالي ، والاخر - على كثرة تشعباته - ينطوى على اول بدور التفكير العلمى والنزعة التجريبية . فهناك من جهة ذلك التيار الفيشاغورى ، الذى امتد الى المدرسة الايلية عند زينون وبارمنيدس ، والذى تأثر به سقراط تأثرا عميقا - وهناك من جهة اخرى ذلك التيار المادى الاالى الذى مهد له الطبيعىون الاولون ، وبلغ قمته فى فلسفة ديمقريطس وليوقيبوس . وربما أثر البعض التعبير عن هذا التقابل على نحو آخر ، فجعلوه تقابلا بين فكرة التغير الدائم ممثلة فى هرقليطس ، وبين فلسفة الثبات ممثلة فى بارمنيدس . ولكن سواء اكانت هذه وجهة نظرنا أم تلك ، فلا جدال فى ان الفلسفة اليونانية ، قبل عصر أفلاطون ، كانت قد نمت خلال الفترة الوجيزة التى انقضت منذ ظهورها ، وهى فترة لا تتجاوز مائتى عام ، الى الحد الذى يسمح لنا بان نميز فيها تيارين متضادين واضحين كل الوضوح .

على انه اذا كان انفساق المؤرخين منقعدا على وجود هذين التيارين المتميزين ، فلا يوجد بينهما مثل هذا الاتفاق على تحديد التيار الذى كان هو الاقوى تأثيرا فى أفلاطون ، او الذى تعد فلسفة أفلاطون تنويجا له . مثال ذلك ان واحدا من اكبر اساتذة الفلسفة اليونانية المعاصرين ، وهو « بيير ماكسيم شول » ، يذهب الى ان أفلاطون قد تأثر بهذين التيارين معا ، وعرف كيف يجمع بينهما . « فلم يعرف العصر اليونانى القديم روحا قادرة على الجمع - على نحو ما فعل أفلاطون - بين أدق سمات العلم ، وبين الجماسة الصوفية الممتزجة بالخيال » (١) . ومع ذلك فان التيار العلمى لم يؤثر فى أفلاطون الا فى اتجاهه الرياضى فحسب ، أما العلم التجريبى فكان يبدى له اشد الاحتقار ، حتى انه عاب على بعض اصدقائه من علماء الهندسة استعانتهم فى فهم بعض المشكلات الهندسية بأدوات أو أشكال مجسوسة ، بدلا من أن يقتصروا على الأمور غير الملموسة . بل ان كثيرا من الباحثين - كما سنرى فيما بعد - يؤكدون أن التراث السقراطى الأفلاطونى كان مسئولاً الى حد بعيد عن واد الاتجاه العلمى فى التفكير اليونانى وهو لم يزل فى مهده ، وبالتالي عن تأخير نهضة العلم التجريبى قرابة ألفى عام .

وفى اعتقادى أن اقوى المؤثرات الفلسفية فى تفكير أفلاطون هو ذلك التيار الصوفى الانفعالى الذى اشرنا اليه من قبل ، مقتربا بالاتجاه الذى

(١) Pierre-Maxime Schuhl : Essai sur la formation de la pensée

Grecque. 2e Ed. Paris (P.U.F.) 1949, p. 381.

يدافع عن فكرة الثبات في مقابل التغير ، والوحدة في مقابل الكثرة أو التعدد . وهناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن هذا التيار كان يرجع الى أصول شرقية قديمة ، أى أن أفلاطون كان من أقوى العوامل التى ساعدت على ادخال العناصر الشرقية في الفكر اليونانى ، والخروج من هذا كله بمزيجه الفريد - وبعبارة أخرى ، كان أفلاطون ذاته أكبر شاهد نفي يكذب أسطورة الانشقاق التلقائى للفلسفة اليونانية ، وأقوى دليل على فكرة الاتصال الذى لا ينقطع بين حضارات الانسان وعصور تفكيره .

ولقد وصف « سارتون » أهمية هذه المؤثرات الشرقية بقوله : « كانت المؤثرات الشرقية هى التى دفعت الحضارة اليونانية الى الظهور وساعدت على نموها . فالحكمة اليونانية قد تربت في مهد شرقي ، وظلت طوال نموها تجد عوامل تؤثر فيها عن طريق الدروس التى تتلقاها من اصدقائها أو أعدائها الأجانب » (١) . وهو يرى ، في حالة أفلاطون على التخصيص ، أن صلاته ببلاد ما بين النهرين كانت غير مباشرة ، أما بلاد الفرس فلا بد انه عرفها لأن اليونان كانت في حالة حرب مستمرة معها - ومن الجائز أن الثنائية التى تتمثل في كتابات أفلاطون المتأخرة ترجع الى أصل فارسي . بل إن المؤثرات الهندية ربما كانت قد تحكمت الى حد ما في تفكير أفلاطون ، لوجود بعض أوجه الشبه بين فلسفته وبين تعاليم عقيدة الفيدانتا - كالقول مثلا ان العالم الظاهر خداع ، وأن العالم الحقيقى هو غير المنظور . ولكن هذه كلها أمور لا يمكن الجزم بها ، أما الأمر الذى يكاد يكون مؤكدا ، فهو تأثير أفلاطون بالحضارة والفكر المصرى القديم . « فقد قام أفلاطون برحلة الى مصر ، زار فيها الآثار الرائعة ، واكتسب معرفة بعلمها وعقيدتها وعاداتها . واتضح له أن الحضارة المصرية اقدم بكثير من حضارة اليونان ، وأعرب عن رأيه هذا بوضوح في محاوره طيماموس ، في صورة حديث بين سولون وبين كاهن مصرى طاعن في السن ، اذ قال كاهن سايس : يا سولون ، يا سولون ، انتم أبها اليونانيون اطفال دائما ؛ فليس ثمة شيء اسمه يونانى قديم . فسأله سولون : ماذا تعنى بقولك هذا ؟ فاجاب الكاهن : انكم جميعا صغار في ارواحكم ، اذ ليس في ارواحكم هذه عقيدة واحدة قديمة مستمدة من تراث غابر ، ولا علم واحد قديم العهد » . ويعلق سارتون على هذه المحادثة التى وردت في محاوره طيماموس بقوله : « وهكذا عامل الكاهن المعجوز زائره

(١) Sarton, op. cit. p. 400.

اليوناني الشهير بطريقة مشابهة للطريقة التي يعامل بها المضيفون الأوروبيون اليوم زوارهم الأمريكيين» (١) !

على أن تأثر أفلاطون بهذه العناصر الشرقية لم يكن في كل الأحوال مباشرا ، بل أن القدر الأكبر من هذه المؤثرات قد أتاه من خلال مذهب أو عقيدة يونانية كانت في واقع الأمر جسرا هائلا بين التفكير الشرقي والتفكير الغربي ، هي الفيثاغورية . والمعروف عن الفيثاغورية أنها فلسفة تجعل للرياضيات مكانة كونية ، أي أنها تفسر العالم كله تفسيرا رياضيا ، وتحول العناصر الرياضية الى كيانات ومبادئ تفسير ميتافيزيقية . ومثل هذا التيار كان له دون شك تأثيره الواضح في نظرة أفلاطون الى الرياضيات ، بل في نظريته العامة الى العالم ، وفي نظرية المثل ذاتها .

غير أن الأمر الذي لا يظهر بمثل هذا الوضوح ، هو تأثير الفيثاغورية ، من حيث هي طريقة في الحياة ومذهب في السياسة ، في تفكير أفلاطون وطريقة سلوكه . وإذا أردنا أن نلخص هذا التأثير فلن نجد في هذا الصدد خيرا مما كتبه « السير ارنست باركر » . فهو يشير الى ربط الفيثاغوريين بين فكرة العدالة وبين فلسفتهم الرياضية ، ونظرتهم اليها على أنها نوع من الانسجام ، وهي فكرة توسع فيها أفلاطون فيما بعد . كذلك وضع بعض الفيثاغوريين في القرن الخامس قبل الميلاد نظرية مؤداها أن للحكمة حقا الهيا في أن تسود وتحكم — وهي نظرية بجوز أنها أثرت في فكرة الملك الفيلسوف عند أفلاطون . وهناك روايات عن محاولات قام بها فيثاغورس لكي يخرج فكرته هذه الى حيز التنفيذ ، وعن جماعة من الفيثاغوريين مؤلفة في ثمانمائة فرد ، تدربوا في مدينة « كروتون » Croton على الفلسفة بطريقة مشابهة « للحراس » عند أفلاطون ، وحكموا الدولة على أساس فلسفتهم . على أن الأمر الذي كان لفيثاغورس فيه تأثيره الحقيقي في أفلاطون هو أنه كون جمعية أو طائفة ، وعلم أعضائها « طريقا في الحياة » . فهو أول من جعل من الفلسفة تعاليم تلقن لطائفة من الاتباع . وقد كان لطائفته هذه دور في الأحداث السياسية ، ويقال أنها كانت تنحاز في السياسة الى الجانب الأرستقراطي . وكانت القاعدة التي يفرضها فيثاغورس على أتباعه هي التطهر بممارسة الطب — أي باتباع نظام صارم في التغذية وفي الرياضة البدنية — وبدراسة الموسيقى ، التي تتضمن

(١) Op. cit. p. 401.

T. Gomperz : Greek Thinkers (Eng. Trans.) London : وانظر أيضا :

(Reprinted 1955) Vol. II, p. 256.

عناصر فلسفية ورياضية الى جانب دراسة الأنعام . وكذلك كان فيثاغورس يقسم الناس الى ثلاث طبقات : هم محبو الحكمة ومحبو الشرف ومحبو الكسب . وفى كل العناصر السابقة نلمس تأثيرا واضحا للفيثاغوريين فى افلاطون ، اذ أن فكرة تطبيق الفلسفة فى السياسة ، وتكوين نظام سياسى تتبع فيه التعاليم الفلسفية ، والتربية عن طريق العناية بالجسم وبالروح - اى الرياضة البدنية والموسيقى - كل هذه عناصر رئيسية فى جمهورية افلاطون . أما التقسيم الثلاثى للطبقات ، فقد انعكس مباشرة على تقسيم افلاطون المناظر له ، مما يبرر قول السير ارنست باركر : « يمكن القول ان الاطار والدعامة الكاملة لمحاورة الجمهورية ، اللذين يتوقفان على تحليل الدولة الى طبقات ثلاث والنفس الى اجزاء ثلاثة ، كان فيثاغوريا » (١) .

٢ - العامل السياسى والتاريخى :

كانت أثينا ، قبيل الفترة التى عاشها افلاطون ، وأثناء حياته ، تمر بمهد من الصراع الداخلى والخارجى لا يكاد يكون له فى تاريخها نظير . ولا مفر لنا من أن نلم بطرف من هذا الصراع ، لأنه كان بدوره اطارا تحدت فى داخله معالم محاورة « الجمهورية » ، فضلا عن أن عناصر كثيرة فى هذه المحاورة لا تفهم الا من خلال سياق الأحداث السياسية والتاريخية التى مرت بها اليونان فى ذلك العهد .

فعلى الصعيد الداخلى ، كانت أثينا قد تحولت فى القرن الخامس اقبل الميلاد الى مدينة لها كل مقومات الدولة ، ولكن على نطاق ضيق بالطبع . اذ كانت فترة الحياة القبلية قد انتهت ، وحل محلها وعى مدنى سياسى لدى المواطنين ، الذين كان لكل منهم دوره فى الحياة السياسية للمدينة . وكانت الأحوال الاقتصادية قد نهضت الى حد يسمح بتجاوز حياة الرعى والزراعة البدائية التى سادت فى عهد هوميروس ، وتعمد بناء الدولة بحيث كان فيها جهاز كامل من المشتغلين بالأمور السياسية والادارية ، وأصبح للتجارة والمعاملات التجارية دور هام فى حياة المجتمع ، كما كانت هناك صناعة تشتمل على حرف يدوية متقدمة ، وعلى التعدين - وبالاختصار ، فقد كانت أثينا دولة اختفت فيها مظاهر الحياة البدائية البسيطة التى كانت تتميز بها فى عصر هوميروس .

(١) Sir Ernest Barker : Greek Political Theory. London (University Paperbacks) 1960 p. 54-56.

وقد بلغ هذا الاتجاه قمته في عصر « بركليز » : فقد كان ذلك عصرا خلّاقا في ميادين الفنون جميعا ، كالعمارة والشعر والدراما ، وكذلك في ميدان البحث العلمى والدراسات التاريخية - وقبل هؤلاء جميعا ، في ميدان الفكر الفلسفى . وكان النظام الديمقراطى السائد فى ذلك العصر تجربة رائعة بحق : فقد كان الحكم بالتمثيل المباشر الذى يتم بالاقتراع ، وكان للمواطنين العاديين الدور الرئيسى فيه ، وكذلك فى مناصب القضاء والإدارة . ومن هنا كان لبركليز أن يفخر بأنه جعل من أثينا مدرسة لليونان (١) .

ومع ذلك يبدو أن روح التمدين والحضارة قد طغت ، فى أثينا ، على الروح العسكرية التى كانت قد بلغت قمته فى الحرب ضد الفرس خلال القرن السابق . وفى الوقت ذاته كانت مدينة اسبرطة تدعم نظمها العسكرية وتركز جهودها فى الميدان الحربى ، فكان طبيعيا أن يكتب لها النصر على أثينا فى تلك الحرب الطويلة (الحرب البلونيزية) ، التى قامت بينهما فى أواخر القرن الخامس (من عام ٤٣١ الى ٤٠٤) . ولقد كان انهيار أثينا أمام قوة اسبرطة كارثة كبرى شهدتها أفلاطون وهو فى الثالثة والعشرين من عمره ، وعاناهما قبل ذلك طوال أيام طفولته وشبابه . وكان لهذه الكارثة تأثير كبير ، فى تشكيل عقلية أفلاطون ، وفى تحديد اتجاهاته التى تمثلت بوضوح فى محاورة الجمهورية .

فقد أفقده تلك الحرب الثقة فى الديمقراطية . ولم يكن الانهيار العسكرى للنظام الديمقراطى هو وحده السبب فى تحامل أفلاطون عليه ، بل إن فترة الحرب ذاتها قد شهدت صراعا داخليا بين القوى الديمقراطية والقوى الأليجاركية ، أى بين الأغنياء والفقراء ، وانحازت أسرة أفلاطون - كما سنرى فيما بعد - الى صف الأليجاركية انحيازاً واضحاً ، وكان من أفرادها من تزعم انقلابات داخلية أطاحت بالنظام الديمقراطى وأحلت محله « حكم الثلاثين » . غير أن تصرفات هؤلاء الثلاثين سرعان ما جعلت مساوئ النظام الديمقراطى السابق تتوارى الى جانب الطغيان الجديد . وعلى الرغم من أن أفلاطون ذاته قد أعرب عن خيبة أمله فى الحكم الجدد ، فإن ارتباطاته بهم كانت أقوى من أن تسمح له بالدفاع من جديد عن الديمقراطية ، أو بمهاجمة الأليجاركية من حيث هى نظام فى الحكم . وهكذا ظل هذان العنصران - كراهية الديمقراطية والميل الى الأرستقراطية

(١) M. Cary and T.J. Haarhoff : Life and Thought in the Greek and Roman World, London (University Paperbacks) 1961, p. 40.

او الأليجاركية - ملازمين لتفكيره على الدوام ، وكانا واضحين في محاوره الجمهورية كل الوضوح .

على أن أهم نتائج هزيمة أثينا في الحرب البلوثنيزية ، بالنسبة الى افلاطون ، كانت إعجابه بالنظام السائد في الدولة المنتصرة ، وهى اسبرطة . ولا بد لنا من أن نتحدث بشيء من التفصيل عن هذا النظام ، إذ أن كثيرا من عناصره قد تكررت بحداثيرها في المدينة المثلى كما رسم افلاطون ملامحها في هذه المحاوره .

كانت اسبرطة متخلفة عن أثينا في ميدان الحياة الثقافية الى حد كبير ، ولكنها كانت متفوقة عليها عسكريا . وأغلب الظن أن احتفاظها بعناصر بدائية كثيرة هو الذى أملى عليها فرض نظام عسكري على المواطنين ، يكفل جعلهم محاربين أشداء يدافعون عن مجتمعهم ضد أى عدوان خارجى . وترتب على ذلك أنه ، على الرغم من التخلف الثقافى الكبير الذى كانت اسبرطة تعاني منه ، فقد كان يسودها نظام تربوى دقيق وصارم ، تشرّف عليه الدولة ، التى كانت وظيفتها الرئيسية في الواقع هى تنظيم شؤون الحرب وتربية المحاربين . ويصف « باركر » هذا النظام فيقول : « كان الطفل يؤخذ من والديه في سن السابعة ، ويعهد بتعليمه الى موظف في الدولة . ولم يكن للأسرة في اسبرطة رأى في تعليم أفرادها ، بل كانت الدولة هى كل شيء . وكان الشباب يوضعون في « بيوت » ، تحت اشراف « رائد » ، ويدربون .. تدريباً رياضياً عنيفاً ، يعدم للحرب .. وكانت النساء ، شأنهن شأن الرجال ، يخضعن - ولكن بدرجة أقل - لمقتضيات النظام الصارم : فكانت حياة الأسرة خاضعة لظالمه ، ولم يكن للبيت العائلى مكان في أسرة يحال فيها بين الزوج والزوجة وبين أمة حياة زوجية مشتركة ، ويترك الأبناء آباءهم بمجرد انقضاء فترة الطفولة المبكرة . كذلك فإن نظام الملكية في اسبرطة ، شأنه شأن الأسرة ، كل يلائم حاجات النظام العسكرية . فقد كان المواطنون طائفة أرستقراطية ، تعيش على اقطاعيات زراعية يشتغل فيها سكان خاضعون لهم ، على حين كان المواطنون متحررين من الأعباء الاقتصادية ، ومن هنا كان في استطاعتهم أن يعطوا كل وقتهم للتدريب الذى تفرضه الدولة » (١) .

ولا حاجة بنا الى اجراء مقارنة بين هذه العناصر التى تميزت بها الحياة في اسبرطة ، وبين العناصر المناظرة لها في الدولة المثلى عند

(١) B. Barker : op. cit. p. 213-214.

أفلاطون ، كما ترسم محاوره « الجمهورية » ملامحها العامة ، إذ أن التشابه بين الطرفين أوضح من أن يحتاج إلى إشارة خاصة . فالأقلية الحاكمة عند أفلاطون لا تتمتع بدورها بملكية خاصة ، والنشاط التجاري والصناعي والحرفي عنده يترك لطبقة الحكوميين ، على حين تكفي طبقة الحكام بمزاولة النشاط العسكري من جهة ، والنشاط الفلسفي من جهة أخرى (وهذا النشاط الأخير لم يكن له بالطبع وجود واضح في أسبرطة ، ولكنه كان ضرورياً عند أفلاطون ، الذي كان اثنيان قبل كل شيء !) ونظام تربية الأطفال والشباب ، والحياة المشتركة للبالغين ، والمساواة بين الجنسين ، كل هذه أمور تبدو غريبة غير مالوفة في محاوره « الجمهورية » ، ولكنها كانت ترجع إلى أقواعد ونظم مارسها الأسبرطيون منذ عهد بعيد .

ولقد اعتقد أفلاطون أن نظام التربية هذا ، الذي كان متبعاً في أسبرطة ، قد فرضته الدولة أو أحد الحكام بتشريع معين - وهو تشريع معروف باسم تشريع « لوكورجوس Lycurgus » ، ومن هنا أراد في مدينته الفاضلة أن يضع قانوناً أو تشريعاً مماثلاً ، وأن يفرض نظم التربية التي دعا إليها بقانون . ولكن « ييجر » يؤكد أن هذا التشريع لم يفرض في أسبرطة دفعة واحدة على الإطلاق ، وإنما كان تطوراً بطيئاً للتراث الأسبرطي ، نشأ عن الظروف الخاصة التي مرت بها هذه المدينة طوال تاريخها . فلم يفرض أحد على الأسبرطيين نظام الحياة المشتركة في المعسكرات ، والأكل على موائد مشتركة ، والتعليم المشترك بين الجنسين ، والانقسام الحاد بين السادة الأحرار وبين أرباب الصناعة والزراعة (١) . ولم يطبق أي مبدأ من هذه المبادئ ، في أسبرطة ، بوصفه تحقيقاً لمثل فلسفي أعلى ، فإذا كان أفلاطون قد دعا في « الجمهورية » إلى وضع مثل هذا النظام في التربية نتيجة لتشريع تفرضه الدولة ، أو تطبيقاً لمبادئ فلسفية نظرية معينة ، وإذا كان قد قال براهيه هذا قياساً على ما كان حادثاً في أسبرطة ، فلا شك في أنه كان في ذلك واهماً : إذ إن نظام الحياة والتربية السائد في أسبرطة كان نظاماً تلقائياً أملت ظروف معينة مر بها المجتمع نفسه تدريجياً ، ولم يضعه لهذا المجتمع حاكم أو فيلسوف . وأقلب الظن أن أي نظام ينطوي على تغيير أساسي في حياة الناس ، ويفرض بتشريع مفاجئ أو بنظرية فلسفية شاملة ، لابد أن يكون مصيره الاخفاق .

(١) Werner Jaeger : *Paideia : The Ideals of Greek Culture* (Translated by Gilbert Highet). New York, Oxford U.P. 1945. Vol. I, p. 83.

٣ - العامل العائلي :

لست أشك في أن القارئ ، بعد أن تبين له عمق التشابه بين الدولة المثلى كما دعا إليها أفلاطون ، وبين النظم التي كانت مطبقة بالفعل في اسبرطة ، قد تملكه العجب ، وأخذ يتساءل : كيف يجوز لفيلاسوف من مستوى أفلاطون أن يتأثر بدولة أجنبية إلى هذا الحد ، على أساس تفوقها العسكري وحده ؟ وكيف يتحمس لها إلى هذا الحد ، مع أنها قد هزمت بلده وأذلت مواطنيه ؟ مثل هذا السؤال ، في رأيي ، له ما يبرره تماما . فلا يكفي أبدا أن تكون اسبرطة قد هزمت أثينا لكي يجعل أفلاطون من نفسه داعية لنظمها في بلده ، بل أن الأمر كان ينبغي أن يكون على عكس ذلك ، لسببين : أولهما أن معيار السمو الحقيقي في نظره ، بوصفه فيلسوفا ، هو علو المكانة ، لا في الميدان الحربي ، بل في ميدان الفكر والثقافة ، وهو أمر كانت أثينا تتفوق فيه تفوقا لا نظير له . وثانيهما أن الإعجاب بالدولة الفازية ينطوي ضمنا على نوع من الخيانة للوطن ، تتمثل في الدعوة إلى تطبيق مبادئ الغزاة عليه . فكيف إذن تعلق أفلاطون بالمثل العليا الاسبرطية على الرغم من كل هذه الظروف ؟ لا شك في أن هناك عاملا آخر كان له دور هام في هذا الصدد . وهذا العامل هو ارتباطات أفلاطون العائلية .

ينسب أفلاطون ، من ناحية أبيه (أريستون) إلى كودروس (Codrus ، آخر ملوك أثينا . كذلك تنتمي أمه (بركتيوني Perictione) إلى أسرة عريقة تغنى بأمجادها المشرع اليوناني العظيم سولون ، الذي كان بدوره منتسبا إليها . ولقد كان أفلاطون بدوره حريصا على تمجيد أسرته ، إذ أن المتحدثين الرئيسيين مع سقراط ، في محاوراة الجمهورية ، أعنى جلوكون وأديمانتوس ، هما أخواه . كذلك ألف محاورتين أطلق على أحدهما اسم خاله « خارميدس Charmides » وعلى الأخرى اسم « كريتيتس Critias » ، وهو عم أمه . ولقد كانت أسرة أفلاطون ، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، لا تخفى سطوتها على الدستور الديمقراطي الذي كان سائدا في أثينا خلال الفترة التي نشأ فيها أفلاطون . وكان بعض أقاربه ، ولا سيما خارميدس وكريتيتس ، من بين المتحدثين باسم الحزب الأرستقراطي (١) . (أو الأليجاركي) . والذي انتصار اسبرطة وأذالها لأثينا إلى اعتلاء هذا الحزب الأرستقراطي منصة الحكم (وكان

(١) E. Zeller : Plato and the Older Academy (Eng. Trans) N.Y. (Russell and Russell) 1962, p. 7

ذلك في نظر الكثيرين عملا من أعمال الخيانة) فأساء أفراد استغلال سلطتهم الى أبعد حد ، وتكونت منهم حكومة « الثلاثين » ، التي كان يرأسها كريتياس نفسه ، والتي ارتكبت من الفظائع ما جعل خصوم الديمقراطية أنفسهم يترحمون على عهدا . وهكذا أصبح كريتياس من الشخصيات المكروهة بحق في التاريخ اليوناني . وقد انتهت حياته ، وكذلك حياة خارميدس ، بنفس العنف الذي اتخذوا منه منهجا لسياستهما ، إذ قُتلا عند نهاية الحرب الأهلية (في عام ٤٠٣) .

ولقد اعترف أفلاطون ذاته — رغم إعجابه بأقربائه هؤلاء — بأن سياستهم كانت مخيبة للآمال ، وبأنه رفض الاشتراك معهم في إدارة شؤون الدولة عندما طلبوا اليه ذلك . ومع ذلك فلا بد أن أفلاطون قد حزن على أصدقائه وأقربائه هؤلاء عند مقتلهم ، وازداد سخطا على الحكومة الديمقراطية التي حلت محلهم بعد أن انقلب نظام حكمهم على النحو الذي أشرنا اليه من قبل (١) .

واذن فقد كان لدى أفلاطون ارتباطات حقيقية بمجموعة من أكبر الطغاة الذين حكموا أثينا ونشروا فيها الرعب على أثر انتهاء الحرب البلونيزية . بل لقد كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بتلك الشخصية الغريبة التي كان لها دور كبير في أحداث تلك الفترة — شخصية « القبيادس Alcibiade » (الذي سميت باسمه محاورة أخرى ، وكان من الشخصيات الهامة في محاورة « المأدبة ») . فقد كان القبيادس مزيجا فريدا من الذكاء والدهاء والانتهازية ، استطاع أن يصل الى قمة الحكم في بلاده ، ويرأس جيوشها ، ويتفاوض سرا في الوقت ذاته مع أعدائها ، حتى عدت خيانتة من أهم أسباب الهزيمة .

كل هؤلاء اذن كانوا أصدقاء أفلاطون وخلصاءه في فترة شبابه ، وقد مجدهم في بعض المحاورات الأولى التي تختفي فيها فظائعهم وراء قناع من الرقة والهدوء والذكاء أفصح أفلاطون — ببراعته الفنية — في إخفاء وجوهم الحقيقية وراءه . ومن الجائز جدا أن الرابطة التي كانت تجمع بينهم هي تتلمذهم جميعا على سقراط . ولسنا نود أن نتحدث طويلا عن سقراط ، وما انتهى اليه أمره نتيجة لاتصاله هؤلاء الشباب ، ولكن من الجائز جدا أن الديمقراطية ، التي عادت الى الحكم بعد القضاء على الطغاة ، وعلى كريتياس وخارميدس بوجه خاص ، لم تفتقر لسقراط انه كان أستاذا ومعلما وموجها لهذه المجموعة من الطغاة والخونة . وعندما اتهمته

الديمقراطية التي عادت الى الحكم بعد القضاء على الانقلاب الاليجاركي ،
بتهمة افساد عقول الشباب ، وتولى « أنيتوس Anytus » نفسه
« الذي عاد من منفاه الى الحكم بعد هزيمة « الثلاثين ») توجيه هذا
الاتهام الى سقراط ، كان واضحا ان المقصود « بالشباب » في هذه
الحالة ليس اى شباب على الاطلاق ، وانما اولئك الذين عانت منهم اثينا
الأمريين ، والذين كان لديهم من الثروة والفراغ ما يتيح لهم قضاء أكبر
وقت في صحبة فيلسوف اثينا الكبير . صحيح ان هؤلاء لم يكونوا وحدهم
تلاميذ سقراط ، ولكن لابد انهم ، بحكم ظروفهم الخاصة ، كانوا اقدر
الجميع على الاستمتاع بصحبة الفيلسوف والاشترك في محاوراته التي
لا تنتهى - اما انصار الديمقراطية ، وهم في الغالب من الفقراء ، فمن اين
ياتون بالفراغ الذى يتيح لهم ممارسة الفلسفة ؟

هذا ، على الأرجح ، هو السبب الحقيقى في اداة الديمقراطية الاثينية
لسقراط - وهو بطبيعة الحال سبب يختلف تماما عن تلك الصورة التي
قدمها الينا افلاطون في محاورات ، والتي يتجلى فيها سقراط شهيدا للحكمة
المتزنة الهادئة ، يقف في ثبات ازاء غوغائية الديمقراطيين البوجاء . ذلك
لان موت سقراط يبدو ، في رواية افلاطون ، عملا اخرق لم يكن له داع ،
على حين انه تبعاً لهذا التفسير يقدو أمراً له مقدماته واسبابه الضرورية .
ومن الجائز جدا ان سقراط لم يكن هو المسئول عن تصرفات كريتياس
وخارميدس والقيبادس ، ولكن الارتباط بينه وبينهم قد جنى عليه .
وعلى أية حال فقد اخذ بعض مؤرخى الفلسفة - ممن لا يقبلون تفسير
موت سقراط بأنه تصرف اخرق لنظام ديمقراطى لا يقدر الحكمة
أو الفلسفة ، بتفسير قريب من هذا ، وراوا ان هذه هى الوسيلة الوحيدة
لكى تكون واقعة الحكم باعدام سقراط في ظل الديمقراطية الاثينية أمراً
يقبله العقل (١) .

وعلى أية حال فقد كان موت سقراط على يد الديمقراطية الاثينية ،
بالاضافة الى مقتل اقربين له وعدد من اصدقائه المقربين اليه ، من أهم
العوامل التي أدت الى توسيع الهوة بين تفكيره وبين القيم الديمقراطية
الاثينية ، وتقوية الجذور الاليجاركية التي كانت متصلة فيه من قبل بحكم

انظر مثلا A. Boyce Gibson : "Should Philosophers be Kings" (١)

Melbourne University Press, 1939, p. 24-28.

وانظر أيضاً كتاب : "Who was Socrates?" A.D. Winspear and T. Silverberg

N.Y. (Russell and Russell) 1960.

وقد خصص المؤلفان هذا الكتاب بأكمله للدفاع عن وجهة النظر هذه .

انتائمه الى أسرة أرستقراطية . فهل يكون من المستغرب بعد هذا ان يقترب مثله الأعلى في التربية والسياسة الى هذا الحد من النظم السائدة في اسبرطة ؟

٤- تجارب افلاطون الشخصية :

عاش افلاطون ، منذ ولادته (في عام ٤٢٢/٧) حتى وفاته في سن الثمانين أو الحادية والثمانين (عام ٣٤٨/٧) حياة نشطة حافلة بالأحداث ، ومليئة بالانتاج أيضا . وليس يعنينا من تفاصيل حياته - التي كان لابد من التحدث عن كثير منها في سياق الكلام عن العوامل الثلاثة السابقة - الا ما كان له تأثير مباشر في افكاره ، وبخاصة تلك التي تضمنتها محاوره الجمهورية .

فقد شعر افلاطون - كما قلنا من قبل - بكرهية شديدة للنظام الديمقراطي الأثيني ، وكان من جهة أخرى مؤيدا للحكم الاليجاركي في البداية ، وان كان قد أحس بخيبة الأمل لما لحق هذا الحكم من اخفاق ذريع . وكان موت استاذة سقراط ضربة شديدة لآماله ، ظهر تأثيرها واضحا في لهجة المرارة التي تحدث بها عن تلك الفترة في رسالتها السابعة (التي يكاد الباحثون في الوقت الحالي يجمعون على صحة نسبتها الى افلاطون) . ومن الجائز ان آخر الروابط التي كانت تجمعه بأثينا قد حلت بعد اعدام سقراط ، كما ان من الجائز انه اضطر الى الهرب من أثينا حتى لا تلاحقه الحكومة الديمقراطية وتدينه بوضفه عضوا في الجماعة الاليجاركية المعادية لها . وعلى أية حال فقد بدأت مرحلة جديدة من حياة افلاطون في عام ٣٩٩ ، عندما قام بأسفار دامت اثني عشر عاما ، فزار « ميفارا » ، حيث أقام مع بعض التلاميذ الآخرين لسقراط فترة من الزمن ، كما زار مصر وأخذ عن كهنتها العلوم الرياضية والفلكية ، ثم ارتحل الى قورينا Cyrene ، حيث عرف الرياضي « ثيودورس » ودرس عليه الفلك والموسيقى ، وانتهى به المطاف ، في هذه الفترة ، الى جنوب إيطاليا ، حيث كانت توجد طائفة فيثاغورية قديمة تعيش في مدينة « تارنتوم Tarentum » ، التي اتخذت منها الفيثاغورية مركزا لنشاطها بعد المذبحة التي اغتيل فيها زعمائها في المقر الأصلي للطائفة (وهو مدينة « كروتون ») .

ولقد كان الحاكم في « تارنتوم » هو الرياضي الفيثاغوري المشهور « أرخوطاس Archytas » ، الذي كان في واقع الامر حاكما ومعلما وقائدا عسكريا في الوقت ذاته . ولا جدال في أن افلاطون قد وجد في « أرخوطاس » نموذجا تحققت فيه فكرة إثيرة لديه ، وهي الجمع بين قوة

العلم والسلطة السياسية . ومن جهة أخرى فقد رحب أرخوطاس بأفلاطون وقدم له كل ما يطلبه من مساعدات .

ولقد كان منافس أرخوطاس في صقلية هو « ديونيزوس » ، الذي كان محاربا محترفا يستعين بالجيوش المرتزقة ، ويهدد جنوب إيطاليا والبلاد المتحالفة معها . وفي الوقت الذي نزل فيه أفلاطون ضيفا على أرخوطاس ، حوالى عام ٣٨٧ ق . م . ، كانت هناك محاولات لإيجاد صلح أو تحالف بين ديونيزوس وأرخوطاس ، فأوفد الأول رسولا له الى « تارنتوم » ، هو « ديون » ، أحد أقربائه الشبان . وعندما تعرف أفلاطون الى هذا الأمير الشاب في بلاط أرخوطاس ، توسم فيه استعدادا لتقبل الآراء الفلسفية ، وللجمع بين العلم والسياسة في آن واحد . وهكذا فإن « ديون » عندما دعيا أفلاطون الى سراقوزة ، ليطبق تعاليمه في السياسة والتربية هناك ، لم يتردد أفلاطون في انتهاز هذه الفرصة التي كان يحلم بها منذ وقت طويل - فرصة تربية أمير فيلسوف . والواقع أن ظروفه السابقة لم تترك له مجالا للتردد : فقد كان الطريق مسدودا أمامه في أثينا ، مع أنه - كما قال في الرسالة السابعة - لم ينقطع عن التفكير في الطريقة التي يمكن بها اصلاح أوضاع الحكم وتنظيم أمور الدولة ، وكان طوال الوقت يتحين الفرصة المناسبة للعمل . ويبدو أن قرابته الوثيقة لعدد كبير من الشخصيات السياسية قد خلق لديه منذ البداية شعورا بأنه ليس مفكرا نظريا فحسب ، بل أنه صاحب رسالة وداعية الى مبادئ معينة ينبغي عليه أن يكرس حياته للعمل على تطبيقها .

وليس من الممكن أن نجزم أن كان أفلاطون ، عند رحيله الى صقلية ، كان ينوى تطبيق مشروعاته في التربية الفلسفية والحكم على ديون ، أم على الحاكم الفعلي ، وهو ديونيزوس . فبعض الكتاب يرون أنه كان يهدف الى التأثير في ديونيزوس نفسه ، أى أن يفرض آراءه عن طريق الحاكم المطلق ، اذا استطاع اقناعه بفلسفته الخاصة (١) . غير أن الرأي الأرجح هو أن أفلاطون كان يستهدف ديون ، وهو شقيق زوجة ديونيزوس . فاذا صح هذا فان معناه أن أفلاطون كان في قرارة نفسه يعطف على أية محاولة كان يبذلها ديون لازاحة ديونيزوس عن السلطة ..

ولقد كان ديونيزوس في بداية حياته شخصية مغمورة ، ولكنه استطاع الوصول الى الحكم بمساعدة بعض الشخصيات القوية ، وأحاط نفسه

(١) أنظر مثلا (Eng. Trans.) F.M. Cornford : The Republic of Plato Introduction, p. XXIII (Oxford U.P. 1961).

بجيش قوى يحميه . ولقد تمكن من توسيع ملكه ، فأسس مستعمرات عديدة على شاطئ بحر أيونية ، ووصلت ممتلكاته الى كورسيكا ، وتحالف مع الغاليين . غير أنه كان يفتقر الى الثقافة ولا يقيم لها وزناً . وكان ديون يأمل أن تساعده تعاليم أفلاطون على أن يظل هو المستشار الأول لديونيزوس ، ويوجهه في الاتجاه الذى يشاء . ومع ذلك فإن ديونيزوس لم يتأثر بهذه التعاليم ، فكان من الطبيعى أن يطلق عليه أفلاطون اسم « الطاغية » . بل إن من المتفق عليه بين الشراح أن وصف الطاغية فى الكتاب التاسع من « الجمهورية » قد استلهم من شخصية ديونيزوس . وعلى أية حال فإن الحكم على هذه الشخصية يختلف تبعاً لموقف المرء العلم من أفكار أفلاطون ، إذ أن من الكتاب من يرون أن ديونيزوس هذا كان حاكماً عظيماً ، وأن صفة « الطفيان » كانت صفة يطلقها أفلاطون على كل حاكم ذى اتجاه شعبى ، أو كل سياسى لا يعترف بالأوضاع الثابتة المستقرة ، ويسعى الى تغيير النظم القائمة (١) .

وعلى أية حال فإن رحلة أفلاطون هذه قد باءت بالافخاق ، ولم يستطع ديونيزوس أن يتقبل تعاليم أفلاطون ، ويقال انه قد حدثت بينهما مشادة كلامية اتهمه أفلاطون خلالها بالاستبداد (٢) ، فطرده هتفا من صقلية ، بعد أن كان قد أوشك على قتله .

ومضى عشرون عاماً قبل أن يفكر أفلاطون فى القيام برحلة أخرى الى صقلية . فى هذه الأثناء كان أفلاطون قد ألف محاوره الجمهورية ، وأنشأ الأكاديمية . وعندما مات ديونيزوس ، وتولى بعده ابنه ديونيزوس الثانى العرش ، وكان عندئذ شاباً فى السادسة والعشرين ، يفتقر الى الثقافة ، وجد ديون أن الفرصة سانحة للتأثير فى الملك الشاب وتلقينه تعاليم أفلاطون ، وسرعان ما عاد أفلاطون الى صقلية ليحقق هذا الهدف ، ومع ذلك فإن العلاقات لم تلبث أن ساءت بين أفلاطون وديون من جهة ، وبين ديونيزوس الثانى من جهة أخرى ، إذ اتهمهما هذا الأخير بالتآمر عليه والسعى الى خلعها عن العرش ، وانتهى به الأمر الى نفي ديون الى إيطاليا ، وترحيل أفلاطون من بعده ، على الرغم من أن خروج أفلاطون من صقلية فى هذه المرة لم يكن مقترناً بالعنف ، بل كان منصحباً بوعود (كاذبة) بإعادة ديون مرة أخرى الى البلاد .

(١) انظر مثلاً الجمهورية ، ٥٨٧ .

(٢) G.R. Levy : Plato in Sicily. London (Faber and Faber) 1956, p. 44.

وعلى أية حال فقد أخذ ديون ، في منفاه ، يعمل على جمع العناصر المعادية لديونيزوس ، وطاف بالمدن اليونانية يجند أكبر عدد ممكن من الرجال لحملة كان يزمع شنّها على ديونيزوس في صقلية . وكان أكبر أعوان ديون في ذلك هم تلاميذ أفلاطون في الأكاديمية . وقام أفلاطون برحلته الثالثة والأخيرة الى صقلية لكي يمهّد الطريق لصديقه ديون ، ويساعده على تحقيق أهدافه ، ويحمل ديونيزوس الثاني على استدعائه من منفاه . ولكن ديونيزوس لم يستمع اليه ، ورفض استدعاء ديون ، وشعر أفلاطون بحرج موقفه ، فغادر صقلية للمرة الأخيرة دون أن ينجح في تحقيق شيء من أهدافه .

ولكن ، اذا كان هذا هو آخر عهد أفلاطون بصقلية ، فان للقصة بقية تستحق أن تذكر ، لأن لها علاقة مباشرة بتعاليم أفلاطون . فقد نفذ ديون خطته ، وتمكن من أن يهزم ديونيزوس بمساعدة أعوانه من خريجي أكاديمية أفلاطون ، وسرعان ما تحول هو ذاته الى طاغية ، فقتل عددا من اخلص أعوانه ، ولم يمض وقت طويل حتى تأمر عليه تلميذ آخر من تلاميذ أفلاطون ، هو كاليبوس Callippus ، وقتله بعد أن كان موضع ثقته الكاملة . (وقد قتل كاليبوس بدوره على يد سياسى كان من قبل فيلسوفاً فيثاغورياً) . وتعود أهمية هذه الحوادث الى الضوء الذى تلقيه على طبيعة التعاليم التى كانت تلقن في الأكاديمية : فمما لا شك فيه أن هذه التعاليم لم تكن فلسفية خالصة ، بل كان للسياسة دور كبير فيها ، وهى على أية حال لم تكن مثالية بالقدر الذى يوحى به اسم أفلاطون والأكاديمية ، بدليل مجموعة حوادث الغدر والتآمر والقتل التى تحدثنا عنها من قبل ، والتي لا تعدو أن تكون جزءا من سجل سياسى غير مشرف لكثير من تلاميذ أفلاطون وأعضاء إكاديميته .

وهكذا فان حياة أفلاطون العملية ، التى بدأت بصحبة عدد من طفاة النظام الأليجاركى في أثينا ، كان بعضهم من أقاربه ، قد اسدل عليها الستار بمجموعة من الانقلابات والمؤامرات التى قام بها عدد من تلاميذه المشربين بتعاليمه ، كانوا بدورهم طفاة مستبدين . وبعبارة أخرى فان تعاليم سقراط وأفلاطون ، عندما وضعت موضع التطبيق ، انتجت حكاما لا يتقنون طغيانا عن أولئك الذين ظهرت هذه التعاليم أصلا لمحاربتهم . واذا كانت النماذج السابقة تمثل القادة أو الحكام الذين تشبّعوا بأراء أفلاطون ، الا يكون من حقنا أن نشك في القيمة العملية للشروط التى وضعها أفلاطون لاختيار قادة الدولة وحكامها ؟ اليس هذا دليلا قاطعا على أن الواقع العملى قد أثبت خطأ كثير من أفكار أفلاطون النظرية في

نظم حكم الدولة ؟ اننا لا نريد أن نستيق الكلام عن نظريات أفلاطون السياسية ، ولكن من المؤكد أن هذه الأحداث العنيفة التي ارتبطت بالشخصيات القريبة الى قلب أفلاطون وعقله ، والتي أتاحت لها فرصة الحكم ، تدل على أخفاق عملي تام لهذه النظريات ، وتشكك المرء في قيمة « حكم الفلاسفة » ، وهو الهدف الأكبر لفلسفة أفلاطون السياسية .

الموقع الزمني لمحاورة الجمهورية :

كان لابد ، من أجل إيضاح معالم اللحظة التاريخية لجمهورية أفلاطون ، من الحديث بشيء من التفصيل عن العوامل الأربعة السابقة ، التي تكون إطاراً لا تفهم هذه المحاورة إلا من خلاله ؛ وتقدم تفسيراً لعناصر كثيرة في محاورة الجمهورية ، تبدو غريبة أو شاذة إذا لم توضع داخل هذا الإطار . على أن الحديث عن اللحظة التاريخية للمحاورة لا يكتمل الا بتحديد الموقع الزمني لمحاورة الجمهورية ذاتها ، من حيث التاريخ المحتمل لتأليفها ، وترتيبها بين سائر المحاورات .

يفترض بعض الشراح وجود أكثر من طبعة واحدة لمحاورة الجمهورية : الأولى حوالي عام ٣٩٠ ق . م . ، والثانية - وهي أكثر استفاضة وتوسعا - حوالي عام ٣٧٠ . ولا شك في أن هناك عوامل كثيرة دعت الى القول بهذا الفرض ، منها تشعب موضوعات المحاورة واختلاف طريقة معالجتها ، والانتقال الذي يبدو مفاجئاً من موضوع الى آخر ، مما يشجع على الاعتقاد بأن بعض الأجزاء قد كتب في تاريخ متقدم ، وبعضها الآخر في تاريخ لاحق . والأمر المرجح هو أن محاورة كبيرة كهذه لا يمكن أن تكون قد كتبت في وقت قصير ، أو دفعة واحدة ، غير أن القول بوجود طبعة متقدمة وطبعة متأخرة لا يستند الى أدلة قوية ، وكل ما يمكن التسليم به هو أن كتابة المحاورة ربما كانت قد استغرقت عدة سنوات ، ومن الجائز جداً أنها عاصرت محاورات أخرى كان أفلاطون يكتبها في نفس الآن . ولما كان التحديد الدقيق للسنوات التي استغرقتها كتابة المحاورة يكاد يكون مستحيلاً ، فإن كل ما يمكن عمله هو تحديد تاريخ متوسط لكتابة المحاورة ، يستند على أقوى القرائن الموجودة .

يرى « تيلور » Taylor أن محاورة الجمهورية قد ألفت قبل إنشاء الأكاديمية في عام ٣٨٨/٧ . وحجة تيلور في ذلك أن أفلاطون ذكر في الرسالة السابعة ، عندما وصف حالته الذهنية وقت قيامه بأول رحلة الى سقلية ، أن الإنسانية لن تتخلص من آلامها ما لم يمسك الفلاسفة بزمام السياسة ، أو يتحول الحكام السياسيون الى فلاسفة . يرى تيلور أن هذا القول

إشارة إلى عبارة أفلاطون المشهورة في محاوره الجمهورية (٤٧٣) ، التي يردد فيها نفس هذه الكلمات تقريبا . ولما كان أفلاطون قد ولد حوالي عام ٤٢٨ ، وقد ذكر أنه كان في الأربعين من عمره عند إقامته برحلته الأولى هذه ، فإن نتيجة ذلك هي أن « الجمهورية » قد كتبت قبل عام ٣٨٨ .

على أن من الواضح أن مجرد كلام أفلاطون عن فكرة تولى الفلاسفة للحكم ، وتأكيده أن هذه الفكرة كانت في ذهنه عند رحيله إلى صقلية لأول مرة ، ليس دليلا على أنه كان قد سجل هذا الكلام في محاوره بالفعل . فمن الجائز جدا أن الفكرة كانت مختصرة في ذهنه منذ عهد بعيد ، وأنه أوردناها في المحاوره في وقت متأخر . ويضيف « روس Ross » قرائن أخرى تكذب هذا الرأي : منها أن محاوره « المادبة » ، التي يعترف الجميع بأنها قد سبقت الجمهورية ، تنطوي على إشارة إلى حادث لم يقع إلا في عام ٣٨٥ أو ٣٨٤ ، أي بعد التاريخ الذي حدده « تيلور » . كذلك فإن هناك قرائن قوية على أن وصف أفلاطون للطاغية في الكتاب التاسع من الجمهورية ، يعكس التجارب التي مر بها أفلاطون في بلاط ديونيزوس (١) ، ومعنى ذلك أن المحاوره قد ألقت فيما بين رحلته الأولى ورحلته الثانية . والتاريخ المرجح لها هو ما بين عام ٣٨٠ وعام ٣٧٠ ، أي أن من المحتمل أن تكون قد كتبت في أية سنة ، أو مجموعة من السنوات ، بين هذين التاريخين .

أما موقعها بالنسبة إلى المحاورات الأفلاطونية الأخرى ، فإن من المعترف به أنه موقع وسط . فهي بالطبع تالية للمحاورات السقراطية الأولى ، وكذلك لمجموعة المحاورات التي تتناول موضوعات أخلاقية ، والتي كانت تمثل الطابع الغالب على كتابات أفلاطون في النصف الأول من عهد تأليفه ، كما أنها سابقة على مجموعة المحاورات المتأخرة التي كان يغلب عليها الطابع الميتافيزيقي . ومعنى ذلك أن المحاوره ذات موقع مركزي بالنسبة إلى إنتاج أفلاطون كله ، وكذلك بالنسبة إلى حياته ذاتها ، لأنه ألّفها في فترة نضجه ، وفي عهد بلغت فيه قدراته العقلية أوجها . وبالفعل نجد في المحاوره جميع العناصر التي تضمنتها بقية المحاورات : ففيها أبحاث أخلاقية مطولة تلخص المناقشات الأخلاقية التي تضمنتها محاورات مثل « أوطيفرون » و « لايخس » و « خارميدس » . وفيها من فيدون وفيدروس أساطير خلود النفس ، وفيها من « المادبة » فكرة حب الفلسفة

(١) W.D. Ross : Plato's Theory of Ideas. Oxford. 1961, p 5-6.

أو الحكمة . وهى تنطوى على تحليلات لفكرة اللذة ، لفكرة الخير ، ستظهر فيما بعد فى محاوره « فيلابوس » ، وعلى إيضاح للعلاقة بين العلم والفلسفة بوصفها اتحادا يجمع بين الواحد والكثير ، على النحو الذى سيعرضه بالتفصيل فى محاوره « السفسطائي » . وتنطوى الأسطورة التى تختم بها المحاوره على استباق للكونيات التى تتضمنها محاوره « طيماوس » ، كما أن فكرة التنظيم الاجتماعى والتربوى والسياسى للدولة تتكرر بطبيعة الحال فى محاوره « القوانين » (١) . وبالاختصار ، فإن المحاوره تلخص أفكار افلاطون السابقة ، وتشير مقدما الى آرائه اللاحقة ، فضلا عما تتضمنه من عناصر لا نجد لها نظيرا فى أية محاوره أخرى ، كل ذلك فى مركب فريد يجمع بين البحث فى الأخلاق والميتافيزيقا والسياسة والتربية فى وحدة شاملة .

(١) B. Bosanquet : A Companion to Plato's Republic, London, 1906,

المنهج الأفلاطوني في المحادثة

الراى السائد عن منهج افلاطون :

من المسلم به بين دارسى افلاطون ان هناك علاقة وثيقة بين طريقة الحوار ، من حيث هى أسلوب لعرض الأفكار الفلسفية ، وبين المنهج الديالكتيكي ، الذى كان هو المنهج المفضل لديه . ولست أود فى هذا الفصل الخاص بالمنهج ان اكرر هذا الراى الشائع ، ولكنى اعتقد اننا لا نستطيع ان نقبله الا بتحفظات هامة ، وفى حدود معينة ينبغى ان نتبينها بوضوح . وسأبدأ أولاً بعرض مفصل لوجهة النظر الشائعة ، حتى يتسنى لنا بعد ذلك اختبارها من أجل تحديد مصلحة مدى صحتها .

يشير الباحث الأفلاطونى المشهور « نتلشب Nettleship » فى كتابه « محاضرات فى جمهورية افلاطون » الى عبارة وردت فى كتاب *Memorabilia* قال فيها مؤلفه « زينوفان » ان كلمة *dialegesthai* (وهى الفعل الذى اشتق منه لفظ الديالكتيك) ، تعنى تقابل الناس سويًا من أجل المناقشة ، بحيث « يفصلون الأشياء التى يناقشونها تبعًا لنوعها » . ويرى « نتلشب » ان هذا هو أصل الديالكتيك الأفلاطونى . « فمن الواجب ان نتذكر ، فيما يتعلق بالمنطق اليونانى وطريقة الاستدلال اليونانية ، ان الفلسفة فى اليونان كانت تدعى بوجودها ، الى حد بعيد ، للمناقشة الشفوية . فقد كان اليونانيون أمة متكلمة بقدر غير عادى ، ومن هنا ازدهرت بينهم فنون البلاغة والخطابة والشعر ، وغيرها من فنون الكلمة ، والمنطق بمعناه الأسمى ، وبمعنى المجادلة الصرف . وقد قضى سقراط ذاته حياته متكلمًا ، وظل لهذه الحقيقة تأثيرها الدائم فى الفلسفة

اليونانية . وعند أفلاطون نجد تلك العادة التي تحكمت في حياة سقراط ، وقد صيغت في منهج للبحث . فقد أخذ أفلاطون كلمة « الديالكتيك » .. وأضفى عليها معنى لم ينفصل عنها تماما منذ ذلك الحين : فأصبحت تعنى في نظره ، قبل كل شيء ، المنهج المنطقي الصحيح في مقابل المناهج الزائفة أو غير اليقينية ؛ وأصبحت تعنى بعد ذلك ، المعرفة المكتملة ، لا منهج المعرفة ، أو ما نتوقع أن ينتج لو سرنا بالمنهج الصحيح الى النهاية في كل فروع المعرفة .

« ففى المعنى الأول من هذين تحولت الكلمة من معنى الحديث البحث إلى معنى الحديث الذى يهدف الى بلوغ الحقيقة . وهذا الحديث قد يتم بالكلام بين شخصين ، أو يكون «حوارا يتم في صمت بين الروح وذاتها» (محاورة السفسطائي ٢٦٣ هـ) . فإذا تساءلنا عن السبب الذى ادى الى استخدام كلمة تدل على المحادثة بحيث تعنى المنهج الصحيح لاكتساب المعرفة ، وجدنا أن هذه الحقيقة تشير الى اقتناع أفلاطون بأن السبيل الوحيد الى بلوغ الحقيقة هو السير خطوة خطوة ، بحيث نستوعب كل خطوة قبل الانتقال الى التالية ، وكذلك اقتناعه بأن منهج السؤال والجواب هو المنهج الطبيعي لتحقيق هذا الغرض . وفضلا عن ذلك فان تصوره للتساؤل والاجابة على أنه الوسيلة الطبيعية لاستخلاص الحقيقة من الذهن ووضعها فيه ، يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرته القائلة ان التعليم لا يعنى الاقتصار على وضع شيء في الذهن وكأنه في صندوق ، وانما هو تحول لعينى النفس الى النور ، أو عملية نستخلص فيها من النفس ما هو موجود فيها من قبل بمعنى ما - اعنى عملية ينبى ان تكون فيها النفس التى تتعلم ايجابية .. فلدى أفلاطون شعور قوى بأن الوسيلة الوحيدة الصحيحة لتوصيل المعرفة هى وضع ذهنيين في اتصال ، أحدهما بالآخر . ومن هنا تحدث في « فيدرس » عن مدى تساؤل قيمة الحقيقة المكتوبة بالنسبة الى قيمة الحقيقة المنطوقة ، لأن الكتاب لا يمكنه أن يجيب عن الأسئلة التى تنشأ في ذهن القارئ . وهذا المبدأ ذاته ينطبق على تفكير الذهن الفردي . فاذا شئنا ان نتعلم فعلينا ألا تقتصر على وضع الحقائق الواردة في كتاب في أذهاننا ، وانما يجب أن نسأل أنفسنا ونجيبها » (١) .

(١) Nertleship : Lectures on the "Republic" of Plato, London

(Macmillan) 1958, p. 279.

وانظر أيضا للمؤلف نفسه :

The Theory of Education in Plato's "Republic". Oxford U. P. 1961.

p. 115-116 ; 135-136.

ولنستمع الى رأى باحث افلاطونى آخر ، هو « تيلور » ، الذى يتحدث فى هذا الموضوع ذاته فيقول ان اتباع أسلوب الحوار « كان هو الطريقة الطبيعية للتعبير عن حركة فلسفية يرجع أصلها الى المحادثات السقراطية الباحثة عن المعرفة .. وفصلا عن ذلك فان افلاطون ، كما أنبأنا هو ذاته ، لم يكن يحمل تقديرا كبيرا للكتب المؤلفة من حيث هى وسيلة لإثارة الأفكار ، بالقياس الى المناقشة العقلية الباهرة للمشكلات واختيار الصعوبات بين باحثين مستقلين عن الحقيقة . صورة المحاوره قد زكت نفسها له بوصفها أقرب تعبير أدبى عن الاتصال العقلى بين ذهن وذهن ؛ وهى قد أتاحت له ان يدرس الفكرة الواحدة من وجهتى نظر أنصارها وخصومها على التوالى ، وأن يضمن بذلك الدقة فى بحثه عن الحقيقة . وأخيرا ، فان المحاوره ، أكثر من أى شكل آخر من أشكال التأليف ، تترك المجال كاملا للمواهب الدرامية فى تصوير الشخصيات ، والتهكم اللاذع الذى يقف فيه افلاطون فى مصاف كبار الأدباء الكوميديين والتراجيدين » (١) .

والرأى الآخر الذى سنستشهد به فى هذا الموضوع ذاته هو رأى « باركر Barker » الذى يقول : « كان الغرض الذى أدى بأفلاطون الى إثارة هذه الصورة (أى الحوار) هو نفس الغرض الذى أدى بسقراط الى استخدامها . فسقراط لم يحاول أبدا أن يلقي معرفة ، وإنما كان على العكس من ذلك ينكر دائما امتلاكها . وكانت رغبته تنحى الى إبقاء الفكر .. وكان ينادى ما يوجد فى عقل الإنسان ، ويشق فى أن هذا العقل سيبلى النداء .. وكذلك الحال مع افلاطون : فقد أراد أن يقدم اليه الفكر وهو يعمل ، ويتجنب السرد المحض لنتائج النهائى . ولقد كان افلاطون محاضرا ومعلما مثلما كان كاتباً ، وعندما كان يسطر بقلمه على الورق ، كان من الطبيعى أن يسير فى كتابته بنفس الطريقة التى توحى بها مناقشاته مع تلاميذه فى الأكاديمية . ولقد أراد ، ككل معلم أصيل ، أن يجعل الناس يفكرون بفضل تعليمه ؛ ورأى ، بوصفه كاتباً ، أن أفضل طريقة لإبقاء الفكر فى أذهان قرائه هى أن يجعلهم يتابعون سير ذهن المؤلف . فال موضوع يناقش فى الذهن الفردى بطريقة مشابهة الى حد بعيد للطريقة التى يناقش بها بين حلقة من المتحدثين : اذ يعرض أحد الآراء ، لكى يهدمه رأى آخر ، حتى يتم بلوغ حقيقة تظل صامدة الى النهاية .. فالمحاوره هى هذه

(١) A.E. Taylor : The Mind of Plato. Ann Arbor: Pantheon (Michigan) 1960. p. 30-31.

العملية التى تدور فى الذهن الفردى وقد اكتسبت صورة عينية . وهى
تعبر عن مراحل هذه العملية فى صورة أشخاص « (١) » .

وهكذا نستطيع أن نستخلص ، من هذه النماذج الثلاثة لآراء باحثين
أفلاطونيين مشهورين فى العلاقة بين أسلوب الحوار وبين المنهج
الديالكتيكي ، الأسباب الرئيسية التى يفترض أنها هى التى دعت أفلاطون
إلى استخدام هذا الأسلوب وذلك المنهج :

١ - فقد كان أفلاطون يعتقد أن الحقيقة لا يتوصل إليها إلا بعملية
تدرجية تسير خطوة فخطوة ، على طريقة السؤال والجواب .

٢ - وكان يؤمن بأن الذهن الذى يريد بلوغ الحقيقة يستطيع أن
يستخلصها من ذاته ، بأن ينتقل من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية ،
أما عن طريق الاتصال بذهن آخر يساعده على إظهار الحقيقة الكامنة فى
داخله ، وأما عن طريق إجراء حوار داخلى مع ذاته ، يقوم فيه الذهن
الواحد بدور التسائل والمجيب معا .

٣ - وكان أفلاطون متأثرا بالمنهج السقراطى ، الذى يعمل على توليد
الحقيقة من الذهن بعد تطهيره - عن طريق الحوار - من آرائه الفاسدة .

٤ - وأخيرا فقد كان هذا المنهج خير ما يتلاءم مع ذهن مفكر فنان
مثل أفلاطون ، يعبر من خلال الحوار عن العمليات الذهنية والانفعالات
المختلفة التى تدور فى نفوس أنماط متباينة من البشر ، شأنه شأن أى
كاتب مسرحى أو روائى .

اختبار نقدى لهذا الرأى :

هذه الأسباب التى يعلل بها أنصار هذا الرأى تفضيل أفلاطون لطريقة
الحوار على أساس أنها أقرب الطرق إلى منهجه الديالكتيكي - تفترض كلها
أن الحوار عند أفلاطون حوار حقيقى ، وأنه يعبر عن حركة ديالكتيكية
حقيقية بين ذهن وآخر ، أو بين الذهن ونفسه ، وأن ذهن القارئ
سيتابع بالتالى هذه الحركة الديالكتيكية ويتدرج معها حتى يصل إلى
الحقيقة فى موضوع بحثه .

وعلى الرغم من أن هذا الرأى يكاد يلقى إجماعا تاما بين شراح
أفلاطون ، فأنى أعتقد أن من الممكن توجيه اعتراضات أساسية إليه .

(١) E. Barker : Greek Political Theory, p. 136-137.

فهل بعد عرض الأفكار بطريقة الحوار تعبيراً عن المرونة الفكرية - في مقابل الجمود والقطعية التي تمثلها طريقة السرد في الكتب ؟ وهل يؤدي الحوار الى إبقاء ذهن القارئ بحق ، ونقله من السلبية الى الإيجابية ، ومشاركته في تلك الحركة المتدرجة التي تكتشف بها الحقيقة ؟ في رأيي أن هناك ، في هذا الصدد ، فرقاً هائلاً بين الحوار الحي والحوار المكتوب أو المؤلف ، أعني بين الحوار الذي يشارك فيه الدهن بالفعل ، وذلك الذي يكتفى بمشاهدته أو قراءته .

ففي الحوار الحي يوجد ذهنان حقيقيان ، يتصارعان من أجل بلوغ حقيقة لا يملكها - في البداية - أي منهما . مثل هذا الحوار هو الذي يتضمن حركة دياكتيكية ، بالمعنى الصحيح ، لأن النتيجة التي يتم التوصل اليها لا تتولد الا تدريجياً ، من خلال عملية التصحيح والتقويم المتبادل بين الدهنين المتحاورين . ولو كان أفلاطون قد سجل في محاوراته محادثات حقيقية دارت بالفعل ، لكان من الجائز أن يزداد ، بهذه الطريقة ، اقتراباً من روح المنهج الديالكتيكي . وبهذا المعنى نجد فرقاً هائلاً بين منهج سقراط ومنهج أفلاطون في المحاورات ، على الرغم من أن من الشائع - كما رأينا في الأمثلة التي اقتبسناها من قبل - النظر الى الأخير على أنه مجرد امتداد للأول . ذلك لأن سقراط لم يكن « يكتب » محاورات ، وإنما كان يمارس الحوار الحي فحسب . وهو الفيلسوف الكبير الوحيد الذي لم يترك سطرًا واحدًا مكتوبًا ، ولم يحاول أن يدون شيئاً من أفكاره أو من محاوراته الفعلية - وذلك اعتقاداً منه بأن هذه هي الطريقة الحقيقية للفلسف .

ومع ذلك فإننا لو تناولنا هذه الطريقة نفسها ، وحولناها الى حوار مكتوب ، لأصبحت شيئاً مختلفاً كل الاختلاف . ذلك لأن الحوار المكتوب ، عند أفلاطون ، ليس كما قلنا تسجيلًا طبق الأصل لحوار دار بالفعل ، وإنما هو في بعض الأحيان حوار تخيله أفلاطون نفسه ، بدليل أنه يدور بين شخصيات لا يمكن من الوجهة التاريخية أن تكون قد تقابلت بالفعل ، وهو في أحيان أخرى يبدو توسعياً لأفكار يجوز أنها دارت في حوار فعلي ، ولكن صنعة الفنان وأفكار الفيلسوف تضيف إليها أبعاداً جديدة كل الجدة . ففي الحالتين إذن لم يكن أفلاطون يسجل أفكار طرفين كانا يتحاوران فعلاً (سواء أكان هذان الطرفان شخصين غيره ، أو كان هو واحداً منهما) ، وإنما كان يسجل أفكاره الخاصة على صورة حوار . وبطبيعة الحال فإن صيغة الحوار قد اتاحت له أن يعبر عن وجهات النظر المختلفة في صدد الموضوع الواحد ، ومع ذلك فهو قد عبر عن وجهات

النظر هذه كما يراها ويفهمها هو ، لا كما يراها أصحابها الحقيقيون ، وهذا فارق له أهميته القصوى .

فحين يقدم الدهن الواحد وجهة نظره الخاصة ووجهة النظر المضادة — كما يتخيلها هو — في صورة محاورة ، يبدو الأمر في ظاهره كما لو كان تعبيرا عن مرونة دياكتيكية حقيقية ، ويخيل الى المرء — كما ظل شراح افلاطون يعتقدون حتى اليوم — أن هناك بالفعل حوارا حقيقيا اقرب الى روح التفلسف الحق (أو السقراطية) من أى سرد قطعى تتضمنه الكتب . ومع ذلك فان مثل هذا الحوار المؤلف أو المكتوب يبدو في نظرى تعبيرا عن قطعية وعن روح توكيدية أشد بكثير مما نجده في الكتب التى لا تلجأ الى أسلوب الحوار .

ذلك لأن الكتاب المدون بالطريقة المألوفة ينطوى ضمنا على نوع من الحوار : هو الحوار بين المؤلف وبين القارئ . فالمؤلف يعرض عليك رأيه ، مهما كان قطعا جازما ، ويفترض منك — في مجال الفلسفة — أن تكون في حالة من اليقظة الذهنية تتيح لك أن تناقش هذا الرأى وتناوذه وتسير معه في حركة دياكتيكية قد تنتهى بك الى قبول الرأى أو رفضه . أى أن هناك فرصة لقيام حوار حقيقى بين ذهن المؤلف والقارئ في الفلسفة ، مهما كانت قطعية المؤلف فيما يعرضه من الآراء .

أما حين يقدم الينا المؤلف حوارا كاملا ، جاهرا ، تاما ، ويتقمص هو ذاته شخصية الموافق والمعارض معا ، فان فرصة الحوار الحقيقى بين المؤلف وبين قارئه تضعف الى حد بعيد . ذلك لأن المؤلف نفسه هو الذى يعنى القارئ من مشقة إيقاظ ذهنه لمواجهة أى رأى قد يرى فيه نقضا أو تناقضا ، وهو الذى يتولى عنه هذه المهمة من خلال شخصيات المخاورة التى يحركها كما يشاء . ومعنى ذلك أن مسار الخط الديالكتيكي قد تحدد مقدما ، وتحكم فيه المؤلف منذ البداية ، مع أن أصول المنهج الديالكتيكي تقضى بأن يظل هذا المسار مفتوحا على الدوام ، وبأن تظل جميع الاحتمالات فيه ممكنة . وبعبارة أخرى ، فان طريقة الحوار التى يفترض أنها تحرك ذهن القارئ الى الإيجابية ، تنقله بالفعل الى حالة سلبية ، على حين أن قراءة موضوع فلسفى مدون بطريقة السرد المتصل قد تبعث في ذهن القارئ اعتراضات — وبالتالي تحركه نحو الإيجابية — على نحو لا يتوافر في الحوار المكتوب .

ومن العوامل الأخرى المؤدية الى سلبية القارئ في حالة الحوار ، أن القارئ قد يتصور أن جميع إمكانات الاعتراض والنقد قد استنفدت ،

ما دامت المحاوره تعرض عليه عدة وجهات نظر متعارضة ، على حين أنه لو كان قد ترك حرا منذ البداية لكان من الجائز أن يأتى بوجهة نظر لم يتوصل اليها مؤلف المحاوره ، ولم تعبر عنها شخصية من شخصياته . فالمحاوره تضيق أفق المناقشة ، وتعوق حركتها الديالكتيكية ، اذ تصور لنا عددا محدودا من الامكانيات فى الموضوع الواحد ، وتوهم القارئ بأن كل ما هنالك من وجهات النظر قد ورد حتما على لسان واحد من المتحدثين ، بل ان القارئ نفسه قد يتقمص إحدى وجهات النظر هذه ، فينتهى به الأمر الى أن يظل مقيدا بحدودها الخاصة ، ولا يمتد تفكيره الا الى القدر الذى استطاع المؤلف أن يعبر به عن هذه الشخصية .

واذن ، فهناك فارق أساسى بين الحوار الحى ، الذى لا يدوم الا خلال لحظة الحوار وحدها ، وبين الحوار المكتوب ، الذى يدوم فيه حوار بصورة دائمة ثابتة . وهناك بالتالى فارق أساسى بين حوار الطرفين ، بمعناه الصحيح ، وحوار الطرف الواحد ، الذى يعرض فيه المؤلف رأيه ورأى الخصم معا . ومن جهة أخرى ففي النوع الثانى من الحوار ، أعنى المكتوب أو المؤلف ، يقف القارئ نفسه على هامش العملية الديالكتيكية تماما . وإذا كان من الجائز أن المؤلف يصف فى هذه الحالة بأمانة طريقة ظهور الأفكار بين ذهنين متحاورين ، أو يتتبع منشأ هذه الأفكار وتطورها وتقلبها داخل ذهنه الخاص ، فان هذه الحركة الديالكتيكية التى تحدث فى ذهن المؤلف لا تنعكس على ذهن القارئ ، بل انها تكون على الأرجح عائقا يقف فى وجه الديالكتيك الأهم ، الذى يفترض قيامه بين المؤلف والقارئ . وبذلك يمكن القول أن المنهج الديالكتيكي ، أو طريقة أفلاطون الخاصة ، فى تطبيق منهج الحوار السقراطى ، يؤدى الى عكس الفرض المقصود منه .

هذه الاعتراضات على منهج أفلاطون تنطبق على طريقة الحوار فى أحسن حالاتها ، أعنى حين يكون حوارا بالمعنى الصحيح ، تعرض فيه وجهات نظر متعارضة بتفطن المؤلف فى تقمص الشخصيات العبرية عنها ، كما هى الحال فى محاوره « المادية » مثلا . ولكننا اذا تأملنا منهج أفلاطون مطبقا على محاوره « الجمهورية » على التخصيص ، لوجدنا مجالا لزيد من الاعتراضات ، اذ أن هنالك عيوباً كثيرة تشوب تطبيق هذا المنهج فى محاوره الجمهورية .

فى الكتاب الأول ، وحتى ما يقرب من النصف الاول من الكتاب الثانى من المحاوره ، نجد حوارا فنيا بالمعنى الصحيح ، اذ ان أطراف

المحادثة يشتركون فيها إيجابيا ، ويؤدي الحوار وظيفته الصحيحة ، وهي زيادة تقرب الطرفين. تدريجيا من الحقيقة التي يسعى الى كشفها .
وليدكر القاريء هنا أن كلامنا الآن ينصب على « المنهج » والبناء الفني للحوار ، لا على مضمونه ، إذ أن من الجائز أن هذا الجزء الأول من المحاورة أضعف من غيره من حيث المضمون . ولكن هذه المرحلة تنتهى قبل منتصف الكتاب الثانى ، حين يتم جلوكون وأديمانتوس حديثهما الطويل فى اطراء الظلم وتمداد مضار العدل . ويبدو الأمر كما لو كانت هاتان الشخصيتان قد أفرغتا كل ما فى جعبتهما فى هذا الحديث الطويل ، إذ أنهما يظلان بعد ذلك طوال المحاورة تقريبا ، مجرد شخصيتين «صورييتين» ليس لهما دور حقيقى فى الحوار . وعلى حين أن جلوكون وأديمانتوس كانا فى الجزء الأول شخصيتين مستقلتين بالمعنى الصحيح ، لهما أفكارهما الخاصة ، ودورهما فى تحليل المشكلات ، فإن كل ذلك ينتهى منذ الكتاب الثانى ، ويضيع استقلالهما تماما ، ويتخذان دور الموافق على كل ما يقوله سقراط ، وهو دور يمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن تتأثر المحاورة - حتى فى بنائها الفني - تأثرا يذكر .

ونلاحظ أولا أن هذا التحول فى طبيعة هاتين الشخصيتين يدل على ضعف وعدم اتساق فى التركيب الفني للمحاورة ، إذ أن هناك كما قلنا فارقا واضحا كل الوضوح بين القدرة العقلية لجلوكون وأديمانتوس فى مطلع الكتاب الثانى ، حين كانا أكثر من ندين لسقراط ، وبينهما فى بقية المحاورة حين تواريا وأصبحا بجواره قزمين ، بل ظهرت عليهما فى كثير من المواضع أعراض البلاهة ، إذ كانا يوجهان أسئلة مفرطة فى السذاجة ، أو يعجزان عن الرد على أسئلة غاية فى البساطة ، مما كان يثير سخرة سقراط الخفية منهما . ويزداد الفرق بين طريقتى أفلاطون فى تصوير الشخصيتين وضوحا إذا أدركنا أنهما كانا فى مطلع الكتاب الثانى يعرضان رأيا لا يؤمنان به . فهما قد اتقيا حديثهما الطويل ، لا تعبيرا عن رأيهما الخاص ، وإنما عن رأى أولئك الذين يمتدحون الظلم ويذمون العدل ، أى أن هذا الحديث الرائع كان مقصودا منه إبقاء الجدل محتدما فحسب . فهما فى هذا الجزء يتعرضان قدرتهما الجدلية ، وينجحان فى ذلك الى حد يدمو الى الإعجاب ، بحيث يكاد المرء يشك فى أن هذين هما بعينهما جلوكون وأديمانتوس اللذان أكملتا الكتب الثمانية الأخرى من المحاورة .

ولكن ، لنضع جانبا هذا الضعف أو عدم الاتساق فى البناء الفني للمحاورة ، ولنتحدث من دلالة هذا التحول فى طبيعة الحوار بالنسبة الى المنهج الديالكتيكي عند أفلاطون . فالحوار ، فى الجزء الأكبر من محاورة

الجمهورية ، ليس حوارا حقيقيا ، بل يتحول الى عرض قد يكون ديالكتيكا من حيث الشكل ، ولكنه دجماطيقي صرف من حيث الموضوع . ويصبح سقراط هو الذى يملأ الآراء ، بينما الكل مستمعون اليه ، ينتظرون أية بادرة منه ، ولا يستطيعون أن يسيروا الى الامام خطوة واحدة دون ارشاده . فالشخصيات الاخرى فى المحاوراة لا تعبر عن حالة يمكن أن يتخلدها أى ذهن بالفعل ، وانما هى ادوات يتوصل بها سقراط نفسه الى ما يريد ، ويستغل بلاهتها فى تأكيد انتصاره . وهنا نجد أن شرطا أساسيا من شروط المنهج الديالكتيكي قد أصبح مفقودا : إذ لابد فى هذا المنهج من أن يعبر كل متحدث عن موقف معين يمكن أن يتخلده ذهن المؤلف فى مرحلة معينة من تفكيره فى الموضوع ، أو ذهن القارئ حين يتتبع وجهات نظر الأطراف المتباعدة ، على حين أن ذلك الذى يكتفى طوال الوقت بأن يقول : نعم — كلا — تماما — أظن ذلك .. الخ لا يمكن أن يعد معبرا عن رأى أى قارئ لديه مساحة من التفلسف ، أو عن أية لحظة معينة من لحظات تفكير المؤلف ذاته .

هذا التغير فى المنهج الديالكتيكي ، من جدل حى بين أطراف متكافئة أو قريبة من التكافؤ عند سقراط ، الى جدل متخيل مؤلف ليس له ، فى كثير من الأحيان ، طابع الجدل ذاته — هذا التغير قد أدى الى اختلاف كبير مناظر فى شخصية سقراط . وليس هنا موضع الكلام عن سقراط الحقيقى ، وذلك لسببين : أولهما أننا لا نستطيع أن نجزم بأى شيء عن شخص اقتصر فى حياته على ممارسة الحوار الحى وحده ، الا من خلال ما قاله الآخرون عنه . وثانيهما أن موضوع بحثنا هو أفلاطون نفسه ، كما عبر عن آرائه فى محاوراة معينة . وعلى ذلك فسوف نركز كلامنا على سقراط كما صورته أفلاطون .

سقراط الأفلاطونى هذا لابد ، فى رأى ، أن يكون مختلفا عن سقراط الحقيقى اختلاف الحوار الحى عن الحوار المؤلف . وكلما حاول أفلاطون أن يصف سقراط — فى محاوراته — بصفاته الحقيقية ، أدى ذلك الى مزيد من التشويه لصورته . ذلك لأن المفروض أن سقراط الحقيقى كان يستخدم منهج التهكم والتوليد : فكان يفتد آراء خصمه بالجدل المنظم ، ثم يسير معه متدرجا نحو كشف حقيقة كاملة أو جزئية فى الموضوع الذى يبحثه . هذا المنهج مرتبط ارتباطا وثيقا بطريقة الحوار الحى ، وهو فى اعتقادى لا يصلح — اذا كان يصلح على الإطلاق — الا منها ، أما حين يطبق على الحوار المؤلف ، فانه يؤدى الى نتائج اقل ما توصف به أنها شاذة غريبة .

ذلك لأن المفروض ، في المنهج السقراطي الأصل ، أن يكون سقراط ذاته مجرد طرف في الحوار ، يتسم بطريقة منظمة في التفكير ، وبالقدرة على كشف التناقضات وتحقيق الاتساق الفكري في الحديث . وبفضل تفكيره المنظم هذا ، يستطيع أن يصل بالحوار الى كشف حقيقة منشودة ، أو الى تفنيد خطأ شائع ، أو ينتهي على الأقل الى ادراك وجود أبعاد جديدة للمشكلة موضوع البحث ، فينفذ الحوار دون نتيجة إيجابية في الظاهر ، وإن كان ذهن المتحاورين قد أصبح أكثر استنارة مما كان عليه من قبل بكثير . واذن فسقراط — حسب منهجه الأصل — يبدأ المناقشة بذهن خال ، ويعترف هو ذاته بخلو ذهنه ، وكل ما في متناوله يده ، وما يمتاز به على غيره ، هو منهج سليم وطريقة منظمة في التفكير ، يتخذ منهما مرشدا يسير على هديه في أى طريق تؤدي به المناقشة اليه .

غير أن سقراط الأفلاطوني يسلك على نحو مختلف كل الاختلاف : فهو يعرف مقدما اتجاه سيره ، ويحدد النتيجة في ذهنه منذ البداية (لأن الحوار ، كما قلنا ، ليس حوارا حيا أو تسجيلا دقيقا لحوار حي ، وإنما هو حوار مؤلف) . ومع ذلك فإن أفلاطون يصر على أن ينسب الى سقراط هذا نفس صفات سقراط الحقيقي : وهي أنه متواضع لا يعلم شيئا (سوى أنه لا يعلم) ، وأن كل مجهوده إنما ينحصر في تطهير ذهن خصمه بطريقة التفنيد (أو التهكم) ، ثم استخلاص الحقيقة الكامنة فيه بطريقة التوليد . ويرتب على هذا الإصرار نتائج خطيرة الى أبعد حد ، أقل ما يقال بشأنها هو أنها تؤدي الى تكوين صورة مهترزة مخطلة حافلة بالمناقضات ، لشخصية سقراط كما صورها أفلاطون .

ذلك لأن سقراط الأفلاطوني يعلم كل شيء ، وهو مع ذلك يدعى الجهل بكل شيء . وإن أبسط نظرة تلقيها على محاورة مثل « الجمهورية » ، لكفيلة بإقناعنا بأن الزمام فيها لم يقلت طوال الوقت من يد سقراط ، وأنه هو الذى يوجه المناقشة من البداية الى النهاية . صحيح أنه لا يكف طوال الوقت عن القاء الأسئلة ، ولكنها أسئلة تلقى بطريقة منظمة ، وتعمل على توجيه الطرف الآخر في الحوار نحو وجهة معينة ، وتنضم في داخلها — بكل وضوح — جميع عناصر الاجابة ؛ بل إنها في واقع الأمر اجابات تتخذ شكل الأسئلة . فاشخاص المحاورة عاجزون تماما أمام سقراط ، وهو يتحكم فيهم كما يشاء ، وينتصر عليهم دائما في المجادلات ، بل إنه ليشعرهم في كثير من المرات بالخجل من انفسهم .

وقد لا يكون هناك بأس من استخدام هذا الأسلوب في الحوار لو كان أفلاطون قد حدد منذ البداية معالم هذا المنهج ورسم أبعاد شخصية

سقراط في ضوء صفاتها التي تتبدى بالفعل في المحاوره . ولكن المشكلة كلها ، كما قلنا من قبل ، تنحصر في ذلك التناقض الشنيع بين ادعاء الجهل من جهة ، وبين العلم الشامل الذي يكشف عنه سقراط خلال المحاوره من جهة أخرى - أعني بين اتباع أسلوب الحوار من جهة والتأكيد الفعلي للأفكار بطريقة قطعية من جهة أخرى ، أو بين التزام سقراط جانب « التساؤل » من جهة وتقديمه الفعلي لجميع الاجابات في ثناباً أسئلته من جهة أخرى .

والحق أن المرء اذا فكر ملياً في شخصية سقراط الأفلاطوني هذا ، لا يملك الا أن يصفه بقدر غير قليل من النفاق ، وربما برذائل أخرى غير النفاق . ذلك لأن ادعاء الجهل ، بالنسبة الى شخص تم اجاباته عن أنه يعرف كل شيء ، يبدو كما لو كان زيادة في التكيل بالخصم والشغفى فيه ، وكان سقراطاً هذا يقول : اننى لا أعلم شيئاً ، ومع ذلك فاني أحطم كل آرائكم ، وآتى اليكم بمعلومات جديدة لم تخطر من قبل ببالكم ! ولنسأل أنفسنا في هذا الصدد : ايهما أكثر اذلالاً : أن يفند معلوماتنا ويأتى الينا بجديد غيرها شخص يدعى أنه يعلم كل شيء ، أم شخص يدعى أنه يجهل كل شيء ؟

على أن سقراطاً الأفلاطوني لا يكتفى باذلال خصمه عن طريق الادعاء بأنه هو ذاته - الذى يوجهه ويعلمه - يجهل كل شيء ، بل أنه يضيف الى ذلك عنصراً يزيد من فداحة هذا الاذلال : اذ يدعى أن كل ما هناك من جديد قد أتى من الخصم ذاته ، لا منه هو ، مع أن أسئلة سقراط الابحاثية (أو اجاباته المقتنعة) هي التي تقوم بكل شيء . وحين ينتهى الخصم الى الموقف الذى يريده سقراط ، والذى هو في الأغلب مضاد تماماً لذلك الذى قال به الخصم نفسه في البداية ، يكيل له سقراط الضربة القاضية ، فيقول : ها أنتذا قد وصلت بنفسك الى الحقيقة ! أو يقول له : وأذن فانت ترى كلنا . . (كما لو كان ذلك هو رأى الخصم بالفعل) . بل أنه يمعن أحياناً في تمثيل دوره فيقول : ان كنت قد فهمتك ، فانت تعنى كلنا (انظر الجمهورية ، ٣٩٦) ، وبذلك يدعى أنه يجاهد من أجل فهم رأى هو في الواقع رايه الخاص بعد أن أوجى به الى خصمه بطريقته الخاصة في التساؤل . وقد يكون الهدف من ذلك هو تمويض الخصم عن هزيمته ، أو تخفيف وقعها عليه ، ولكن النتيجة الفعلية هي أنه يقضى على خصمه تماماً بتواضعه (المزيف) هذا ، ويصل تنكيله به الى أقصى درجاته ، اذ لا يقتصر على تفنيد الخصم وتصحيح معلوماته ، بل يؤكد له أن هذه المعلومات قد أتت منه هو ذاته ، وبذلك يصبح جهل

الخصم مضاعفا ، لأنه يتوهم - لمجرد أنه كان يتكلم في صيغة الجواب وسقراط كان يتكلم في صيغة السؤال - أنه هو مصدر كل ما أسفرت عنه المناقشة من معلومات جديدة .

ولنحاول أن نبور ما أسفر عنه تحليلنا هذا لطبيعة سقراط الأفلاطوني ومدى انطباق القواعد الصريحة لمنهجه على الطريقة الفعلية التي كان يتبعها في محاوراته :

١ - فسقراط الأفلاطوني يدعى الجهل ، ولكنه في حقيقته يعلم كل شيء ، على الأقل بالنسبة إلى المجال الذي يدور فيه الحديث . وهو يزعم أنه يسأل طوال الوقت ، بينما هو في الحقيقة صاحب كل الإجابات .

٢ - وسقراط هذا يمعن في اذلال خصمه إذ يوهمه بأنه مصدر كل جديد في المناقشة ، خادعا إياه بصيغة « الجواب » الظاهرية التي يستخدمها الخصم . وعلى ذلك ، فعلى حين أن من الشائع وصف سقراط بأنه أعلم الجميع لأنه لا يعلم ، ولكنه يعلم أنه لا يعلم ، فمن الواجب أن يوصف أى خصم لسقراط بأنه أجهل الجميع لأنه لا يعلم ، ولكنه لا يعلم أنه لا يعلم !!

وربما ظن القارئ أن النتيجة السابقتين مقصودتان ، أى أن أفلاطون تعمد أن يستخلصهما ضمنا ، وإن لم يكن قد قال بهما صراحة . ولكن كل الدلائل تدل على أن هذه مسألة تناقض داخلى في المنهج الأفلاطوني ذاته :

١ - ذلك لأن المفروض أن شخصية سقراط جامعة للفضائل الأخلاقية ، أى أنه منزه عن النفاق والغرور . صحيح أنه يصحح معلومات الخصم ، ولكنه لا يعتمد اذلاله أو التنكيل به أو زيادة جهله - على حين أن سقراط كما نراه بالفعل يتواضع تواضعا كاذبا ، ويعمل على زيادة اغراق خصمه في الجهل حين يوهمه بأنه مصدر كل جديد في المناقشة .

٢ - وقد صرح أفلاطون نفسه بأن منهج سقراط هو التهكم والتوليد . والمقصود بالتوليد بطبيعة الحال هو استخلاص الحقيقة الكامنة في داخل الخصم ذاته ، والتي ينطوى عليها عقله وإن كان يفسحها نوع من الضباب الذى يمكن تبديده بالتوجيه السليم . ولكننا إذا أدركنا أن الخصم في واقع الأمر سلبى تماما ، وأن سقراط هو الذى يقوم بكل شيء ، وهو الذى يتحمل عبء كشف الحقيقة كاملا ، لتبين لنا أن منهج سقراط الأفلاطوني لم يكن هو التهكم والتوليد ، بل هو التهكم والمزید من التهكم (وذلك حين يوهم خصمه بأن ما أتى إليه من سقراط إنما تولد من داخله) .

٣ - والدليل القاطع على أن أفلاطون كان يأخذ هذا المنهج السقراطي الأصلي مأخذ الجد ، هو أنه بنى عليه نظرية من أكبر وأهم نظرياته ، وهي نظرية « التذكر » . ففي هذه النظرية تعد كل معرفة نوعا من التذكر لحقيقة كانت كامنة في الذهن ولكنها نسيت بعد أن غلفها ظلام الاهتمام بالأمور الجزئية والمشاكل اليومية لهذه الحياة . وكل ما على الذهن في هذه الحالة هو أن يبدد الظلام المحيط بالحقيقة ، لكن تتكشف هذه واضحة ناصعة . وقد ربط أفلاطون بين طريقة سقراط في « التوليد » ، وبين كشف هذه الحقيقة الكامنة في كل ذهن . فإذا اتضح لنا أن التوليد السقراطي لم يكن في حقيقته توليدا بأى معنى من المعانى ، وأن منهج سقراط الأفلاطوني كان يتضمن تلقينا مباشرا لمعلومات خارجية ، أو إحياء غير مباشر بمعلومات خارجية أيضا ، إلا يكون لنا الحق عندئذ في أن نشك في قيمة نظرية التذكر بأسرها ؟ إن النظرية ، بالطبع ، إقد نقدت انتقادات جاسمة من وجهة نظر علم النفس ونظرية المعرفة بل والميتافيزيقا الحديثة أيضا ، ولكن الانتقاد الذى نوجه إليها الآن مستمد من منطقها الداخلى ذاته ، ومما تحمله في طياتها من تناقض : فهي تفترض صحة منهج التوليد ، بحيث أنه إذا اتضح لنا بطلان هذا المنهج ، أو عدم قدرته على تحقيق ما ينسب له نفسه ، وعجزه الواضح عن بلوغ أهدافه في المحاورات الأفلاطونية ، كان في ذلك هدم لأهم الأسس التى ترتكز عليها نظرية التذكر .

وعلى أية حال فقد كان هدفنا الرئيسى من الكلام عن نظرية التذكر ، هو الإشارة الى أن أفلاطون قد أخذ منهجه هذا مأخذ الجد ، بدليل بناءه هذه النظرية على أساسه . فهو لم يتصور على الإطلاق أن هذا المنهج يمكن أن يناقض نفسه ، ويؤدى الى عكس الأغراض المقصودة منه ، إذا استخدم في محاورات مكتوبة أو مؤلفة ، من ذلك النوع الذى تمثله محاوره « الجمهورية » تمثيلا صادقا .

المفاهيم الأفلاطونية :

من الواضح ، في ضوء معالجتنا السابقة للمنهج الأفلاطونى ، (أو السقراطى الأفلاطونى) ، أن هذا المنهج لا يحقق الأغراض المقصودة منه ، أو التى جرت العادة بين الشراح على أن ينسبونها إليه ، بل أنه في أحيان كثيرة يحقق أغراضا مضادة لتلك التى تنسب إليه عادة .

والامر الذى نود أن نشير اليه فى هذا الجزء من بحثنا لهذا المنهج ، هو أن هناك غرضا آخر كان المنهج الأفلاطونى يهدف أساسا الى تحقيقه - وأعنى به محاربة المنهج السفسطائى فى الجدل - أخفق أفلاطون فى تحقيقه على الصورة التى أراد اقناعنا بها .

فالسفسطائية ، كما أردنا أفلاطون أن يفهمها ، هى طريقة فى الجدل تتوصل الى نتائج غريبة عن طريق المغالطة . والمغالطة استخدام غير مشروع للألفاظ والتراكيب اللغوية ، يخرج بها عن حدود معانيها ووظائفها الأصلية ، ويؤدى - بالتالى - الى جعل الاستدلال فاسدا . وتبعا للطريقة التى صور بها أفلاطون مختلف السفسطائيين ، فقد كان هؤلاء مغالطين فى كل الأحوال ، على حين أن مهمة سقراط كانت اظهار عنصر المغالطة فى جدلهم ، والعودة بالجدل الى طابعه المنطقى السليم ، الذى يكون فيه أداة لكشف الحقائق لا لاختفائها أو تشويبها .

ومع ذلك فانى اعتقد أن السفسطائية ، بأوصافها هذه ، لم تكن ظاهرة عارضة فى التفكير اليونانى ، قضى عليها سقراط أو أفلاطون بسهولة ، وإنما كانت ظاهرة متغلغلة فى صميم الفكر الفلسفى اليونانى ، ومنه تسربت الى الفكر الفلسفى بوجه عام . ولا جدال فى أن هذا تعميم شديد الخطورة ، لا ينبغى أن يساق بهذه البساطة دون تقديم الأدلة عليه . ومع ذلك فإن المقام لا يتسع هنا الا للحديث عن العنصر السفسطائى فى تفكير أفلاطون وحده ، بل فى تفكيره من خلال محاوره واحدة هى « الجمهورية » . وقد يرى القارئ أن النتائج التى نتوصل اليها بشأن هذه المحاوره لا تصلح للانطباق على فلسفة أفلاطون بوجه عام ، وبالتالى على الفلسفة بأسرها . ومع ذلك ففى اعتقادى أن الأهمية الرئيسية لمحاوره « الجمهورية » فى تفكير أفلاطون تجعل عملية التعميم الأولى هينة الى حد ما ، لا سيما وأن أوجه الشبه بين منهج هذه المحاوره ومنهج غيرها من المحاورات أمر لا يصعب اثباته .

فلنحاول إذن أن نثبت قضيتنا السابقة بالنسبة الى محاوره « الجمهورية » بضرب أمثلة للمغالطات الأفلاطونية فيها . وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة لن تكون شاملة لكل ما فى المحاوره من مغالطات ، فسوف نتوسع فيها الى الحد الذى يكفى لاقناع القارئ بهذه الفكرة التى قد تبدو له غريبة لأول وهلة ، وهى أن فى الأفلاطونية بالضرورة عنصرا من السفسطائية .

١ - فنبدأ بمحاوره « تظهر المغالطات فى تفنيلا سقراط لتعريفات العدالة . فعندما يقترح أول تعريف للعدالة ، وهو أنها الصدق فى القول

والوفاء بالدين ، يكون التنفيذ هو : لا ينبغي أن أوفى بدينى - إذا كان سلاحا - . لشخص كان عاقلا ثم أصابه الجنون ، كما لا يمكننى أن أصدق شخصا كهذا القول (٣٣١) . ومع ذلك فقد كان فى وسع محدثه أن يرد بقوله أن معنى الدين ذاته ينتفى فى حالة كهذه ، عندما يطرا مثل هذا التغير الأساسى على صاحب الدين .

ويلجأ سقراط الى نفس الطريقة فى تنفيذ التعريف الثانى ، وهو : العدالة اعطاء كل ذى حق حقه (٣٣١) ، فيقول باستحالة رد ودیة السلاح الى شخص أصبح مخبولا ، مع أن الودیة حق لصاحبها . فقد كان من الممكن الرد عليه بأن هذا لم يعد صاحبها ، وبأن ردها اليه لا يعد حقا له بعد كل ما لحق به من التغير ، وبأن الطفل الوريث ، وأن تكن ثروته حقا له ، لا يتسلم ثروته بنفسه ، الخ . وبالاختصار ، فهناك مغالطة فى استخدام كلمه « حق » فى هذا الصدد على الأقل ، ومع ذلك فإن سقراطا يمضى فى هذه المغالطة ، ويقبلها المستمعون اليه بسداجة .

٢ - وبعد المغالطة السابقة بقليل ، يقول سقراط ان اقدر الناس على تسديد الضربات فى الماكمة هو أقدرهم على تجنبها ، وأقدر القواد على سرقة خطط الأعداء هو أقدرهم على حماية جيشه . ومن ذلك يستنتج أن أقدر الناس على حفظ الشيء هو أقدرهم على سرقة (٣٣٣-٣٣٤) . والمغالطة الواضحة هنا هى أن النتيجة تتعلق « بنفس الشيء » ، على حين أن الكلام فى حالة القائد ينصب على خطط الأعداء من جهة ، وعلى حماية الجيش من جهة أخرى . وعلى ذلك يكون الاستنتاج النهائى ، القائل أن العادل إذا كان قادرا على حفظ المال ، كان أيضا قادرا على سرقة ، هو استنتاج واضح البطلان .

٣ - وفى الكتاب الثانى (٣٧٦) يعرض أفلاطون رأيه القائل ان الحارس ، فى الدولة ، ينبغي أن يجمع بين صفة الحكمة وصفة الحماسة الفياضة ، ويرى أن الكلب يجمع بين هاتين الصفتين معا ، إذ أن « الكلب يشور كلما رأى شخصا غريبا ، وأن لم ينله منه أى أذى ، على حين أنه يرحب بمن يعرفه ، حتى لو لم يتلق منه أى خير .. ولا جدال فى أن هذه صفة طيبة ، بل هى صفة الفيلسوف الحق .. لأنه لا يميز صديقه من عدوه الا على أساس المعرفة أو عدم المعرفة وحدهما . وأظنك ترى معى أن حيوانا يميز ما يحبه مما يكرهه بمقياس المعرفة والجهل ، لابد أن يكون من محبى المعرفة والعلم .. ولا شك أن محبة المعرفة ومحبة الحكمة ، أى الفلسفة ، شئ واحد » .

وواضح ان المغالطة هنا تنصب على معنى كلمة « المعرفة » ، اذ ان القول بان الكلب يسلك نحو اصدقائه وأعدائه على أساس المعرفة وعدم المعرفة ، ينطوى على استخدام لكلمة « المعرفة » يختلف تماما عن ذلك الذى تقصده فى مجال العلم البشرى . فما يسمى بالمعرفة لدى الكلب هو سلوك آلى بحث ، مبنى على ارتباطات عضوية وحسية معينة ، ولا علاقة له أبدا بالمعرفة الأخرى .

ومن الجائز جدا ان يكون سقراط قصد الدعابة بهذا التشبيه ، لأن من المحال أن يكون مقصده هو القول ان الكلب فيلسوف . ومع ذلك فان « اديمانتوس » لا يتنبه الى المغالطة الموجودة - وهذا هو المهم فى الأمر - وإنما يؤمن على استنتاج سقراط بطريقة لا تخلو من البلاهة ، فيقول (ردا على القول بان الكلب لابد أن يكون من محبى المعرفة والعلم) « ان الأمر لا يمكن ان يكون على خلاف ذلك ! » (ولنلاحظ ان هذا هو نفسه اديمانتوس الذى قدم لنا فى بداية الكتاب الثانى خطابا بليفا حكيما تقمص فيه شخصية المدافعين عن الظلم وعبر عن آرائهم بكل اقتدار) .

٤ - ويضع سقراط فى أواخر الكتاب الثانى قاعدة عامة تنص على ان « الأشياء حين تكون فى أحسن أحوالها تكون هى الأقل تعرضا للتغير أو التحول نتيجة لتأثير شئ خارجى . اعنى مثلا ان اصح الأجسام وأقواها هى أقلها تأثرا بأنواع اللحوم والمشروبات والمجهود ، وأن أصلب النباتات هى أقلها تأثرا بالرياح .. الخ » (٣٨٠) وهنا مغالطة واضحة ، لأن الحكم السابق قد يصرى على أشياء معينة ، ولكنه لا يمكن ان يكون حكما عاما على هذه الصورة : فمن الممكن جدا ان يكون أفضل الأشياء ، فى مجال معين ، هو أكثرها تأثرا بما هو خارج عنه ، وأشدّها تعرضا للتغير ، اذ ان أفضل عين هى أشدّ العيون تأثرا بالضوء وحساسية له ، على حين ان العين غير البصرة لا تتأثر به على الإطلاق ، وأفضل أجهزة الاستقبال هو أكثرها تأثرا بالموجات الصوتية ، الخ .

ومن الواضح ، فى حالة هذه المغالطة ، أن أفلاطون يتأثر بمبدأ ميتافيزيقى اثر لديه ، وهو المبدأ القائل ان الثبات خير والتغير شر ، ويحاول تطبيقه قسرا على مجال الأمور الواقعية .

٥ - وفى الكتاب الثالث يكرر أفلاطون مغالطة مماثلة للسابقة ، فيقول : « فى الموسيقى يؤدى التنوع الى الفساد ، وفى الجسم رايناه يؤدى الى المرض ، أما البساطة فهى ، على عكس ذلك ، تؤدى الى الموسيقى الى غرس فضيلة الاعتدال فى النفس ، كما تؤدى بساطة الرياضة الى بقاء

الجسم صحيحا » . (٤٠٤) . هذه المغالطة تطبيق للبدء السابق ، القائل ان التغير والكثرة شر وفساد ، والثبات والوحدة خير وصلاح ، على مجال الموسيقى والرياضة البدنية . وقد يكون هذا المبدأ صحيحا في حالة الرياضة البدنية ، لأن الأنواع المعقدة من الأغذية (كما أشار أفلاطون قبل ذلك) تلحق الضرر بالجسم . ولكن تشبيهه ببساطة التغذية أو طريقة تربية البدن ببساطة الموسيقى فيه مغالطة واضحة ، نستطيع أن ندركها في عصرنا الحديث بوضوح ، حيث لا يرتبط جمال الموسيقى ببساطتها على الإطلاق ، إذ قد يكون التعقد أحيانا مقياسا من مقياس الجمال الفني في الموسيقى .

٦ - وفي الكتاب الخامس « يقنع » سقراط سامعيه بأن على المحاربين أن يصطحبوا معهم أبناءهم إلى ميدان القتال ، ويستعينوا بهم في أمور الحرب ، حتى يتدرب هؤلاء الأبناء على فنون الحرب منذ حداثتهم . ووسيلته إلى هذا « الاقتناع » هي القول أن صانع الفخار يجعل ابنه يشاهده ويراقبه ويساعده قبل أن يتعلم صنعه ، فهل يكون المحارب أقل حرصا على مستقبل ابنه من صانع الفخار ؟ (٤٦٦ - ٤٦٧) ومع ذلك فالتشبيه فاسد تماما ، إذ أن صنعة الحرب - أعني صنعة القتل - شيء يختلف كل الاختلاف عن جميع الحرف الأخرى ، ولا يمكن أن يعد اصطحاب المحارب لابنه معه « حرصا » على مستقبله ، بل قد يكون فيه قضاء عليه .

٧ - وفي الكتاب العاشر (٦٠٨ - ٦٠٩) ، يبرهن أفلاطون على خلود النفس ، فيقول أن عنصر الشر في الإنسان هو ما يدمره ، والخير هو الذي يحفظه ، وشر كل شيء هو الذي يهلكه (كالمرض في الجسم) ، على حين أن خيره لا يمكن أن يهلكه . وعلى ذلك فإن النفس ، التي هي المبدأ والخير في الإنسان ، لا تهلك أو تفنى .

وبغض النظر عما تحتشد به هذه الحجة من مسلمات غير مؤكدة ، كالوجود الجوهرى للنفس ، وكون النفس هي المبدأ الخير في الإنسان ، فإن فيها مغالطتين ظاهرتين على الأقل : الأولى هي تأكيد أن خير أى شيء لا يهلكه ، وهو تأكيد باطل ، لأن الخير في المصباح ، مثلا ، هو النور ، واستمرار الانارة يهلك المصباح ، وقل مثل هذا من ألوف الأشياء الأخرى . والمغالطة الثانية هي الانتقال من الشر والدمار المعنوي ، إلى الشر والدمار المادى (وهو المرض في الجسم) ، دون أن يحس القارئ بهذا الانتقال لأن الألفاظ المستخدمة في الحالتين واحدة .

هذه الأمثلة - التي يمكن مضاعفتها مرات متعددة - تكفى لكى نستخلص المظاهر الرئيسية للمغالطة عند أفلاطون .

١ - أفلاطون يلجأ الى منهج الإهابة بالحالات الاستثنائية أو الشاذة، لكى يوقع خصمه فى الخطأ . فإذا أورد الخصم حجة تسرى على تسعة وتسعين فى المائة من الحالات ، فندها سقراط بتركيز كلامه على الواحد فى المسألة الباقى : كالكلام عن العاقل الذى أصبح مجنوناً فلا يستحق أن ترد اليه ودیعة السلاح . وقد أصبح « منهج الحالات الشاذة » هذا مالوفاً بين الفلاسفة منذ ذلك الحين ، وهو يكون جزءاً أساساً من ذلك الجهاز النقدي الذى يستخدمه الفلاسفة ضد خصومهم من أجل القاء ظل من الشك على آراء قد تكون نسبة الصحة فيها طافية . ومع ذلك فليست هذه بالطريقة السليمة فى النقاش ، بدليل أن العلم لا يلجأ إليها : ففى كثير من الأحيان يعبر العالم عن قوانينه بقوله : « فى الظروف العادية يكون كذا وكذا ... » وهو تحفظ يقطع الطريق تماماً على حجة الاستثناء أو الحالات الشاذة .

ب - ويعتمد أفلاطون أيضاً على الاستخدام غير الكامل للمنهج الاستقرائى : فهو يذكر مجموعة من الأمثلة ، ويصل منها الى نتيجة عامة . وفى معظم الأحيان تكون هذه الأمثلة غير كافية على الإطلاق لتكوين استقراء سليم ، أو للوصول الى قاعدة عامة .

ج - ومن أكثر وسائل المغالطة شيوعاً فى تفكير أفلاطون ، اتباع منهج التمثيل أو التشبيه : كتشبيه المحارب بضائع الفخار فى المثل رقم (٦) من قبل ، أو تشبيه الحاكم بالطبيب ، أو براعى الغنم ، وهى تشبيهات تتكرر مراراً فى محاولة الجمهورية . ففى حالات التشبيه هذه يكون من السهل دائماً مغالطة الخصم الذى لا ينتبه الى الاختلافات الدقيقة بين طرفى التشبيه ، والى أن الحجة لا تعدو أن تكون « قياساً مع الفارق » . ولما كان أفلاطون كاتباً ذا أسلوب أدبى حى ، فقد حفلت كتاباته بهذا النوع من التشبيهات ، الذى كان يلجأ اليه على الدوام فى إثبات آرائه وأقناع قرائه أو مستمعيه بها . واستطيع أن أقول - دون خوف من الزلل - أن نسبة الحالات الباطلة فى طريقة التمثيل هذه تفوق بكثير نسبة الحالات الصحيحة .

د - ومن الوسائل الأخرى التى قد تكون أكثر خفاءً من السابقة ، وإن لم تكن تقل عنها خطورة ، القيام باستدلال طويل ذى مراحل متعددة ، يتسرب الخطأ اليه بسيطاً فى أول الأمر ، ثم يستفحل تدريجياً حتى ينتهى

الأمر الى نتيجة باطلة تماما ، يفاجأ القارئ بها في نهاية الاستدلال ، ولا يدري كيف استطاع كاتب المحاورة أن يقوده الى نتيجة كهذه دون أن يشعر . ومن أمثلة هذه الطريقة في المغالطة ، تلك الحجة الطويلة (٦٠) - (٦٢) التي أراد بها أفلاطون أن يثبت أن شيوعية النساء والأطفال هي أفضل القواعد التي يبنى عليها النظام الاجتماعي في الدولة . فهو يقدم سلسلة طويلة من الاستدلالات ، تتسرب المغالطة اليها دون أن يشعر القارئ ، ويتسع نطاقها بالتدرج حتى تؤدي في النهاية الى النتيجة الممتنة المعروفة .

فما هو موقف شراح أفلاطون من هذه المغالطات ؟ من الملاحظ أولا أن معظم الشراح يتنبهون الى مغالطات الكتاب الأول من « الجمهورية » وحده ، ويركزون اهتمامهم عليها ، نظرا الى ما فيها من طابع واضح صارخ ، ويذهب البعض منهم الى القول بأن الكتاب الأول قد ألف في تاريخ سابق لتاريخ بقية المحاورة ، نظرا الى ضعف تركيبه الاستدلالي . غير أن النماذج التي أوردناها من قبل للمغالطات كفيلا باقتناعنا بأن المغالطة لم تكن تقتصر على الكتاب الأول ، بل أن لكل كتب المحاورة نصيبها من هذه المغالطات ، مما يدل على أن الظاهرة تنتمي الى طبيعة التفكير الأفلاطوني نفسه .

وقد أشار باحث قريب العهد (١) الى ميل كثير من الشراح الى تأويل المغالطات الأفلاطونية على نحو يقال معه انها مقصودة ، فنبه الى أن هذا التأويل جزء من الصورة التي يكونها هؤلاء الشراح عن أفلاطون بوصفه مفكرا يعلو على مستوى البشر ، ولا يمكن أن يتسرب الخطأ الى تفكيره . وهو يشير الى رأى بعض الشراح القائل أن مغالطات الكتاب الأول من الجمهورية قد قصد منها اختبار محدث سقراط (وهو بوليمارخوس) ، بحيث أنه اذا اتضح أن بوليمارخوس لم يفهم المغالطة ولم يكتشفها ، كان معنى ذلك أن الحجة كلها قد فاتته ، وبذلك تكون المغالطة وسيلة لكشف الخضم ذاته . ويرد هذا الباحث على ذلك التفسير قائلا أنه يفترض أن قارئ أفلاطون سيهتدى الى المغالطة بمجرد اطلاعه عليها ، مع أنه كان من المستحيل على القارئ المعاصر لأفلاطون أن يكتشف أمثال هذه

(١) I.M. Crombie : An Examination of Plato's Doctrines, London (Routledge and Kegan Paul) 1962. Vol. I, p. 24.

المغالطات ، وبالتالي لم يكن من الممكن أن يتساءل عن مقصد أفلاطون منها ، أو يدرك أن هذا المقصد هو كشف عجز الخصم .

ونحن نتفق مع هذا الرأي القائل ان المغالطة لم تكن وسيلة متمعة لكشف الخصم ، ولكننا لا نتفق مع التعليل المقدم لهذه الظاهرة : وهو ان أفلاطون لم تكن لديه فكرة عن قواعد الاستدلال الشكلى ، وبالتالي عن تلك القواعد التى تؤدى مخالفتها الى وقوع الفكر فى المغالطات (١) . هذا التعليل ينبغى ، فى رأينا ، أن يرفض بشدة ، وذلك لعدة أسباب : (١) أولها أنه ينطوى ضمنا على الاعتقاد بأن معرفة قواعد الاستدلال الشكلى هى التى تعصم الفكر من الخطأ ، مع أن القدرة على التفكير السليم بدون معرفة هذه القواعد أمر معروف لا يحتاج الى أية اشارة خاصة . (٢) وإذا كان صحيحا ان الفكر يمكن أن يمارس بطريقة سليمة دون معرفة بقواعد الاستدلال الشكلى ، فان من الصحيح أيضا أنه ، اذا شاء معرفة هذه القواعد ، فلن يحتاج منها لتجنب المغالطة الا لعدد ضئيل جدا من القواعد ، التى تدور حول مبدأ التناقض ومجموعة قليلة من المبادئ الأساسية الأخرى . (٣) ويستطيع المرء ، اذا قرأ محاورة الجمهورية قراءة فاحصة ، أن يدرك أن أفلاطون كان متنبها ، عن وعى ، الى هذه المجموعة الرئيسية من المبادئ ، التى ينبغى التزامها للحيلولة دون وقوع الفكر فى الزلل ، بل انه صرح بها تصريحاً واعياً . فهو يعبر عن قانون التناقض تعبيراً دقيقاً اذ يقول : « من الجلى أن نفس الشيء لا يمكن أن يفعل أو يفعله فى جزء واحد منه بطريقتين متضادتين فى آن واحد ، وبالنسبة الى موضوع واحد » . (٤٣٦) ولو كان أفلاطون قد التزم هذه القاعدة على الدوام لخلت محاوراته من الجزء الأكبر مما فيها من مغالطات . بل انه زنبه محدثه ، فى موضع قريب من الموضع السابق ، الى ضرورة التحليل الدقيق لعناصر كل قضية ، حتى يتبين ان كانت متسقة مع ذاتها ام لا ، فيقول : « الحق ان لممارسة الجدل .. تأثيراً فريداً فى الناس .. لانهم كثيرا ما يدخلون دون وعى فى مناقشات يتخيلون انها مجادلات عقلية ، مع انها ليست إلا ثرثرة ، وذلك لعجزهم عن أن يدرسوا موضوعهم بتقسيمه تبعاً لفروعه المختلفة ، ولتعلقهم بالانفاظ فى محاولتهم ابقاء محدثهم فى التناقض » . (٤٥٤) . وفى هذه الحالة أيضا يردد أفلاطون معياراً لو كان قد طبقه لتجنب كثيرا من المغالطات التى تميزت بها طريقته فى الجدل .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥ - ٢٦ .

وهناك باحثون آخرون يرون أن أفلاطون كان يعتمد المغالطة والتلاعب بالألفاظ (في الكتاب الأول) ، أى أن ذلك كان جزءا من البناء الدرامى للمحاورة (١) . وقد يكون الغرض من ذلك مجرد الدعاية ، أو إثارة الخصم . ومن الواضح أن هذا التعليل لا ينطبق على الكتب التسعة التى تلى الكتاب الأول ، حيث لا تسمح جدبة المناقشة بافتراض تعليل كهذا . على أن الكتاب الأول بدوره ، فى اعتقادى ، لا يسمح بقبول هذا التعليل :

فلتأمل تلك اللحظة الدرامية البديعة التى ششهدت تدخل ثراسيماخوس فى المناقشة (فى أواسط الكتاب الأول) . فقد كان سقراط فى الجزء السابق قد أورد فى مناقشته مغالطات متعددة ، ولكنه استطاع أن يقهر خصمه على إبه حال . غير أن ثراسيماخوس ، الذى ظل غضبه يتعاظم طوال المناقشة السابقة ، تدخل فجأة ، بصورة بلغت من العنف حدا جعل لسان سقراط ينعقد رعبا ، وأخذ يكيل الاتهامات لسقراط ومحدثه . فى هذه اللحظة كان سقراط - كما يؤكد لنا هو ذاته فى المحاورة - فى حالة رعب حقيقى . وما دام الاتهام الرئيسى الذى وجهه اليه ثراسيماخوس هو التلاعب بالألفاظ ، فالمفروض أن يكف - وهو فى حالة الرعب - عن المغالطة اللفظية ، وذلك حرصا منه على حياته على الأقل . ومع ذلك فإن أول حجة رد بها على ثراسيماخوس الشرس ، التى كان فى سورة غضبه ، كانت فيها مغالطة ! فسقراط يقول (وهو يرتعد) انه ، هو بوليمارخوس ، لا يجامل كل منهما الآخر لأنهما لو كانا يبحثان عن قطعة من الذهب لما جامل أحدهما الآخر ، بحيث يضيع على نفسه فرصة العثور عليها - فما بالك وهما يبحثان عن العدالة ، التى هى أنفوس كثيرا من الذهب ؟ والمغالطة فى هذه الحجة واضحة ، لأنه يشبه قيمة مجنوبة أو روحية - كالعدالة - بقيمة مادية كالذهب ، ويتلاعب بلفظ « النفيس » ، ولأن الذهب ، كغيره من القيم المادية ، ينقص قدره بالمشاركة ، ومن هنا كان من الضروري أن يتناقض الناساس عليه ، أما العدالة فيزيد قدرها كلما شارك فيها عدد أكبر .

لا شك أن عودة سقراط الى المغالطة فى هذا الموقف العصبى دليل على أنها جزء من تكوينه ، وعلى أنه لا يستطيع أن يخلص ذهنه منها . فحتى لو كانت جميع المغالطات السابقة فى الكتاب الأول مقصودة ، فإن

(١) انظر تعليق Chambry فى ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من الجزء الأول من ترجمته

لمحاورة الجمهورية (Edition "Les betilles lettres") ، باريس ١٩٤٧ .

هذه لا يمكن — بحكم الموقف الذى قيلت فيه — أن تكون متعمدة ، وإنما هى علامة ضعف فى القدرة الاستدلالية فحسب . ومن هنا نجد أن ثراسيماخوس كان على حق — الى حد بعيد — حين اتهم سقراط ، بعد قليل (٣٤١) بأنه مغالط .

وخلاصة هذا كله أن منهج أفلاطون كان يحمل فى طياته — الى جانب ما فيه من عناصر ايجابية — عنصر المغالطة ، وأن هذا العنصر يظهر فى محاوره الجمهورية ، وأن لم يكن من السهل دائما كشفه وسط ذلك الحشد الهائل من الأفكار العميقة التى تحفل بها المحاوره . ويمكن القول ان أفلاطون قد ترك ، فى هذا الصدد ، طابعه الدائم على الفلسفة ، التى لم تستطع أن تتخلص منذ ذلك الحين من عنصر المغالطة ، وأن كانت مع ذلك قد لقت الانسان مجموعة من أعرق أفكاره وأرفع مبادئه .

موضوع المحادثة

تعقد تركيب محادثة الجمهورية :

تعالج محادثة الجمهورية موضوعات تبلغ من الكثرة حدا دعا بعض شراح أفلاطون الى القول بافتقار هذه المحادثة الى التماسك ، وبأنها تتألف من مجموعة من الموضوعات التي أضيف بعضها الى بعض دون وحدة تربط بينها . ومن هؤلاء الشراح « بيرنت Burnet » الذي ذهب الى أن الجزء التعليمي في الكتابين السادس والسابع هو الأساس الذي بنيت عليه المحادثة ، على حين أن بقية المحادثة سقراطية لا تمثل آراء أفلاطون الحقيقية . ولكن من الغريب أن شراحا آخرين - منهم « نلتشيب Nettleship » - يرون أن هذا الجزء بالذات مقحم على المحادثة ، وأن من الممكن الإنتقال من الكتاب الرابع الى الكتاب الثامن دون انقطاع . وفضلا عن ذلك ، فقد أشرنا من قبل الى الرأي الذي يجعل من الكتاب الأول مقدمة مستقلة بذاتها ، نظرا الى اختلاف مستوى البحث واسلوبه عن بقية المحادثة .

هذه الآراء تركز على بعض الشواهد ، التي يتعلق بعضها بطريقة تفسير الشراح لمضمون المحادثة ذاتها ، ويتعلق بعضها الآخر بالإشارات التي وردت عن « الجمهورية » في محاورات أخرى ، ولا سيما في « طيمائوس » ، حيث يعيد أفلاطون تلخيص آرائه في الكتب الإربعة الأولى وجزء من الكتاب الخامس ، دون أن يشير الى نهاية الكتاب الخامس أو الى الكتابين السادس والسابع .

ومن المؤكد أن أي شراح يقول بافتقار المحادثة الى الوحدة ، له بعض العذر في رأيه هذا ، إذ أن المحادثة تعالج بالفعل عددا كبيرا من الموضوعات

التي يصعب الربط بينها . بل انها تعالج الموضوع الواحد في مواضع متباعدة على نحو يبدو معه لأول وهلة أن هناك نوعا من التشتت والتباين في وجهة النظر الى هذا الموضوع . ومع ذلك فان النظرة الفاحصة تثبت لنا أن هذا التباين الظاهري انما هو تعبير عن طريقة أفلاطون الخاصة في تناول المسائل بطريقة متدرجة كل في سياقها الخاص ، بحيث لا يتكشف تفكيره كاملا الا بعد انتهاء المحاوراة كلها .

ومن المتفق عليه ، بوجه عام ، أن الموضوعات الرئيسية التي تعالجها المحاوراة في كتبها المختلفة هي :

- ١ - الكتاب الاول : مقدمة في الآراء الشائعة من العدالة .
- ٢ - الكتاب الثاني والثالث والرابع : العدالة في الدولة والفرد .
- ٣ - الكتاب الخامس والسادس والسابع : نظم الدولة المثلى وحكم الفلاسفة .
- ٤ - الكتاب الثامن والتاسع : تدهور المجتمع والفرد .
- ٥ - الكتاب العاشر (حتى ٦٠٨) : الصراع بين الفلسفة والشعر .
- ٦ - الكتاب العاشر (من ٦٠٨ الى النهاية) : مصير الانسان وخلود النفس .

على انه اذا كان هناك اتفاق عام حول هذه الخطوط العريضة أو الموضوعات العامة للمحاوراة ، فان السؤال الأساسي يظل قائما - وأعني به : ما هو الموضوع العام للمحاوراة كلها ، أو ما هو الموضوع الرئيسي فيها ؟ وما الغاية التي استهدفها أفلاطون من كتابة المحاوراة ؟ هذا السؤال كان مثارا لخلافات شديدة بين شراح أفلاطون ، ولا جدال في أن تشعب الأبحاث التي تناولتها المحاوراة قد ساعد على تقوية هذه الخلافات ، إذ أن كلا يستطيع أن يجد في المحاوراة ما يريد . وسوف يتضح لنا ، بعد بحثنا المفصل لهذا الموضوع ، أن كل شارح قد وجد بالفعل في المحاوراة ما أراد ، وأنها أتاحت لأذهان المفسرين فرصة رائعة للقيام بعملية « إسقاط » فكري ، يطبع فيه كل منهم على المحاوراة ما يتجه اليه ميله الطبيعي ، أو ما يود هو ذاته أن يكون موضوعا رئيسيا ، لا لفلسفة أفلاطون وحدها ، بل للفلسفة بوجه عام .

صعوبة تصنيف المحاوراة :

من المؤكد أن أية محاولة لتحديد الاتجاه العام لأفلاطون في محاوراة الجمهورية من خلال أفكارنا الحالية ، تصادف صعوبات لا يكاد يكون في

وسع المرء أن يتقلب عليها . فاذا قلنا عن أفلاطون انه كان قبل كل شيء فيلسوفا يرمى الى تأكيد فكرة الثبات والحمة على التغير ، نظرا الى ميله الالىجاركية المحافظة ، صادفتنا في هذا الصدد مسألة هامة لا تتمشى مع هذا التصنيف ، وهى دعوة أفلاطون الصريحة القاطعة الى زهد الحكام فى المال ، وتأكيد على نحو يفوق أى مفكر آخر ، للمبدأ القائل ان الحكم ينبغى أن يكون خدمة لا انتفاعا . واذا قلنا انه كان فيلسوفا يدعو الى الزهد ، قابلتنا صعوبة أساسية ، هى دعوته الى شيوعية النساء بين أعلى طبقات الدولة ، اعنى طبقة الحراس والفلاسفة . أى ان أفلاطون يطبق هذا المبدأ على أفضل أنموذج للانسان فى نظره ، ويجعل للجنس عند هذه الطبقة أهمية تصل الى حد استخدامه حافزا لهم على مزيد من العمل فى أوقات السلم وفى أوقات الحرب بوجه خاص . فأين هذا من فكرة الزهد ، ومن القول ان الجسم مقبرة النفس ؟ واذا قلنا ان أفلاطون يدعو الى نظام عسكري صارم كنظام أسبرطة - وهو بالفعل قد اقترب من هذه الدعوة الى حد بعيد - صادفتنا عقبة رئيسية هى تأكيده عنصر « الموسيقى » ، أى التربية الأدبية والفنية ، فى التعليم ، ووضعه أنموذجا للانسان المثالى يكون تهذيب العقل والروح أهم العناصر المكونة له . فهو لم يستهدف أبدا تكوين جنس خشن صارم لا يتقن الا فنون القتال ، وإنما استهدف الجمع بين العناية بتدريب البدن والعناية وتهذيب النفس ، أى بين قوة الجسد من جهة ، ولطف الحس ورهافة الشعور وقوة العقل من ناحية أخرى .

هكذا يكاد يبدو من المستحيل تحديد موضوع معين تندرج تحته تلك الفلسفة التى عرضها أفلاطون فى محاوراة الجمهورية ، فى ضوء التقسيمات الحالية المعروفة للأنماط الفلسفية . ولا جدال فى ان هذه الصعوبة تنعكس بوضوح على التفسيرات التى تقدم لمحاورة الجمهورية ، والتى تبلغ أقدر من التضاد يندر أن نجد له نظيرا فى حالة أى نص فلسفى آخر .

نقد تطرف بعض المفسرين فذهب الى أن أساس محاوراة الجمهورية دينى بحث . وحاول « ارويك » Urwick تفسير المحاوراة من خلال فكرة الدين ، مؤكدا أن لفظ العدالة Dikaiosune لا ينطوى على المعنى السياسى أو الاخلاقى المألوف لدينا ، وإنما هو يحمل معنى التقوى والصالح الدينى ، وأن المحاوراة بالتالى بحث دينى من نفس النوع الذى

نلمسه في الفلسفة الهندية ، بل ان علاقة أفلاطون بأستاذه سقراط هي نفس علاقة التمجيد التي تقوم بين المعلم الهندي وتلميذه (١) .

وتطرف مفسرون آخرون في الاتجاه الميتافيزيقي (وهو تطرف أكثر شيوعاً من السابق) ، فذهبوا الى أن الاعتبارات الميتافيزيقية النظرية هي الأساس الذي بنيت عليه العناصر الأخلاقية والسياسية في المحاور ، أي أن ما يبدو في محاوره الجمهورية من اهتمام بالجانب العملي ، إنما هو إطار تعمد أفلاطون أن يرسمه ليعرض من خلاله أفكاره الميتافيزيقية التي كان اهتمامه الأكبر منصباً عليها . ولعل أوضح أمثلة هذا الاتجاه « تسلر Zeller » الذي يقدم لآراء أفلاطون في هذه المحاور تفسيراً تكون الأولوية فيه للاعتبارات النظرية ، ولا تكون الأبحاث العملية سوى نتائج مستمدة من الأفكار النظرية الخالصة . مثال ذلك أن الفكرة Idea تحكم العالم المادي بواسطة النفس ، مثلما تحكم الطبقة العليا في دولة أفلاطون المثالية الطبقة الدنيا (طبقة الصناع والتجار والزراع) بواسطة الطبقة الثانية (المحاربين) . « وكما تنتمي الفكرة Idea الى عالم خالص ، خارج عن مجال الظواهر ، فكذلك ينسب العقل في الدولة الى طبقة خاصة تعمل على طبقة الشعب . وكما تأتي النفس أو القوة المحركة بوصفها ماهية متحدة بين الفكرة والظاهرة ، فكذلك تقف الطبقة المحاربة التي تنفذ قرارات الفلاسفة الحاكمين بين هؤلاء وبين الشعب . فكل شيء ثابت محدد ، مرتبط بعرضه ببعض بعلاقات لا تتغير » (٢) . فهنا نجد ان المسألة تصور كما لو كانت هناك اعتبارات نظرية خالصة ، كجلو الفكرة أو المثال وضرورة التقسيم القاطع بين مجالات الكون ووجوب التوسط بين العالم الأعلى والعالم الأدنى (وهي كما نرى أفكار يظهر فيها الطابع الهيجلي بوضوح) ، هي التي تحكمت في آراء أفلاطون السياسية ، أي أن السياسة عنده مجرد تطبيق فرعي « للمذهب » في صورته النظرية الخالصة .

على أن يمثل هذا التفسير النظري البحث اذا كان ممكناً في محاورات مثل « بارمنيدس » و « طيماوس » ، فإنه يبدو غير مقبول في محاوره « كالجمهورية » يظهر فيها الطابع العملي بوضوح كامل . فمن الاسراف الشديد القول ان كل ما تضمنته هذه المحاور من أبحاث في موضوع

(١) انظر : E.J. Urwick : The Message of Plato. A Reinterpretation of the "Republic". London (Methuen) 1920.

(٢) انظر تسلر ، المرجع المذكور من قبل ، ص ٤٧٥ .

الدولة المثلى والنظم الاجتماعية والتربية بمراحلها المختلفة انما كان مجرد استطراد خارج عن الموضوع الرئيسى ، او تطبيق للأفكار النظرية في مجال فرعى ذى أهمية ثانوية . بل ان العكس هو الذى يبدو صحيحا ، أى أن الأفكار النظرية في المحاور لم تكن الا تبريرات لمواقف عملية كان أفلاطون يؤمن بها ويدعو اليها ويكرس حياته من أجل تحقيقها . وعلى أية حال فان البحث المفصل لهذه المسألة انما هو استباق لأمسور ستتكشف تدريجيا خلال هذا الفصل . وحسبنا الآن أن نقول ان التفسير النظرى البحث للمحاورة لا يلقى قبولا الا من أقلية من شراح أفلاطون ، وأن أغلبية هؤلاء الشراح تؤمن بأن هدف المحاور كان في أساسه عمليا .

على أن القول ان للمحاورة هدفا عمليا يثير بدوره اشكالا جديدا : فهل كان هذا الهدف العلمى فرديا أم اجتماعيا ؟ أو بعبارة أخرى ، هل كان أفلاطون يتجه بمحاوريه هذه الى نشر مبادئ معينة تتعلق بالأخلاق أو التربية الفردية ، أم أنه كان يرمى الى التعبير عن آرائه السياسية والبحث فيما ينبغي أن تكون عليه شئون الدولة ؟ الواقع أن الخلاف الرئيسى بين شراح أفلاطون انما ينحصر في هذه المسألة بعينها ، لا في المسألة السابقة - ائمنى مسألة كون المحاوره بحثا نظريا ميتافيزيقيا أم بحثا ذا طابع علمى . فمع اعتراف أغلبية شراح أفلاطون بأن المحاوره عملية في أساسها ، نراهم يفترون بوضوح في تحديد ماهية هذا الطابع العلمى ، وهل هو التربية الفردية أم الإصلاح السياسى للدولة . وسوف نعرض كلا من هذين الرأيين باستفاضة ، لكى نتوصل من خلال المقارنة بينهما الى ما يمكن أن يقال عن الهدف الحقيقى لهذه المحاوره الرئيسيه .

النفس البشرية بوصفها موضوعا للمحاورة الجمهورية :

في الكتاب الثانى من المحاوره ، يبدأ أفلاطون بحثه في الدولة ، أى في السياسة ، بقوله : « هب أن شخصا قصير النظر طلب اليه ان يقرأ حروفا صغيرة عن بعد ، ثم أنباه شخص آخر بأن من الممكن الاهتداء الى نفس هذه الحروف في مكان آخر بحجم أكبر ، فلا شك في أنها تكون فرصة رائعة له لكى يبدأ بقراءة الحروف الكبيرة وينتقل منها الى الصغيرة ، ليرى ان كانت مماثلة للأولى أم لا .. والعدالة ، التى هى موضوع بحثنا ، ان كانت توجد في الفرد بوصفها فضيلة له ، فانها توجد أيضا في الدولة .. وإذن ففي الصورة الكبيرة للعدالة يكون من الأسهل علينا ادراكها . لذا أقترح أن نبحث في طبيعة العدالة أولا كما تبدى

في الدولة ، ثم نببحثها بعد ذلك في الفرد ، فننتقل بذلك من الأكبر إلى الأصغر ، ونقارن بين الاثنين » (٣٦٨) .

وفي نهاية الكتاب التاسع ، أي عند انتهاء حديث أفلاطون الطويل في السياسة ، يدور بين سقراط وجلوكون الحوار الآتي ، عن الانسار الحكيم ، الذي يعرف كيف ينظم حياته وفقا للخير :

« جلوكون : ولكن اذا كان هذا هدفه ، فلن تكون لديه أية رغبة في الاشتغال بالسياسة .

سقراط : كلا ، انه سيشتغل قطعاً بالسياسة في دولته الباطنة الخاصة ، وان لم يكن سيشتغل بالسياسة في بلاده ، مالم يكن ذلك استجابة لنداء من السماء .

جلوكون : لقد فهمت . انك تتحدث عن الدولة التي رسمنا خطتها ، والتي لا توجد الا في ذهننا ، اذ لست اعتقد انه توجد دولة مثلها في أي مكان على سطح الأرض .

سقراط : كلا ، ولكن المرء قد يجد في هذا نموذجا في السماء لمن شاء أن يطالعه ، ويبحث مثيله في نفسه بعد تأمله . أما أن هذه الدولة موجودة في أي مكان أو ستوجد بالفعل في أي وقت ، فهذا أمر لا أهمية له ، اذ انه لن يخضع الا لقوانين هذه الدولة وحدها ، لا أية دولة غيرها » . (٥٩٢) .

واذن ، فبعد المقدمة التي استغرقت الكتاب الأول وجزءا من الكتاب الثاني ، استهل أفلاطون بحثه الحقيقي في المحاوراة بتشبيه يتضح منه ان هدفه الحقيقي هو النفس الفردية . وعند انتهاء هذا البحث ، وقبل الاستطراء الأخير والخاتمة التي يمثلها الكتاب العاشر ، يختم أفلاطون بحثه الرئيسي بعبارات تكشف بوضوح عن اهتمامه الأساسي بالنفس الفردية . وفي الحالتين ، أي في الإستهلال وفي الختام ، يبدو واضحا أن السياسة لم تكن الا وسيلة لغاية أهم ، هي الوصول بالفرد أو بالنفس البشرية الى ما يريده لهما من كمال .

ففي البدء يبدو كل شيء غامضا مختلطا : نفس بشرية معقدة غاية التعقيد ، تبدو تصرفاتها على السطح الخارجى بسيطة واضحة المعالم ، ولكن من وراء هذا الوضوح الظاهر دوافع متضاربة واتجاهات ونزعات متعارضة ، ونسيج معقد من العلاقات المتداخلة المتشابكة - كل ذلك في فرد واحد أو في نفس واحدة . فهل يتسنى لنا التعمق في افوار

هذه النفس ، واستخلاص هذه العلاقات المتشابكة والنزعات المتعارضة
وأحدة بعد الأخرى ؟ إن المهمة تبدو عسيرة ، بل مستحيلة ، إذا حاولنا
القيام بها على مستوى الكائن البشرى الواحد ، إذ إن هذا الكائن أعقد
وأصغر من أن يتيح لنا دراسة هذه العناصر المركبة الداخلة في تكوينه
دراسة واضحة . واذن فلنتأمل صورته الكبيرة ، أى المجتمع ، حيث
نجد هذه العناصر التى تزدهم بها النفس البشرية وقد ظهرت بمزيد من
الوضوح والتميز على نطاق أوسع بكثير ، وحيث يتسنى لنا دراستها
وتحليلها بطريقة موضوعية لأنها ماثلة أمامنا وبإدابة في كل لحظة لأعيننا .

وفي نهاية البحث نكون قد رسمنا النماذج الكبيرة ، وأوضحنا الصورة
المثلى والصور المشوهة للدولة ، وكل ما علينا هو أن نضع هذه النماذج
أمام الفرد ليختار منها ما يشاء ، وفى يقيننا أن الحكيم هو الذى سيختار
النموذج الدولة المثلى ، ويحاول أن يرسم خطوط « دولته الباطنة » على
أساس هذا النموذج وحده ، الذى هو قائم « فى السماء لمن شاء أن
يطالعه ، ويبعث مثيله فى نفسه بعد تأمله » . واذن ، فلم يكن المقصود
من كل ما قيل عن الدولة ، إصلاح دولة موجودة بالفعل ، أو حتى رسم
خطوط دولة مثالية ينبغى أن تقتدى بها الدول القائمة ، وإنما كان
المقصود من كل ذلك عملية التكبير التى أشار إليها أفلاطون فى البداية ،
بحيث يجد الفرد أمامه صورة موضوعية موسعة مكبرة لنفسه وقد
انطبعت على العالم الخارجى . ومن هنا فلا أهمية لتحقيق هذه الدولة
أو عدم تحقيقها فى الواقع ، إذ أنها النموذج يوضع للفرد ، لا للمجتمعات
أو حكائمه أو مشرعيه . إنها ، بالاختصار ، دستور للنفس البشرية
الفردية ، لا للدولة .

ليس من المستغرب إذن ، إذا كان أفلاطون قد بدأ بحثه الطويل فى
السياسة وختمه بمثل هذه الأقوال التى يؤكد فيها أن السياسة لم
تكن عنده إلا وسيلة لغاية تتجاوزها ، وهى تربية النفس البشرية ، أن
نجد مجموعة من أكبر شراح أفلاطون يؤكد أفرادها أن محاوراة الجمهورية
لم تكن سياسية ، وإنما كانت فى أساسها محاوراة أخلاقية أو تربوية .

ففى رأى « تيلوز A.E. Taylor » أن السياسة - فى محاوراة
الجمهورية - مبنية على الأخلاق ، لا العكس . والسؤال الأول الذى يثار
فى المحاوراة ، ويجاب عنه فى ختامها ، هو سؤال أخلاقى بالمعنى الدقيق ،
واعنى به : ما هى قاعدة الخير التى يتعين على الإنسان أن ينظم حياته
وفقا لها ؟ وهو يرى أن من الأمور ذات الدلالة الواضحة أن تبدأ المحاوراة
بملاحظات كهل عن الاقتراب من الموت والخوف مما يأتى بعده ، وتنتهى

بأسطورة عن الحساب والمصير الأزلئ ، ويؤكد أن السؤال الرئيسي فيها هو : كيف يصل الإنسان الى الخلاص الأزلئ أو تضيق عليه فرصة هذا الخلاص ؟ ومن ذلك يستنتج أن المحاورة « أخرىة other-worldly » . ولكن لا بد من أجل بلوغ هذا الهدف الأخرى ، أن يستعان بوسائل تحقق للإنسان السعادة الدائمة ، وأهم هذه الوسائل التعليم . أما السياسة فدورها ثانوى ، أو تابع للأخلاق والتربية : إذ أن الإنسان الذى وصل الى حالة الغبطة والسعادة الحقيقية لابد أن يكون مبشرا للجماعة بأسرها ، ولا تكتمل رسالته الا اذا عمل على تحقيقها بين الناس جميعا ، وهنا فقط يأتى دور السياسة (١) . ومن ذلك ينتهى تيلور الى النتيجة الآتية : « الأرجح أننا سنخطئ الفهم لو تخيلنا - كما تخيل البعض بالفعل - أن سقراط وأفلاطون يقترح جددا دستوراً جديداً لأننا . وسيكون خطأنا أعظم لو تخيلنا أن أحدهما كان يقر ادخال الدستور الجديد عن طريق الثورة فى مجتمع غير متاهب له على الاطلاق . وأقصى ما يمكننا أن نقوله عن أى من الاقتراحات المفصلة التى تتضمنها محاورة الجمهورية هو أن أفلاطون يقدمها على أنها هى ما يرى سقراط أنه ما يتفق الى أقصى حد مع الطبيعة الأخلاقية للإنسان ، وما نستطيع بالتالى أن نتوقع تحقيقه بصورة تقريبية فى مجتمع سليم الأوضاع (٢) » .

ويتخذ « نلتشيب Nettleship » موقفاً مماثلاً ، إذ يؤكد أن أفلاطون يحلل النفس البشرية ، فى هذه المحاورة ، بطريق غير مباشر ، أى أنه يطلها بادناً بالمتجمع البشرى ، ومنتملاً من هذا المجتمع الى الفرد . ذلك لأن من الممكن اظهار العناصر الخفية الدقيقة للطبيعة البشرية على السطح الخارجى من خلال التيارات والاتجاهات العامة التى تسير عليها الدولة ، والتى لا تعدو أن تكون تعبيراً عن مبادئ باطنة فى النفس البشرية (٣) .

ويحرص « لا شيز - رى » على تأكيد أسبقية العامل الأخلاقى الفردى على العامل السياسى فى تفكير أفلاطون ، فيذهب الى أن الهدف الرئيسى لأفلاطون هو وضع فن رفيع لتدبير شئون النفس ، يتسع بحيث يشمل تدبير شئون الدولة بدورها . وبعبارة أخرى ، فالبحث فى الدولة عند أفلاطون ليس مقصوداً لذاته على الاطلاق . « فالدولة دائماً

(١) A.E. Taylor : Plato, the Man and his Work. New York (Meridian Books) 1956, p. 265-266.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٣) Nettleship : The Theory of Education ... p. 3-4.

في نظره - ومن وجهتي نظر ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في آن واحد - وسيلة لا غاية ، تخضع في حالاتها المختلفة لخدمة القوة العاقلة أو القوة الغضبية أو الشهوات ، أي لميول النفوس الفردية وأمانيتها . ومن هذه النفوس الفردية تستمد أصلها ، وهي لا يمكن أن تكون بالنسبة إليها سوى أداة . فلا يمكن أن تكون الدولة موضوعا محددا معطى مباشرة للسياسة ، بل يتعين على السياسة أن تتجاوز حدود الدولة ، وتلتمس مبدأ نهائيا يوجهها في مثل أعلى من الكمال الشخصي . فالسياسة تنطوى بالضرورة على نظرة معينة الى المصير الانساني ، ولا يمكن أن يكون لها ، من خلال تنظيم المدينة ، أي هدف سوى تحقيق هذا المصير (١) » .

على أن الكمال الأخلاقي لا يتحقق الا بالتربية السليمة . وقد عرض أفلاطون في « الجمهورية » نظاما مفضلا للتربية ، وربطه بالأخلاق ربطا محكمة ، ومن هنا فان مجموعة من أكبر شراح أفلاطون قد ذهبوا الى أن التربية على التخصيص هي الهدف الرئيسي للمحاورة . ولعل أبرز هؤلاء الشراح « ييجر Jager » الذي جعل من فكرة التربية محورا لتفسير فلسفة أفلاطون كلها ، ومحاورة الجمهورية بوجه خاص . فكل الأبحاث السياسية التي تضمنتها المحاورة ، وضمنها مناقشة الأنواع المختلفة للذاتيات ، وأسباب انحلالها ، تستهدف آخر الأمر غاية تربية ، وما هي الا مراحل في الطريق الطويل الذي يؤدي الى اقامة « الدولة الموجودة في داخلنا » ، والى تحقيق أرفع أنواع الشخصية الإنسانية ، وهو الفيلسوف . فالمحاورة كلها تدور حول موضوع « التربية » ، أو تنمية المثل الحضارية ، وهو المعنى الأقرب للفظ *Paideia* كما يستخدمه « ييجر » في كتابه الكبير الذي يحمل هذا الاسم . ويوضح ييجر وجهة نظره فيقول : « قد نظن لأول وهلة أن أفلاطون كان يهتم قبل كل شيء بتأسيس دولة مثلى ، تحكمها صفة مختارة ، وكان يخضع الأخلاق والتربية لهذه الغاية . ولكننا عندما ندرس المحاورة ، يظهر لنا بوضوح كامل أن ما كان يرمى اليه عكس ذلك . فهو يبنى السياسة على الأخلاق ، ليس فقط لأن من المحتم عليه أن يبدأ الإصلاح السياسي بتعليم الناس كيف يسلكون ، بل لأنه يؤمن بأن مبدأ السلوك الذي يرشد المجتمع والدولة هو نفسه الذي يرشد الفرد في سلوكه الأخلاقي . فالدولة المثلى في نظر أفلاطون ليست الا الاطار الأملل للحياة الخيرة ، وهو الاطار

(١) P. Lachèze-Rey : Les idées morales, sociales et politiques de Platon. Paris (Vrin) 1951, p. 119-120.

الذى يتيح للشخصية الانسانية أن تنمو داخله بلا قيود ، وفقا لقوانينها الأخلاقية الباطنة ، وتكون على يقين من أنها إنما تفي بغرض الدولة الباطنية فيها .. فإذا تأملنا جمهورية أفلاطون من وجهة النظر هذه ، لما وجدناها خطة للإصلاح العملى للدولة بقدر ما هى مجتمع مصطنع تخضع فيه كل المصالح لتعليم الشخصية الأخلاقية والعقلية ، وهو التعليم الذى يعد ثقافة كاملة *paideia* « (١) .

ويقدم إلينا شالوح آخر خطة كاملة يعتقد أنها هى الإطار الذى بنيت عليه محاوراة الجمهورية - وهذه الخطة ترتكز على تلك الفكرة التى عرضها أفلاطون فى الكتاب الثانى من المحاوراة ، وهى فكرة إضاح معالم العدالة فى النفس الفردية من خلال وصف مجتمع سياسى مكبر . فهو يرى أن المحاوراة كلها تخضع فى تركيبها لهذه الخطة الأساسية ، إذ أن كل بحث فى السياسة تنطوى عليه ، ليس إلا أطارا يتيح له معالجة جانب معين من جوانب مشكلته الأساسية ، وهى مشكلة التربية : فأفلاطون يبدأ محاورته بعرض تطور المجتمع منذ بداياته الأولى ، وعندما يصل إلى « طبقة الحراس » بوصفها الطبقة الرئيسية فى الدولة ، ينتقل إلى الكلام عن تعليم هذه الطبقة ، ويقدم برنامجا مفصلا للتعليم الابتدائى والثانوى كما أراد أفلاطون . ثم تعود المحاوراة مرة أخرى إلى السياسة ، ويقدم وصفا لدولة الطبقات الثلاث وفضائلها بتفصيل دقيق ، ولكن هذا الوصف فى حقيقته إنما هو تمهيد لدراسة تتخذ من النفس الفردية موضوعا لها ، وهى دراسة تلائم أهداف أفلاطون التعليمية . وبلى ذلك بحث آخر فى السياسة والاجتماع والاقتصاد ، إلى أن تظهر فكرة الملك الفيلسوف ، فيكون ذلك تمهيدا لمعالجة مشكلة تعليم الفيلسوف ، التى يعرضها أفلاطون فى الكتاب السابع بالتفصيل ، ويقدم فى هذا الصدد - لأول مرة فى العالم الغربى - برنامجا مفصلا للتعليم الجامعى . وهكذا يرى هذا الباحث (٢) أن كل بحث فى السياسة لم يكن إلا تبريرا للبحث التعليمى ، ومدخلا إلى عرض فكرة تربوية . فالسياسة ليست إلا تبريرا لمعالجة مشكلات التربية ، أو عدرا ينتتله أفلاطون لمناقشة هذه المشكلات ، أو أطارا يمهّد للكلام فى ذلك الموضوع الرئيسى الأثير لدى أفلاطون .

(١) W. Jaeger : *Paideia*, (op. cit.), Vol II, p 365-366

(٢) E. Havelock : Preface to Plato, London (Blackwell) 1963, p 13-14

وعلى الرغم من أننا لا نود - في المرحلة الحالية من بحثنا لهذا الموضوع - أن ندخل في تفاصيل نقدية ، فلا مفر في هذا الصدد من إبداء ملاحظة تشيرها الفكرة القائلة أن الهدف الرئيسى للمحاورة هدف تربوى . ذلك لأن المثل العليا التربوية تتجه بطبيعتها الى الشمول ، ولن تكون لها قيمة اذا كانت بطبيعتها تقتصر على فئة محددة ، لأن هذا الاختصار يعنى ترك بقية المواطنين في حالة من الجهل والافتقار الكامل الى التهذيب . فالمثل العليا للثقافة ، وقيم التهذيب والكمال الاخلاقى ، تتعارض مع النزوع الى الخصوصية . ومع ذلك فقد كان برنامج أفلاطون بطبيعته موجها الى المواطنين الأحرار فحسب ، بل الى الفئة العليا منهم ، على حين أنه لم يذكر شيئا عن المجموع الكبير من الناس . وهذا السكوت يعنى أن هؤلاء سيظلون على جهلهم وغفلتهم وافتقارهم الى التهذيب . فكيف اذن تكون لقيم التربية والثقافة المكانة العليا في محاورة الجمهورية ، في الوقت الذى كانت فيه هذه القيم موجهة اساسا نحو فئة خاصة لا تشمل الا قلة مختارة من المجتمع ؟

لا جدال في أن هذا الاعتراض كفىل بهدم « التفسير التربوى » لمحاورة الجمهورية من أساسه . ومن هنا فقد حاول البعض الدفاع عن نظريات أفلاطون في التربية ، على أساس أنها ذات طابع شامل ، فقال « هوربر Hoerber » مثلا : « أن الشواهد تدل على أن أفلاطون يتحدث عن مبادئ تنطبق على تعليم كل الشباب ، وعلى تدريب جميع أنواع المواطنين والصناع في كل دولة . فالبحث في التعليم إنما هو بحث في مبادئ التعليم الابتدائى بوجه عام ، وليس عرضا لتعليم خاص لطبقة مخصوصة في دولة معينة » (١) . ومع ذلك فإن هذا الراى حتى لو صح بالنسبة الى التعليم الابتدائى (وهو أمر مشكوك فيه) ، لا يمكن أن يصح على التعليم العالى أو المتخصص ، وهو تعليم الفلاسفة ، الذى هو بطبيعته تعليم للصفوة المختارة وحدها . ففي هذه المحاورة اذن نزوع الى الخصوصية لا يمكن انكاره ، وهذا النزوع يدل على أن هدف أفلاطون لم يكن عرض مثل عليا في التربية والثقافة ، وإنما كان تقديم نوع معين من التربية ، لأفراد معينين ، على نحو يخدم أغراض الدولة . أى أن التربية لم تكن مقصودة لذاتها ، ولم تكن هى الغاية النهائية لجهود أفلاطون الفكرية في هذه المحاورة ، وإنما كانت وسيلة يستعين بها المشرع

(١) R.G. Hoerber : The Theme of Plato's Republic, (Doctoral Dissertation, Washington University, Missouri, 1944), p. 59.

في تحقيق نوع معين من النظام في المجتمع . ومن هنا فان من الخطأ الواضح تشبيه مثله العليا التربوية بالمثل العليا الحديثة التي تهدف الى تنمية الشخصية الفردية ، اذ ان الشخصية لم تكن مقصودة لداتها عند افلاطون ، بل انها لا يمكن أن تكون كذلك الا في ظل نوع من التفكير الديمقراطي كان غريبا تماما عن ذهنه . وبالاختصار ، فالتربية عند افلاطون لم تكن تعبيرا عن مثل عليا انسانية ، وانما كانت وسيلة لتحقيق نمط معين من انماط الحياة السياسية . وهكذا يؤدي التحليل الدقيق لفكرة التربية الى نقد التفسير الفردي لمحاورة الجمهورية ، ويمهد الطريق لظهور التفسير المضاد له ، وهو التفسير السياسي .

السياسة بوصفها الموضوع الرئيسي للمحاورة :

اذا كان التفسير السابق ، الذي يجعل من النفس الفردية ، ومن المثل العليا التربوية التي تساعد على تحقيق كمالها ، يرتكز على تصريحات مباشرة قال بها افلاطون ذاته ، فان التفسير السياسي ، الذي نعرضه في هذا القسم ، يرتكز على حقيقة أخرى لا يمكن انكارها ، وهي ان الموضوعات السياسية كانت لها المكانة العليا في المحاورة ، وأن هذه الموضوعات تحتل - من الناحية الكمية الخاصة على الأقل ، أي من حيث مقدار الصفحات التي خصصت لمعالجتها - الأهمية الرئيسية في المحاورة .

ولقد وجد كثير من شراح افلاطون أدلة قاطعة على أن السياسة كانت الموضوع الرئيسي لاهتمامه ، وهذه الأدلة مستمدة من حياته ، ومن طبيعة الفترة التاريخية التي عاش فيها ، ومن مقارنة بعالمه النظرية بتصرفاته العملية ، وبالحوادث التي شهدتها عصره . ولعل أشهر القائلين بالتفسير السياسي ، من شراح افلاطون ، هو « ارنست باركر » ، الذي يؤكد ان « الجمهورية .. مبنية على ظروف فعلية ، والمقصود منها ان تشكل الحياة الفعلية أو تؤثر فيها على الأقل » (١) . فالدساتير التي يصف افلاطون ، في الكتابين الثامن والتاسع ، نشأتها ونموها وانحلالها ، انما هي انعكاس لأنماط كانت موجودة بالفعل ، وكان لها تأثيرها في تجربة افلاطون الحية . فمن أينما استمد معلوماته عن الديمقراطية ، ومن أسبذة وكرت استمد معرفته بالليجارية و « التيفقراطية » ، ومن سراقوزة استمد تجربته عن الطفيان . « فالجمهورية ليست مجرد

(١) E. Barker : Greek Political Theory, p. 277.

استنباط من مبادئ أولى ، وانما هي استقراء من وقائع الحياة اليونانية « (١) »

وكما أن الجمهورية تصف ما هو موجود بالفعل ، فقد كان المقصود منها أن تؤثر في الحياة الفعلية . فهي محاورة ذات هدف عملي ، والدليل على ذلك تلك المحاولات المستميتة التي بذلها أفلاطون من أجل تطبيق أفكاره عمليا ، والتي كاد أن يلقي حتفه بسببها . فأفلاطون كان مفكرا واقعيا في أهدافه ، وهو يريد من مدينته أن تتحقق بالفعل . صحيح أنه يتحدث في نهاية الكتاب التاسع كما لو كانت مدينته انموذجا يمكن أن يوجد في السماء ، ولكن لا وجود له في الأرض . غير أن « باركو » يفسر استحالة التحقيق هذه بأنها صفة لكل مثل أعلى لا يمكن أن يتجسد بحدافه ، وإن كان يقبل مع ذلك يمارس تأثيره في المجتمعات والناس . « وتلك في الواقع إحدى الوظائف الكبرى للمدن الفاضلة المثلى ، كدولة أفلاطون : فحتى لو لم يكن من الممكن تحقيقها ، ففي استطاعتها مع ذلك أن تعمينا على فهم الواقع » (٢) .

وبدافع « شامبرى » في مستهل مقدمته الطويلة التي صدر بها ترجمته الفرنسية لمحاورة الجمهورية ، عن التفسير السياسي للمحاورة ، ويعترض على الطريقة الكلاسيكية التي يعرض بها مذهب أفلاطون بوصفه نظرية في الوجود والمعرفة ، ثم بحثا في الطبيعة ، وأخيرا نظرية في الأخلاق والسياسة والدين والفن . فهو لا يعترف بأن السياسة لها مكانة ثانوية ، أو بأنها نتيجة عارضة للمذهب المتكامل ، وانما يؤكد على نحو قاطع أن « أفلاطون لم يصل في الواقع إلى الفلسفة إلا عن طريق السياسة ومن أجل السياسة » (٣) . وبالمثل يؤكد « لوتشيوني » الأهمية القصوى للتفكير السياسي عند أفلاطون ، ويشير إلى أن أكبر محاورتين لأفلاطون ، وهما الجمهورية والقوانين ، تعالجان موضوعات سياسية . فخطة التعليم التي عرضها في الجمهورية كانت تطبيق عمليا في الأكاديمية ، ولم يكن هدفها إلا تكوين الصنف الذي ستتولى الحكم ، وتربية عقول السياسيين (٤) . وبالفعل قام كثير من تلاميذ أفلاطون بأدوار سياسية هامة ، أشرنا إلى بعضها عند الحديث عن حياة أفلاطون .

(١) الموضع نفسه .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٨٢ .

(٣) Introduction (op. cit.) P. V.

(٤) Jean Lucioni: La pensée politique de Platon, Paris (P.U.F.)

1958, p. 244.

وأخيرا ، بلخص « فارنجن » و « ونسبير » موقف أصحاب التفسير السياسي ، فيقول الأول « ان فلسفة أفلاطون كانت بأسرها فلسفة سياسية ، وكان الفرض المتحكم في حياته الطويلة ، والذي كان يزداد وضوحا كلما مضى في طريقه ، هو بناء نظام عقيدى ونظام تعليمى من شأنه ، اذا فرضته السلطة الحاكمة ، أن يضمن الخير للدولة . فالاهتمام بالدولة كان محور الحركة الأفلاطونية ، مثلما كان الاهتمام بالطبيعة محورا للحركة الأيونية » (١) . أما « ونسبير » فيقول عن فلسفة أفلاطون بأسرها انها « موقف اجتماعى يتخذ صورا فلسفية » (٢) .

ماذا يمكن أن يكون موضوع المحاوره ؟

لا جدال في أن مناقشة الرايين السابقين تكشف لنا عن موقف غريب كل الغرابة : فإمامنا عمل فلسفى واحد ، يقف الشراح ازاءه موقفين متناقضين تماما ، إذ يراه فريق منهم عملا يستهدف اصلاح النفس الفردية وتربيتها ويتخذ من ذلك موضوعا وحيدا ، على حين أن الفريق الآخر يعبده عملا سياسيا لا مكان للفرد فيه الا من حيث وسيلة تعين المجتمع الكامل على تحقيق الأهداف التى رسمها له الفيلسوف . ويؤكد الفريق الأول أن ما تضمنته المحاوره من اشارات سياسية انما هو النموذج خيالى لا يمكن أن يتحقق ، ولم يكن أفلاطون يقصد منه أن يتحقق ، على حين أن الفريق الثانى يصر على أن المحاوره تتضمن برنامجا سياسيا أريد تحقيقه ، وتعبكس تجارب فعلية مر بها أفلاطون ، ومرت بها المجتمعات المعاصرة له ، وترسم طريق الإصلاح الذى كان الفيلسوف يؤمن به ويكرس حياته للدعوة اليه .

ومن الطبيعى ، والأمر على هذا النحو ، أن يحاول المرء اتخاذ موقف معين من هذه التفسيرات التى وصلت - كما إقلنا - الى حد التناقض الكامل . ولستأ ندعى أننا سوف نحسم هذا الخلاف الجاد ، إذ أن هذا الخلاف يرجع - كما سيتضح لنا فيما بعد - الى جدور عميقة لا يمكن إقتلاعها . على أنه لن يكون من الصواب - من جهة أخرى - أن نقف مكتوفى الأيدى ونقتصر على مشاهدة صراع الشراح عن بعد ، وننتصور أن

(١) B. Farrington : Science and Politics in the Ancient World, London (Allen and Unwin) 1939, p. 91.

(٢) A.D. Winspear : The Genesis of Plato's Thought.. New York (Russell and Russell) 1956, p. 272.

هذه الثنائية الحادة ينبغي أن تقبل على علاقتها دون مناقشة . بل إن المجال يسمح - في رأبي - بالقاء بعض الضوء على طبيعة هذا الخلاف الأساسي ، وإرجاع التناقضات الى أصولها العميقة ، ومحاولة تحديد العلاقة الحقيقية - لا العلاقة الظاهرية - بين الفريقين المتنازعين .

١ - الفرد والمجتمع :

لا جدال في أن القول بأن النفس الفردية وتربيتها هي الموضوع الرئيسي لمحاورة الجمهورية ، أساسا ثابتا من نصوص المحاورة نفسها ، كما قلنا من قبل . ذلك لأن الجزء الرئيسي من المحاورة يبدأ بنص يؤكد فيه أفلاطون أنه يهدف الى بحث النفس البشرية من خلال صورتها الكبيرة ، وهي المجتمع . ومع ذلك ، فهل يصح أن يكتفى التحليل العلمي بنص أقوال أفلاطون ، ويحملها على معانيها الظاهرة ؟ اليس هنالك الجائز أن يؤدي هذا التحليل الى نتيجة مضادة لما قال به أفلاطون ذاته ؟

إن أفلاطون ، حين بدأ حديثه الطويل بتشبيه الفرد والمجتمع بالحروف الصغيرة والحروف الكبيرة ، وأكد أن دراستنا للمجتمع لن تكون إلا دراسة للفرد ولكن على نطاق أوسع يعيننا على إدراك دخائل النفس البشرية والسير في دروبها المتتوية المقعدة بسهولة أكبر - حين بدأ أفلاطون على هذا النحو ، جعل المحاورة كلها متوقفة على صحة هذا التشبيه ، بحيث لا يكون لنا مفر من إعادة النظر في موضوع المحاورة وهدفها لو اتضح لنا أن هذا التشبيه باطل . فهل يصمد هذا التشبيه بالفعل للاختيار الدقيق ؟

(أ) في اعتقادي أن هذا التشبيه ينطوي بدوره على نوع من المغالطة - على النحو الذي نهينا اليه في الفصل السابق - وإن كانت هذه مغالطة تبلغ من الدقة والخفاء حدا لا يسهل معه كشفها . ففي حالة الحروف ، تكون الحروف الكبيرة بالفعل أسهل قراءة من الحروف الصغيرة . ولكن هل العدالة في الدولة أو في المجتمع الكبير أوضح مما هي في الفرد الواحد ؟ ألا يجوز القول أن تشابك العلاقات في الدولة ، وتعقدها الشديد ، وتضارب المصالح والاتجاهات فيها ، كقيل بأن يجعل عملية « التكبير » هذه مؤدية الى التعقيد ، لا الى التبسيط ؟

(ب) ومن جهة أخرى ، فقد كان من الواجب ، قبل أن يقدم أفلاطون هذا التشبيه ويجعل له مثل هذه الأهمية ، أن يثبت لنا أن هناك توازيا حقيقيا بين الفرد والدولة ، أي أن الفارق بينهما ليس إلا فارقا في المقدار

أو الكم فحسب ، وأن الدولة ليست الا فردا مكبرا . ومع ذلك فإن هذه الموازنة فكرة باطلة ، لأن من مبادئ البحث الاجتماعى أن المجتمع كيان « فريد في نوعه sui-generis » ، وأنه ليس مجرد تكبير للفرد ، وليس مساويا لمجموع من فيه من الأفراد ، وإنما هو حقيقة مستقلة لها كيانها الخاص . ولننقل - بتعبير حديث - أن أفلاطون ينكر هنا أصالة الظاهرة الاجتماعية ، ويخلط بين مجالى السياسة الاجتماعية والأخلاق الفردية إذ يجعل الأولى مجرد امتداد يوازى الثانية .

(ج) وفصلا من ذلك ، فلو كانت محاوره الجمهورية بحثا في العدالة الفردية ، ولو لم يكن الجزء السياسى فيها سوى « تكبير » لمنظور العدالة في الفرد فحسب ، لكان من الواجب أن ينتهى البحث بنهاية الكتاب الرابع (٤٣٤) ، لأنه توصل عندئذ الى معرفة ماهية العدالة الفردية وطبيعتها ، على أساس تطبيق المبدأ القائل أن العدالة هى « أداء كل لوظيفته » على الفرد والمجتمع معا . فهذه النتيجة كانت اذن كافية لتحقيق الغرض الذى حددده أفلاطون عندما بدأ هذا البحث . ومع ذلك فإن الكتاب الخامس يبدأ باستطراد عن نظام الأسرة في المجتمع ، ونظام انجاب الاطفال وعلاقتهم بأبائهم ، أى موضوع شيوعية النساء والاطفال . وهذا موضوع سياسى واجتماعى بحث ، أى أنه ليس موضوعا يبحث على مستوى المجتمع لكن يطبق بعد ذلك على مستوى الفرد . وبعبارة أخرى فإن أفلاطون لا يعالج هذا الموضوع الأخير الا استكمالا لصورة المجتمع المثالى الذى سبق له أن رسم بعض خطوطه الرئيسية ، لا لأنه سيقدم فيه مبدأ يمكن تطبيقه فيما بعد على الفرد ، أو يساهم على فهمنا لطبيعة النفس الفردية . واذن ، فلو كان من الجائز القول أن بحث العدالة في المجتمع كان حتى الكتاب الرابع وسيلة لمعرفة العدالة الفردية ، فإن هذا البحث يتخذ بعد ذلك صورة دراسة سياسية مقصودة لذاتها . صحيح أن أفلاطون يعود بعد مرحلة طويلة (في الكتابين الثامن والتاسع) الى فكرة الموازنة بين الفرد والدولة ، حين يعرض للأنواع الفاسدة والفاصلة من الحكومات ، وما يقابلها من أنواع الأفراد ، ولكن الاهتمام الذى يبديه عندئذ بالحكومات والمجتمعات ، والتفصيلات التى يأتى بها في هذا الصدد ، يقنعنا بأن الكلام عن الفرد هو الذى يحتل أهمية ثانوية ، وهو الذى يقال على سبيل التشبيه أو التمثيل بما يحدث في الدولة ، لا العكس ، أى أن الدولة في هذه الحالة هى أساس البحث ، وليس البحث في الفرد الا نتيجة ثانوية مستخلصة منها .

(د) في ضوء الحقائق السابقة ، نستطيع أن نقدم فرضا نعتقد أن له درجة عالية من الاحتمال — وهو أن حديثه عن الدولة بوصفه منظورا مكبرا للفرد انما كان وسيلة درامية اتبعها أفلاطون لكي يمهّد للبحث في السياسة ، وهو البحث الذي كان مقصودا للبائه . وليس هذا بالأمر المستبعد على كاتب له مقدرة أفلاطون الدرامية : إذ أن من الممكن جدا أن يقدم الينا موضوعه الرئيسى في صورة استطراد ، وأن يعود من آن لآخر الى تذكرنا بأن الفرد هو المقصود آخر الأمر ، على حين أن الأبحاث السنياسية — التى تقدم الينا في صورة استطراد ، أو وسيلة تخدم الغاية الأساسية وهى الفرد — تكون هى في واقع الامر الهدف الحقيقى من بحثه .

٢ - الواقع والمثال :

لا شك أن هناك أبهاسا قويا ، من اقوال أفلاطون ذاته ، للرأى القائل أن أفلاطون أراد من محاوره « الجمهورية » أن تكون صورة خيالية لأنموذج عقلى فقط ، ولم يقصد منها أن تعالج شئون الواقع أو تساعد على حل مشكلاته (١) . فالنص الذى أوردناه من قبل والذى يختم به أفلاطون مناقشاته السياسية المستفيضة في آخر الكتاب التاسع ، ينطوى على إشارة واضحة الى أن المحاوره انما كانت أنموذجا متخيلا لمن شاء أن يحاكيه في نفسه . وليس هذا بالنص الوحيد الذى يؤكد فيه أفلاطون الطابع التخيل أو المثالى لبرنامجيه . فهو في الكتاب الخامس (٤٧٢) يقول : « وعلى ذلك ، فانبنا عندما أخذنا نبحت عن ماهية العدالة وعما يكونه الرجل العادل ، ان أمكن وجوده ، وعن ماهية الظلم وما يكونه الظالم ، انما كنا نبحت عن ذلك كله لكي نهتدى الى أنموذج . فمهمتنا كانت تأمل هذين الرجلين ، والتفكير في مدى سعادتهما أو شقاءهما ، لكي نصل الى أن أشبه الناس بهما بلقى مصيرا قريبا كل القرب من

(١) لا يخفى أن هناك ارتباطاً قوياً بين التفسير الفردى والتفسير المثالى للمحاوره ، إذ أن القائلين بأن النفس الفردية هى الهدف الأخير للمحاوره ، يكتلون رأيهم هذا بالقول إن كل ماورد فيها من مناقشات في السياسة والمجتمع إنما كان المقصود منه رسم أنموذج خيالى تحاكيه النفس الفردية وتطبقه في دولتها الباطنة ، ولم يكن الهدف منه هو أن يتحقق في مجتمع موجود بالفعل . وبالعكس فإن أصحاب التفسير الاجتماعى أو السياسى يؤكّدون — لأسباب واضحة — أن المحاوره كانت تشير إلى واقع موجود بالفعل ، لا إلى أنموذج متخيل .

مصريهما. أما إمكان تحقيق هذه النماذج بالفعل ، فذلك مالم يدخل في نطاق مشروعا .

ومع ذلك ، فإن من الممكن أن نهتدى في المحاوراة الى نصوص أخرى تؤيد الرأي المضاد ، القائل ان افلاطون كان يتحدث وفي ذهنه إمكان التحقيق الفعلى لجمهوريته ، وأنه وضع انموذجها على أساس اتباط معينة مرت به في تجربته الفعلية . فهو مثلا يعدد أنواع الحكومات التي تحدث عنها فيقول « ان أولها هي الحكومة المشهورة في كريت واسبرطة ، وهي الحكومة التي يشيع الإعجاب بها . والثانية في الترتيب وفي المكانة تسمى بالاوليجاركية ، وهي حكومة فيها عيوب عديدة . وتليها حكومة هي عكس السابقة ، وأعني بها الديمقراطية . وأخيرا حكومة الطفيلان .. » (٥٤٤) ويكاد يكون من المؤكد أن افلاطون كان يعنى بالديمقراطية الحكومية الأثينية ، وبالطفيلان حكومة ديونيزوس في صقلية ، مثلما أنه تحدث صراحة عن حكومة كريت واسبرطة . فهو هنا يشير الى تجربة واقعية مرت به ، وتشهد عليها وقائع حياته ذاتها ، ومحاولاته المستمرة تحقيق حكومته في صقلية ، وجهوده الدائبة في سبيل غرس مبادئه في نفس حاكمها ، كما يشهد على ذلك نشاط أفراد الأكاديمية في ميدان السياسة ، واشترакهم في أنواع شتى من الانقلابات والثورات .

ولكن الأهم من ذلك كله ، هو ذلك النص الذى يتحدث فيه افلاطون عن حكم الملك الفيلسوف . فهو يمهّد لهذا النص بمقدمة طويلة تشوق القارئ وتشعره بأن شيئاً عظيم الأهمية يوشك أن يقال ، بل ان المرء ليشعر بأن المحاوراة ستبلغ ذروة عليا بعد قليل . وبالفعل يتحدث سقراط عن حكم الفلاسفة كما لو كان هو النهاية الحاسمة لشرور البشر ، والبداية الحقيقية للعصر الذهبى للانسان ، ويعلن مبداه الرئيسى هذا بلهجة تنبؤية جادة الى أبعد حد : « مالم يصبح الفلاسفة ملوكا في بلادهم ، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكا وحكاما فلاسفة جادين متعمقين ، ومالم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد ، ومالم يحدث من جهة أخرى ، أن قانونا صاروما يصدر باستبعاد أولئك الذين تؤهلهم مقدرتهم لاحد هذين الأمرين دون الآخر من ادارة شؤون الدولة - مالم يحدث ذلك كله ، فلن تهتدى ، يا هيرزى جلوكون ، حدة الشرور التى تصيب الدولة ، بل ولا تلك التى تصيب الجنس البشرى بأكمله . ومالم يتحقق ذلك ، فلن يتسنى لهذه الدولة التى رسمنا هنا خطوطها العامة أن تولد ، وأن يكتمل نموها - ذلك ما كنت اتردد في

اعلاؤه منذ وقت طويل ، ادراكا منى لمدى مخالفته للآراء الشائعة . ومع ذلك فمن الصعب أن يتصور المرء كيف يمكن أن يتحقق الخير للدولة أو للفرد على أى نحو آخر » . (٤٧٣) .

فبنا اذن حديث صريح عن تحقق تلك الدولة التى رسم خطوطها العامة ، ولم تكن فكرة الحاكم الفيلسوف الا الوسيلة التى اعتقد افلاطون انها هى الكفيلة بنقل أنموذجه الى مجال الواقع ، كما لم تكن محاولاته الدائبة فى صقلية الا تطبيقا منه لهذا المبدأ فى ميدان السياسة الفعلية . وعلى ذلك ، فقد كان افلاطون ، على الرغم من كل ما قاله عن أنموذجه الذى يوجد « فى السماء » ، أو فى باطن النفس البشرية ، يؤمن بأن أنموذجه هذا يمكن أن يتحقق ، ويرسم الخطط الكفيلة بتحقيقه ، ويسعى الى تنفيذها بالفعل .

٣ - الفلسفة الظاهرة وعواملها الخفية :

ومع ذلك ، فحتى لو فرضنا أن افلاطون لم يتحدث علنا الا عن استحالة تحقيق مدينته المثلى ، فهل معنى ذلك أن ملامح مدينته هذه مستمدة من خياله أو من تفكيره النظرى وحده ؟ الواقع أن الفيلسوف ، حتى حين يظن أنه يستخدم عقله المحض فى تشييد بناء فكري معين ، لابد أن يكون قد استخلص عناصر هذا البناء من تجربة فعلية مرت به . صحيح أنه يعرض علينا أفكاره كما لو كانت مستمدة من تجاويف ذهنه وحدها ، بل يظن أن مما يشرفه أن تكون كذلك ، وأن مما يحبط من قدره أن يكون قد تأثر بعوامل خارجية . ومع ذلك فإن كشف العلاقات والعوامل الخفية التى لابد أنها قد أثرت فيه دون أن يشعر ، وتدخلت فى تحديد طابع ذلك الفكر الذى يظنه « تلقائيا » ، هى بعينها مهمة البحث والتحليل العلمى ، على حين أن الإقتصار على ترديد ما يصرح به الفيلسوف أو شرحه وتوسيعه ، ينبغى أن يعد نقصا فى القدرة التحليلية .

فأفلاطون كان بلا شك يفضل أن ينظر الى أفكاره فى محاورة مثل « الجمهورية » على انها تدبر بوجودها لقدرته الذهنية وحدها ، وهو - كمعظم الفلاسفة - يجد فى ذلك موضوعا للفخر . ومع ذلك فإن المهمة الحقيقية لمؤرخ الفلسفة هى إن يبحث ، فى الوقائع حياته وعصره ، وفى مسلكه الخاص والعام ، وفى بقية كتاباته ، عن تلك العناصر التى لا بد أنها تحكمت فى صياغة تفكيره على هذا النحو . وليس من مظاهر التعمق على الإطلاق ان يكتفى مؤرخ الفلسفة بمسيرة الفيلسوف فى ادعائه التلقائية والأصالة المطلقة ، بل انه كلما نزل الى ماوراء ادعاءات الفيلسوف الظاهرة ، كان

أقرب إلى الروح العلمية الصحيحة . ومع ذلك فإن مؤرخا كبير للفلسفة هو « تسيلر » ، لا يرى في مدينة أفلاطون الفاضلة سوى أنها عمل فنى : « يرتكز تماما على تجريدات ، ولا يمكن أن يصمد أمام تنوع الحياة الواقعية ومرونتها » (١) فهذا حكم مهمما بدا عليه - ظاهريا - من العمق ، فإنه في حقيقته سطحي لأنه يكتفى بمسئيرة ما يدميه الفيلسوف ذاته دون مزيد من التحليل .

ولنضرب مثلا يوضح ما نعنيه بتفسير آراء الفيلسوف من خلال تصريحاته الظاهرة ، وتفسيرها من خلال العوامل الخفية المتحركة فيها . فمن المعروف أن أفلاطون يقدم تقسيما ثلاثيا للنفس ، مناظرا لتقسيم سياسى للدولة إلى ثلاث طبقات . . وهناك من الشراح من يرون أن التقسيم الثلاثى للنفس هو الأصل ، وهو الذى تولد عنه التقسيم الثلاثى للدولة عندما طبق على مجال السياسة ، على حين أن شراحا آخرين يرون عكس ذلك ، أى أن التقسيم الثلاثى للطبقات هو الأصل ، وهو الذى أثر في نظره إلى النفس البشرية وأقسامها .

ففى كتاب « باديأ » يقول ييجر : « أن الوصف الذى قدمه أفلاطون للعدالة ووظيفتها في الدولة المثلى ليس مستمدا من حقائق الحياة السياسية ، وإنما هو انعكاس لنظريته في أجزاء النفس ، استقط بأبعاد أكبر على صورته للدولة ووظيفاتها » (٢) . وقد أشرنا من قبل إلى رأى مماثل عند « تسيلر » ، أكد فيه أن التقسيم الحاد للطبقات الثلاث عند أفلاطون يترد إلى تقسيمه الثلاثى للنفس من جهة ، ويرتد من جهة أخرى إلى رأيه في المجالات الثلاثة للكون : مجال العقل (أو الفكرة) ، ومجال النفس ، ومجال العالم المادى ، وأن تميز الطبقة العليا وعلوها على الآخرين إنما هو تعبير عن علو العقل في الكون وانعكاس له (٣) .

وفي مقابل ذلك يؤكد « سنكلير » أن تقسيم أفلاطون لأجزاء النفس كان نتيجة للتقسيم الثلاثى للدولة ، أى أن علم النفس عنده مبنى على طريقة تركيب الدولة ، لا العكس (٤) . ويذهب « فارنجنجت » إلى أبعد

(١) المرجع المذكور من قبل ، ص ٤٧٥ .

(٢) المجلد الثانى ، ص ٢٠٧ .

(٣) انظر : تسيلر ، المرجع المذكور من قبل ، ص ٤٧٥ ، و ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) T.A. Sinclair: A History of Greek Political Thought, (Routledge and Kegan Paul), 1959, p. 153.

من ذلك ، فىرى أن علاقة السيد بالعبد ، التى كانت أخص مميزات تفكير أفلاطون الاجتماعى والسياسى ، تتحكم فى المجال النفسى ، إذ أن النفس تدبر الجسم وتحكمه وتسوده ، فهى له بمثابة السيد للعبد (١) ، بل أن هذه العلاقة تتحكم فى مذهب أفلاطون بأسره ، وتنعكس على تقسيماته لمجالات الكون المختلفة .

هذا المثل واضح الدلالة بالنسبة الى ما نقصده : فالتفسير الميتافيزيقى ، الذى يرجع السياسة ذاتها الى أفكار نظرية خالصة ، يبدو أقرب الى تعاليم الفيلسوف نفسه ، إذ أن كل فيلسوف ، ولا سيما أفلاطون ، يود أن تبدو تعاليمه مجرد آراء نظرية ابتدعها ذهنه وحده ، وليس لها من أصل سوى قدرته الخلاقة الخاصة . ومن هنا فإن هؤلاء الشراح عندما يسايرونه ، ويجعلون للأفكار الميتافيزيقية المكانة الأولى فى المذهب ، يضربون الأمر كما لو كان كل شيء قد انبثق من ذهن الفيلسوف دون أية مقدمات ، ولا يقومون بأية محاولة للتعليل . صحيح أن تفسيرهم قد يبدو « أرفع » و « أنبل » ، وهو قطعاً أقرب الى ما يميل اليه الفيلسوف ذاته ، ومع ذلك فهو — على الرغم من كل ما يبدو عليه من مظاهر العمق — أقرب الى السطحية من أى تفسير آخر يحاول أن ينفذ الى ما وراء المظهر الخارجى للأمر .

وفى اعتقادى أن أى تعليل خير من عدم التعليل . فإذا كان هذا التعليل يستند الى أساس معقول ، كان دون شك أفضل من تلك التفسيرات التى تكتفى بقبول ظواهر الأمور . وحين يكتفى مؤرخ الفلسفة بالنظر الى أفكار فيلسوف معين على أنها خلق من العدم ، أو على أنها تفكير نظرى محلق فى الهواء ، بلا مقدمات أو ارتباطات ، ودون « بيئة » اجتماعية أو حتى عقلية يعيش فيها الفيلسوف ويتبادل التأثير معها ، وحين يرى فى مذهبه نتاجاً نظرياً صرفاً لا علاقة له بالعالم العينى الذى يعيش فيه ، أفاته يقدم الينا دون شك صورة ناقصة ، وربما مشوهة ، لهذه الأفكار ، ويتعد بتفسيره تماماً عن الروح العلمية كما ينبغى أن تكون .

ولا جدال فى أن محاولة التعليل والتحليل العلمى تصطدم برغبة الفيلسوف فى أن يقدم الينا مذهبه فى صورة بناء نظرى صرف . ومع ذلك

(١) B. Farrington : Greek Science, (Pelican Books), 1949. Vol. I,

فإن هذا التحليل العلمى يصل الى العوامل الخفية التى تحكم فى تفكير الفيلسوف دون أن يكون قد شعر بها - فى كثير من الأحيان - عن وعى . غفى حالة أفلاطون مثلا ، نجد أن ارتباطاته العائلية والشخصية ، التى جعلته يتصل اتصالا وثيقا بعدد من أكبر ساسة اثينا فى عصره ، وكذلك حياته الشخصية ، وأسفاره وتجاربه فى صقلية وجنوب إيطاليا - هذه العوامل كلها لابد قد أثرت فى تفكيره . فإذا وجدنا فى ذلك التفكير ذاته عناصر يمكن أرجاعها - بمجهود تحليلى بسيط - الى تلك العوامل ، فمئذئذ يصبح مثل هذا التعليل أمرا تفرضه الروح العلمية على الباحث ، على حين أن الاكتفاء بتصريحاته ومواقفه المعلنة وحدها يعد قصورا لا شك فيه . مثال ذلك أن أفلاطون يؤكد - على المستوى الميتافيزيقى - فكرة الثبات والأزلية ، ويذهب - على المستوى الأخلاقى - الى أن التغيير والكثرة شر وفساد . ومن جهة أخرى فإن لديه - على المستوى السياسى - ميلا واضحا الى النزعة المحافظة ، والى تأكيد الارتباط بين ارتفاع مكانة الدولة وبين درجة احتفاظها بقوانينها ونظمها ثابتة لا تتغير . بل أنه ليذهب الى أن تغير الأساليب والأوزان الشعرية والمقامات الموسيقية يؤدى الى فساد الدولة ذاتها . ليس لنا الحق ، فى هذه الحالة ، فى القول بوجود ارتباط بين الجانبين العلمى والنظرى فى تفكير الفيلسوف ؟ الى يكون الأقرب الى الروح العلمية - التى تنزع الى جمع أكبر عدد من الظواهر تحت قانون واحد أو تفسير واحد - أن نقول أن تأكيد الثبات والأزلية والواحدية على المستوى النظرى يرتبط ارتباطا وثيقا بالرغبة فى المحافظة على ثبات القوانين ووحدها ، والحيولة دون حدوث تغير مصلى المستوى السياسى والعلمى ؟ أو لتساءل بعبارة أخرى : أيهما أقرب الى الروح العلمية الصحيحة : ذلك الشارح الذى يرى . كلا من هذه الظواهر منفصلة عن الأخرى ، أم ذلك الذى يحاول الربط بينها ، فيرجع الأفكار النظرية الى الاتجاهات العملية الواضحة لدى الفيلسوف ؟ ليس الغرض الأخير ، على الأقل ، وجهة نظر اجتهدانية تستحق البحث والاحترام ، واحتمالا مرجحا ينبغى أن يؤخذ بعين الاعتبار ؟

ونستطيع أن نمضى أبعد من ذلك فى إيضاح ما نرمى اليه ، فنقول أن أفلاطون ذاته ، وإن كان - مثل معظم الفلاسفة - يفضل التفسير النظرى للبحث لأرائه الفلسفية ، قد أقدم إلينا ، ربما دون أن يشعر ، مثلا رائعا يمكن الاستشهاد به للتدليل على الفكرة السابقة . فهو فى نهاية الكتاب الخامس وبداية السادس من المحاور يعزف الفلسفة بأنها البحث فى

الوجود الثابت الذى لا يتغير ، وبأنها معرفة الحقائق الأزلية لا الصور المتغيرة للأشياء . وهذا ، بطبيعة الحال ، هو التعريف الكلاسيكى الذى يستند اليه جميع أنصار الاتجاه النظرى البحث فى الفلسفة . ومع ذلك فإن السياق الذى يرد فيه هذا التعريف لا يدع مجالاً للشك فى أن الاعتبارات العملية هى أساس تعريفه هذا . ذلك لأنه كان فى صدد شرح رأيه القائل أن الفلاسفة هم أصلح الناس للحكم ، وكان تعريفه السابق للفلسفة مرتبطاً بهذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً . ولكنه لم يقتصر على التبرير النظرى للبحث لهذا التعريف ، وإنما أوضح مبرراته العملية على نحو قاطع بعد تقديمه مباشرة : « فهو فى مستهل الكتاب السادس يقول أن من الواجب اختيار حراس الدولة » من بين أولئك الذين يتبين أنهم قادرون على حفظ القوانين والنظم فى المجتمع » . (٤٨٤) . وبذلك يكون الاتجاه الحقيقى لتسلسل تفكيره هو : أن المجتمع الذى ادعوا اليه مجتمع محافظ يثبت نظمه ويتجنب تغيير قوانينه . وإذا فمن الواجب أن يحكم هذا المجتمع فيلسوف ، لأن الفلسفة تهتم بالوجه الأزلى الثابت للأشياء ، أى أن الفلسفة تأبى التغير مثلما أن المجتمع الذى ادعوا اليه ينبغي ألا يكون متغيراً . وهكذا يظهر بوضوح أن اهتمام الفلسفة بما هو أزلى وثابت ، وبالحقيقة اللامتغيرة ، إنما يرتبط فى ذهن أفلاطون ذاته بالنظرة المحافظة التى ترمى إلى الإبقاء على ثبات قوانين المجتمع وحمايتها من التغير . ومن الجائز أن يحاول البعض إنكار وجود هذا الارتباط فى ذهن أفلاطون ، ولكن التعاقب المباشر للمطلبين ، النظرى والعملى ، فى النص الذى أشرنا اليه الآن ، هو فى ذاته رد حاسم على دعاة الفصل بين الوجه العلمى والوجه النظرى فى تفكير الفيلسوف .

٤ - الاستنتاج :

تكشف لنا المناقشات السابقة عن حقيقة على جانب كبير من الأهمية . ذلك لأن التقابل بين التفسير الفردى والاجتماعى ، أو التفسير النظرى والعملى ، إنما هو فى حقيقته اختلاف فى « مستويات » التفسير : أى اختلافاً بين المستوى الظاهر لأقوال الفيلسوف الصريحة ، كما يود أن تعرض على قرائه ، وبين المستوى الأكثر خفاءً للعوامل المتحركة فى تفكير الفيلسوف ، والتى قد يكون الفيلسوف شاعراً بها ، أو ببعضها ، وقد لا يكون . والمستوى الأخير أقرب إلى الطابع العلمى ، دون شك ، من الأول . صحيح أن التفسيرات فيه قد تخطئ ، وقد لا تكون منطبقة كل الانطباق ، أو قد تكون مبالغاً فيها ، ولكن هذا راجع إلى أن المهمة التى

يتأخذها أصحاب هذا النوع من التفسير على عاتقهم أشق من مهمة أصحاب النوع الأول ، الذين يكتفون بموقف الفيلسوف ذاته وبتصريحاته الظاهرة .

والحق إن النتيجة التي توصلنا إليها مناقشتنا السابقة بأسرها هي أن من المستحيل أن نفصل ، في محاورة كالجمهورية ، بين الجانب النظرى والجانب العملى في تفكير الفيلسوف ، أو أن نصور أفكار الفيلسوف على أنها نبات شيطاني لا جذور له إلا في التربة الدهنية الخاصة للفيلسوف نفسه . ففي المحاورة نجد تعاقبا رائعا بين أشد الأبحاث النظرية تجريدا ، وبين أقرب المناقشات إلى الطابع العملى . وفيها يمتزج التفكير الخيالي المسرف بالوصف الواقعى الدقيق امتزاجا لا نظير له . وفيها تعالج الميتافيزيقا والأخلاق والسياسة والفن جنباً إلى جنب ، دون أن يشعر المرء بأية صعوبة في الانتقال من أحد هذه الموضوعات إلى الآخر .

إن الأمر المؤكد هو أن المحاورة تتجاوز التصنيفات المألوفة إلى أخلاق أو اجتماع أو سياسة أو ميتافيزيقا . فأفلاطون يرفع فيها كل حد فاصل بين البحث النظرى والبحث والبحث العملى والاجتماعى والسياسى . وإذا كان تصنيف المحاورة أو تحديد موضوعها يعد اليوم مشكلة ، فما ذلك إلا لأن هذه التقسيمات المصطنعة قد أصبحت جزءاً من كيانتنا الدهنى . أما أفلاطون ، فيقدم إلينا في هذه المحاورة درساً بليفاً ، هو أن الإنسان وحدة لا تنقسم ، وأن الفصل بين الأوجه النظرية والأوجه العملية للفلسفة هو على الدوام فصل مصطنع . ولا جدال في أن هذا الدرس موجه ، أساساً ، إلى أصحاب الاتجاهات المثالية في الفلسفة ، الذين يصرون على النظر إلى الفكر على أنه مملكة قائمة بذاتها ، لها قوانينها الخاصة التي لا تخضع إلا لمنطقها الداخلى — مملكة يمكن أن تؤثر في الجانب العملى عن بعد ، ولكنها لا يمكن أن تتأثر به . إلى هؤلاء يعطى أفلاطون — ربما دون أن يشعر — درساً بليفاً في محاورة الجمهورية . وأقول إن الدرس يبلغ لأن أفلاطون ذاته هو أبو المثالية ، وهو رائد المثاليين وملهمهم في كل عصر . ومع ذلك فقد كان هو ذاته الذى قدم إلينا في محاورته الكبرى هذه عملاً متكاملًا يتجاوز الفواصل بين الميدان النظرى والعملى ، ويتخطى الحدود بين النظرة الواقعية والنظرة المثالية إلى الأمور . ولعل محاورته كانت مثلاً مبكراً ، سحيق القدم ، من أمثلة « وحدة المعرفة » التي أصبحت في عصرنا هذا هدفاً بعيد النال . وهى على أية حال تمثل نمطاً من التفكير الفلسفى المتعدد الجوانب ، قد يكون بحق هو النمط الجدير باهتمام العقل الإنسانى .

الأفكار السياسية

لا بد لنا ، قبل أن نشرع في بحث أفكار أفلاطون السياسية كما تكشف عنها محاورة الجمهورية ، أن ننزع من أذهاننا تلك الصورة الشائعة لأفلاطون ، التي يتمثل فيها مفكرا نظريا بحثا يردى الأمور العملية ويرفع عنها ، ويخلق بفكره في عالم لا يعد عالمنا الواقعي هذا الا ظلا أو انعكاسا باهتا له . ومن المؤكد أن أفلاطون ذاته قد أسهم بدور كبير في رسم هذه الصورة ، أو في نسج هذه الأسطورة ، إذ أنه كان ، على ما يبدو ، يفضل أن يتمثل للناس على هذا النحو . ومع ذلك فقد كان في حياته يسلك مسلكا مختلفا كل الاختلاف ، بل أنه في كتاباته ذاتها كان يعبر من آن لآخر عن حقيقته (كما في الرسالة السابعة مثلا) ويناقض بذلك تلك الصورة المجردة التي يرسمها لنفسه من خلال معظم محاوراته .

ومن أهم عناصر هذه الصورة الشائعة - التي ينبغي كما قلنا أن نتخلى عنها إذا شئنا أن نفهم أفلاطون على حقيقته - القول أنه كان مفكرا تأمليا يردى عالم السياسة أو يجعل له المكانة الدنيا في مذهبه . فافلاطون لم يكن مفكرا نظريا خالصا ، ولم يكن ذا خبرة ضئيلة في ميدان السياسة العملية ، وإنما كان اهتمامه بالسياسة يعادل على الأقل اهتمامه بالموضوعات النظرية المجردة . ومن المؤكد أنه ، في محاورة الجمهورية ، كان أكثر اهتماما بالجانب العملي في عمومها ، (وهو الجانب الذي تعد السياسة وجها من أوجهه) منه بالجانب النظري أو الميتافيزيقي للبحث ، ففي هذه المحاورة تنعكس بوضوح تلك الخبرات الواسعة التي

اكتسبها أفلاطون خلال حياته ، أو استمدّها من أقاربه وأصدقائه السياسيين ، أو من رحلاته العديدة . وقد استطاع ، بفضل هذه الخبرات جميعا ، وبفضل قدرته الذهنية التركيبية ، أن يجمع كل العناصر التي مرت به ، أو التي بلغت عن طرق الرواية والسماع ، في كل موحد ، ويكون منها « نظرية » بالمعنى الحديث لهذه الكلمة .

النظرية السياسية عند أفلاطون :

يتفق عدد كبير من شراح أفلاطون على أن هذا الفيلسوف كان صاحب أول نظرية اجتماعية وتاريخية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي . فهو لم يقتصر على وصف وقائع تطور المجتمعات على أساس خبراته ومعلوماته الخاصة ، وإنما حاول أن يتعمق من وراء الوقائع إلى القاعدة أو القانون العام ، ومن وراء الوصف إلى التعليل والتفسير .

ولعل خير شهادة نستطيع أن نأتي بها في هذا الصدد هي شهادة خصوم أفلاطون ، أعني أولئك الشراح الذين يتخذون منه موقفا نقديا عنيفا ، وربما تطرفوا إلى حد التنبيه إلى العناصر السلبية وحدها ، واغفال كل عنصر إيجابي في كتاباته . فعؤوخ العلم الكبير « جورج سارتون » يرى أن تقسيم أفلاطون للدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية والبيجارية وديمقراطية وطغيان ، يمثل بخشا قيما في علم الاجتماع ، يسمح لنا بأن نعد أفلاطون أول عالم في الاجتماع ، وأول باحث في التاريخ الدستوري (١) . ذلك لأن أفلاطون لو كان قد اقتصر على عرض هذه الدساتير لما كان عالما اجتماعيا بالمعنى الصحيح ، بل لكان باحثا وصفيا فحسب . غير أنه أضاف إلى ذلك مسألة على أعظم جانب من الأهمية ، هي أن هذه الدساتير تتعاقب بهذا الترتيب ، وينتقل كل منها إلى الآخر حتى يكمل الجميع دورة كاملة ، ثم يبدأ التعاقب مرة أخرى من جديد . هذا التأكيد لوجود ترتيب معين للدساتير ، ينطوي على نظرية معينة في تطور المجتمعات ، إذ أن أفلاطون بشرح الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال من دستور إلى آخر ، فيبين مثلا كيف أن الديمقراطية المفروطة ، التي تصل إلى حد الفوضى ، تؤدي إلى رد فعل عكسي هو قيام دولة الطغيان . فهو إذن كان مفكرا نظريا سياسيا بالمعنى الحديث لهذه الكلمة .

(١) انظر : تاريخ العلم . المجلد الأول . ص ٤١٤ .

ويلذهب « كارل بوبر » الى أبعد من ذلك ، فيقول : « كان أفلاطون واحدا من أوائل العلماء الاجتماعيين ، وكان دون شك أقواهم تأثيرا . ولا جدال في أنه كان عالم اجتماع بالمعنى الذى أصبح به هذا اللفظ . مفهومنا عند كونت ومل دسبنسر ، أى أنه طبق منهجه المثالى بنجاح على تحليل حياة الانسان الاجتماعية وقوانين تطورها ، فضلا من قوانين وشروط استقرارها (١) » . فافلاطون كان فى رأيه يهدف الى وضع نظام للفترات التاريخية التى يحكمها قانون التطور ، وأكد أن المحرك الأول للتغير الاجتماعى (أى « للدناميكا الاجتماعية ») هو الصراع الداخلى فى الطبقة الحاكمة ، أى هو صراع المصالح ، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام (٢) .

والواقع أن أفلاطون كان صريحا فى تحديدده لطبيعة العوامل التى تؤدي الى الشقاق فى الدولة ، وبالتالي الى التغيرات والثورات السياسية . فهو يقول : « ان الفرقة بين الناس انما ترجع الى أنهم ، فى المجتمع ، لا يستخدمون كلمات : ملكى ، وليس ملكى ، وملك غيرى ، وليس ملك غيرى ، بالنسبة الى أشياء واحدة ... وعلى ذلك فاصح الدول هى تلك التى يستخدم فيها أكبر عدد من المواطنين هذه الكلمات بمعنى واحد ، وبالنسبة الى أشياء واحدة ... ومثل هذه الدولة أشبه ما تكون بفرد واحد . » (٤٢) . فهناك اذن ادراك واضح لتأثير العوامل الاقتصادية فى تغيير مجرى الحياة السياسية . ويعلق « ونسبير » على أمثال هذه النصوص التى تتكرر فى المحاوراة ، بقوله : « ينبغى أن نعترف بأنها لحظة تاريخية عظيمة تلك التى يصوغ فيها مفكر أمورا معينة بمثل هذا الوضوح القاطع . انها للحظة تاريخية عظيمة تلك التى يدرك فيها فيلسوف أن الأمور التى تؤدي الى تفرقة البشر مبنية الى حد بعيد على الاقتصاد وعلى الممتلكات . وعلى الرغم من أن الحلول التى أشار بها أفلاطون لا تطبق الا على الطبقة الحاكمة ، فان مما له أهميته العظمى أن يدرك مفكر أن الانسجام والوثام فى المجتمع يتوقف على الاتفاق حول ماهو ملكى وما ليس ملكى . وانه لا مفر عظيم الأهمية أن يدرك باحث تحليلي فى المجتمع لأول مرة بوضوح كامل ، الفكرة القائلة ان الانقسامات الاجتماعية نتيجة للملكية الخاصة والفردية ، ويعبر عن هذه الفكرة

(١) Karl Popper : The Open Society and its Enemies. (Routledge and Kegan Paul), 4th Edition (Revised) 1962. Vol. I, p. 35.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠ - ٤٦ .

بوضوح . وعلى الرغم من أن فكرة إلغاء الملكية الخاصة كانت عند أفلاطون موجهة بالفعل نحو طبقة « الحراس » وحدها ، ولم يكن يقصد منها إلا المحافظة على الإلجارية ، فقد ظلت مع ذلك ، طوال التاريخ ، حافزا هاما للتفكير في المجتمع ، ودافعا هائلا إلى إلغاء الفوارق الاقتصادية التي يركز عليها الصراع بين الطبقات (١) .

ومع ذلك ، فهناك حقيقة هامة ينبغي أن ننتبه إليها ونحن ننسب إلى أفلاطون كل هذا الفضل : فهو لم يكن يصف قانون التغير وأسبابه بمثل هذه الدقة لكي يساعد على تحقيق هذا التغير ، كما يميل المفكر التقدمي في العصر الحديث إلى أن يفعل ، وإنما كان هدفه من كثيف هذا القانون هو إيقاف هذا التغير وثبيت الأوضاع وتحقيق ما يسميه « بالاستقرار » . فأفضل حالات المجتمع في نظره ليست تلك الحالة التي يكون المجتمع فيها متصفا بالفاعلية والنشاط والرغبة في التجديد المستمر ، وإنما هي تلك الحالة التي يكون فيها ثابتا مستقرا ، وتظل الأوضاع فيه على ما هي عليه . تلك هي الحالة المثلى للمجتمع في رأي أفلاطون . ويمكن القول أن فلسفته بأسرها - سواء في جوانبها العملية والنظرية - كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الثبات والاستقرار هذه ، وكانت كلها تبريرا عقليا لها . فطريقة التعليم في الدولة المثلى ، وطريقة الحكم ، ووضع طبقة الحراس فيها ، والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطبق على الحكام - كل هذه وسائل لتحقيق الثبات والاستقرار في المجتمع ، والقضاء على كل تغير . بل إن فلسفته النظرية بدورها تتجه إلى نفس الهدف : ففي مجال الأخلاق ينظر إلى الخير على أنه « كل ما يحفظ » ، وإلى الشر على أنه « كل ما يدمر أو يفسد » (٦.٨) . وفي مجال الميتافيزيقا ، نجد أن الصفات التي نسيها إلى المثل هي صفات الثبات والوحدة والسكون ، على حين أن الأشياء المتغيرة لا تمثل إلا الوجه الخداع للعالم ، ولا توصل إلى أية معرفة حقيقية . وبالاختصار ، فإن تفكير أفلاطون كان في جميع المجالات يتجه إلى إيقاف التحول وإلغاء التطور ، ويبدو كأن هناك أوضاعا أخرى لديه كانت مهددة بأن تعصف بها رياح التغير ، وأنه أراد أن يوقف سير الأحداث نحو غابات لا تتلاءم مع ما كان بطبيعته ميلا إليه ، فأتى بهذا البناء الضخم من الأفكار لكي يبرر به « الاستقرار » الذي كان يحمل به ، ويحول دون حدوث تلك النتائج غير المأمونة التي قد تسفر عنها حركة التطور .

ولقد كان المحور الذى دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية فى محاورة الجمهورية هو فكرة « العدالة » . فالنظريات السياسية المختلفة تعالج فى إطار هذه الفكرة ، والمواقف والاتجاهات المتباينة تعرض فى صورة تعريفات مختلفة للفظ العدالة . والخيط الجامع بين الأجزاء المختلفة للمحاضرة ، هو هذا السعى المتدرج الى إيجاد تعريف سليم للعدالة .

ومع ذلك ، فلم تكن فكرة العدالة مجرد وسيلة ابتدعها أفلاطون لبعث الوحدة بين أجزاء المحاضرة ، أو نغمة درامية كررها لكى يضمن التماسك بين أجزائها ، بل أن مفهوم العدالة كان له من الأهمية ما يبرر اتخاذ محورا حقيقيا للبحث السياسى فى المحاضرة . فكلمة العدالة كانت ، فى نظر اليونانى القديم ، تضم فى داخلها عددا كبيرا من المعانى ، التى تكاد تشمل ميدانى الأخلاق والسياسة بأسرها . والعدل هو الذى يتصف بتلك المجموعة من الفضائل ، التى يتسنى بها تنظيم الحياة البشرية ، الخاصة والعامة ، على أفضل نحو . واذن ، فقد كانت مواقف الفلاسفة تتحدد تبعا لطريقة إجابتهم عن هذا السؤال الرئيسى المتعلق بطبيعة العدالة . فاذا كانوا من المحافظين ، اتجهوا الى الربط بين معنى العدالة ومعنى الأزلية والثبات والالوهية ، واذا كانوا ذوى نزعة ثورية ديمقراطية ، اتجهوا الى الدفاع عن المفهوم النسبى للتغير للعدالة . وعلى أساس هذا الإزدواج فهم هذه الفكرة الرئيسية ، يتحدد الموقف الكامل للفيلسوف فى مسائر المجالات .

وليس من الصعب أن يدرك المرء أن الخصومة الأساسية بين سقراط والسفسطائيين ، على النحو الذى عرضت به فى كثير من محاورات أفلاطون ، وضمنها محاورة الجمهورية ، ترتد أساسا الى هذا الخلاف الأساسى حول طبيعة العدالة . فالسفسطائيون من أنصار التغير والحركة والنسبية . وهم لا يؤمنون بما هو أزلى ثابت . أما سقراط فهو أشد أنصار الثبات والاستقرار تحمسا . وإذا كان هذا الصراع الحاد بين السفسطائيين وسقراط (أو بينهم وبين أفلاطون) قد عرض فى كثير من الأحيان فى صورة صراع نظرى حول « الحقيقة » وهل ينبغى أن تكون أزلية أم متغيرة ، فمن اليسير أن يدرك المرء ، من وراء هذا الخلاف النظرى ، خلافا آخر عمليا ، أو سياسيا ، كان فى حقيقة الأمر أعظم جذورا منه . وأعنى به : هل ينبغى أن ننظر الى القوانين المتحركة فى المجتمع البشرى على أنها قوانين ثابتة أم قوانين متغيرة ؟ وهل النظام السائد فى العلاقات بين البشر أزلى لا يمكن تغييره ، أم أن هذا النظام قابل للتغير لانه من صنع البشر أنفسهم ، يرتبط بتاريخهم الفعلى ، لا بأية سلطة تعلو على الطبيعة ؟

لقد كان أفلاطون ، دون شك ، من أنصار الرأى الأول . بل انه لم يقتصر على القول ان نظام العلاقات الانسانية لا يمكن تغييره ، وانما ذهب الى أبعد من ذلك ، فأكد أن هذا النظام « لا يصح » تغييره : فالثبات ليس امرا واقعا فحسب ، وانما هو واجب أيضا ، وهو الحالة المثلى التى ينبغى ان يتجه الى تحقيقها كل مجتمع انسانى .

ولا جدال فى أن أفلاطون ، بوصفه خصما سياسيا للاتجاهات الداعية الى التغير ، لم يعرض آراء اصحاب هذه الاتجاهات على النحو الذى كانوا هم انفسهم خليقين بأن يعرضوها به . فهو يستخدم قدرته الفنية الهائلة فى اعطاء القارئ صورة لخصومة كفيفة بأن تجعلهم بالفعل اناسا بغيضين الى نفس كل شخص محب للحقيقة والعدالة . فالفلسطائى ، فى نظره ، لا يدعو الى التغير فحسب ، وانما هو ينكر كل حقيقة ومعرفة . ودعوته ذاتها تصور بانها دعوة الى الانحلال والى القضاء على كل القيم — أى الى تغليب الظلم على العدل ، والدفاع عن حكم القوة الفاشية ، واحتقار سلطة العقل .

ففى الكتاب الأول من محاوراة الجمهورية ، ينجح أفلاطون فى السخرية من التعريف الذى تقدم به ثراسيماخوس للعدالة ، وفى تصوير هذا التعريف بأنه متهافت لا يصمد أمام النقد . ومع ذلك فان قليلا من التفكير كفيف بأن يثبت لنا أن هذا التعريف ليس ضعيفا وليس متهافتا الى هذا الحد . فماذا يقول ثراسيماخوس ؟ انه يبدأ بأن يقدم نظرية عامة هى أن « العدالة ليست الا صالح الأقوى » . (٣٣٨) ثم يفصل هذه النظرية فيقول : « فى كل حالة تضع الحكومة القوانين لصالحها : فالديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية ، والملكية تجعلها ملكية ، وهكذا الحال فى الأنواع الأخرى . وبعد سن هذه القوانين ، تعلن الحكومات أن ما هو مشروع عادل بالنسبة الى رعاياها انما هو ما فيه صالحها هى ذاتها ، وتعاقب من يخالف ذلك على أنه خارج على القانون والعدالة . فهذا اذن ما أعنيه : فللعدالة فى جميع الدول معنى واحد ، هو صالح الحكم القائم . ولما كان المفروض ضرورة هو أن الحكومة هى الأقوى ، فالنتيجة الوحيدة المعقولة هى أن مبدأ العدالة واحد فى كل شيء ، وهو صالح الأقوى » . (٣٣٨ — ٣٣٩) .

ولقد أدرك بعض الشراح ما فى هذه النظرية من طابع ثورى ، ونهبوا الى أنها تعبر ، بطريقة فيها شيء من البساطة او السذاجة ، عن مواقف ظهرت بوضوح فى مذاهب سياسية حديثة . ففى رأى أحد الباحثين المتعمقين أن هذه النظرية تكون الاطار العام الذى تدور حوله نظريات

أخرى أحدث عهدا ، وأكثر تعقيدا ، في طبيعة القانون ، وهى النظريات القائلة أن « المفاهيم الأخلاقية والنظم القانونية ، بقدر ما تدعى أن لها الزمما خلقيا ، ليست الا ظواهر ثانوية مصاحبة ، وتعبيرات ومظاهر لقوى اقتصادية أو اجتماعية تؤكد نفسها بالفعل في الدولة » (١) . وهو يقرب بين هذا الموقف وبين الماركسية « التى ترى أن هناك قانونا بورجوازيا وقانونا بروليناريا ، تبعا لسيادة هذه الطبقة أو تلك » . ومعنى هذه النظريات هو أن « القانون ، فيما يدعيه لنفسه من عنصر أخلاقى ، أى بالاختصار ما نسميه بالعدالة ، انما هو حصيلة الجهد الذى يبذل للمحافظة على امتياز حاضر أو مستقبل ، أو لتأكيد وتبريره شرعيا ، وذلك بتحويل هذا الامتياز الى قيمة أخلاقية . فما هو الا مؤثر جهاز لقياس الضغط ، يسجل ضغط القوى الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية » (٢) .

وفي اعتقادى أن هناك حقيقتين أساسيتين ينبغى أن تستقرا في أذهاننا ونجنح بصدد هذه النظرية السفسطائية السياسية ، التى هى القطب المضاد لنظرية افلاطون : الأولى هى أن هذه النظرية تقدم على انها تعبير عما هو كائن ، لا عما ينبغى أن يكون . فهى نظرية تصف الأمر الواقع ، وهو أن كل حكم قائم بالفعل انما يعبر عن صالح الفئة القوية في المجتمع . وليس هناك تعارض بين الاعتراف بهذا الأمر الواقع ، وبين الدعوة الى وجهة النظر المضادة في مجال ما ينبغى أن يكون . أبنى أن في استطاعة المفكر أن يعترف بأن الحكومات القائمة فعلا تعبر عن مصالح الأقوياء ، ويدعو في الوقت ذاته الى وضع مخالف تكون فيه الحكومات تعبيراً عن مبادئ أو قيم عامة ، لا عن مصالح فئة معينة . فالنظرية في هذه الحالة وصف للأوضاع القائمة بالفعل ، وهو وصف لا يستطيع المرء أن ينكر أنه دقيق حقا .

والحقيقة الثانية هى أن هذه النظرية ، مهما قيل عنها ، تفتح الباب على مصراعيه لتغيير أية أوضاع قائمة . ففي ظل هذه النظرية وحدها يكون تغيير نظم الحكم أمرا طبيعيا ، من الوجهة النظرية ، اذا لم تعد هذه النظم ملائمة لن تطبيق عليهم . أما النظرية المضادة ، التى تجعل العدالة معنى أوليا ، لا مجرد عرف أو اصطلاح تواضع عليه الناس في مجتمع معين ، ففيها يصبح تغيير الأوضاع أمرا مستحيلا . ومن هنا كان

(١) P. Lachize-Rey : op. cit., p. 45.

(٢) نفس الموضع .

السفسطائيون ، في الغالب ، من انصار الحكم الديمقراطي الذي يعد التغير حقيقة أساسية ، على حين أن أفلاطون كان عدوا لدودا للديمقراطية ، وكان من الانصار المتحمسين للأليجارية ، بما فيها من دعوة الى استقرار الأوضاع القائمة والمحافظة عليها .

ولو أمعنا الفكر في التعريف الذي يقدمه أفلاطون للعدالة ، لوجدناه يرتبط أوثق الارتباط بفكرة المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة أو تجميدها . فهو في الكتاب الرابع من المحاور يصل ، بعد مناقشة طويلة ، الى الصيغة التي كانت أبحاثه السابقة كلها تمهيدا لها ، فيقول أن « أعظم أسباب كمال الدولة هو تلك الفضيلة التي تجعل كلا من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدي عمله ، دون أن يتدخل في عمل غيره (٤٣٣) . ومن جهة أخرى فإن « المبدأ الذي ينبغي أن يتمسكوا به (أي الحكام) في أحكامهم على الدوام .. هو المبدأ القائل أن أحدا لا ينبغي أن يعتدى على ما يمتلكه الغير أو يحرم مما يمتلكه هو » . (٤٣٣) . وفي نفس الموضع يقول أن « العدالة إنما هي أن يمتلك المرء ما ينتمى فعلا اليه ، ويؤدي الوظيفة الخاصة به » . وبعد قليل يؤكد أن « التعدي على وظائف الغير ، والخلط بين الطبقات الثلاث ، يجر على الدولة أَوْخَم العواقب ، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب إذا عد ذلك جريمة .. فهذا إذن هو الظلم . أما إذا اقتصر كل من الطوائف الثلاث : الصناع والمحاربين والحكام ، على مجالها الخاص ، وتولت كل منها العمل الذي يلائمها في الدولة ، فهذا عكس ما قلناه الآن ، أي هو العدل » . (٤٣٤) . ثم يريد موقفه وضوحا بعد قليل ، فيقول : « لقد كانت تلك الصورة البسيطة للعدالة .. هي ذلك النظام البديع الذي ينبغي بمقتضاه لمن ولد ليكون حذاء أن يقتصر على صناعة الأحذية ، ولمن ولد ليكون نجارا أن يقتصر على النجارة ، وبالمثل في بقية الصناعات » (٤٤٣) . وهو يكرر هذه الفكرة ذاتها في موضع آخر فيقول : « لهذا كان من خصائص دولتنا وحدها أن الحذاء فيها حذاء فحسب ، وليس ملاحا في الوقت نفسه ، وأن الزارع زارع فقط ، وليس قاضيا في الوقت ذاته ، وأن الجندي جنسدى ، وليس تاجرا كذلك ، وهكذا الأمر في الجميع » . (٣٩٧) .

هذه النصوص ، التي لا تعد - على كثرتها - إلا أنموذجا لتلك الفكرة التي لم يعل أفلاطون تأكيدها في شتى مواضع هذه المحاور ، تشرح بوضوح قاطع مبدأ أفلاطون الرئيسى في ضرورة التزام كل من الطبقات الثلاث حدودها الخاصة . ولا يترك أفلاطون لنا مجالاً للشك في أن هذا المبدأ هو

عنده قوام العدالة ، وهو بالتالى الأساس الاول فى بناء الدولة . وليس المرء بحاجة الى تفكير طويل لكى يقتنع بان هذا المبدأ انما هو دفاع عن الجمود والتجبر الطبقي ، وللتقسيم القاطع بين الطبقات بحيث تلتزم كل طبقة حدودها الخاصة ولا تحاول التطلع الى غيرها . ومن الواجب أن نتذكر أن الخطورة الكبرى ، فى نظر أفلاطون ، لا تتمثل فى تطلع شخص من طبقة معينة الى أعمال أخرى تنتمى الى نفس الطبقة ، كان يتطلع الفلاح الى عمل راعى الغنم ، أو الحداد الى عمل التجار ، فهذا شيء ، وأن لم يكن مرغوباً فيه ، لا يؤدي الى الحاق ضرر كبير ببناء الدولة . غير أن التوازن يختل ، والاستقرار يضيع ، اذا لم يلتزم الناس طبقاتهم ، وحاول صانع الفخار أن يقوم بعمل الجندي أو الحاكم (٤٣٤) .

ولقد وردت لدى أفلاطون ، عند حديثه عن الطبقات الثلاث ، أقوال قد يفهم منها أنه يعترف بنوع من الحرية الاجتماعية ، ويسمح لأبناء الصناع ، مثلاً ، بأن يكونوا جنوداً ، بل حكماً ، اذا توافرت فيهم الشروط اللازمة . وبالفعل ذهب بعض الشراح ، مثل تيلور ، الى أن أفلاطون لا يقول بنظام الطبقات المقفلة (caste) الذى يقضى بأن يظل الفرد ملتزماً بنفس الطبقة التى ولد فيها ، دون أن يستطيع الارتفاع عنها . فافلاطون فى رأيه يضع استثناءات هامة لهذه القاعدة ، إذ أن سلوك الفرد يراقب باستمرار ، لكى يتقرر ان كانت مكانته تستهبط أو ترتفع تبعاً لقيمه الكامنة ، أى أن ميلاد الفرد ليس هو العامل الوحيد المتحكم فى تحديد مكانته فى المجتمع . ومن ذلك يستنتج « تيلوز » أن دفاع أفلاطون عن نظام « المهنة المفتوحة » open career » يعنى القضاء التام على نظام الطبقات المقفلة (١) .

ومع ذلك فان هناك اعتراضات عديدة تثار بسهولة فى وجه هذا الدفاع . من أهم هذه الاعتراضات السؤال عن الوسيلة العملية التى يمكن أن تتحقق بها هذه الحرية الاجتماعية . فمراقبة الفرد باستمرار ، من أجل معرفة مدى صلاحيته للانتقال الى طبقة أعلى ، يعنى أن تحول الدولة بأسرها الى جهاز هائل للرقابة ، بل إن الرقابة ستصبح هى المهمة الرئيسية للدولة . ومع ذلك فلا يمكن أن يؤدي هذا العمل بأى قدر من الدقة ، لسببين ، أولهما أن الرقباء أنفسهم ينبغي أن يراقبوا ، وثانيهما أن من يراقب ينبغي أن يكون لديه المعيار أو المقياس الذى يقيس على أساسه الأفراد ويحدد مدى جدارتهم بالتقدم أو استحقاقهم للهبوط ، ومثل هذا المعيار لا يمكن أن يملكه فى الدولة الا فئة محدودة جداً ، ستعجز حتماً عن

(١) A.E. Taylor : Plato, the Man and his Work, p. 275.

اجراء كل عمليات الاختبار اللازمة على جميع المواطنين ، وهى الاختبارات
التي ينبغي أن تكون على أكبر قدر من الدقة لكي يكون حكمهم — الذي
يقرر تبعاً له مصير كل شخص — صحيحاً .

ومما له دلالة الواضحة أن أفلاطون نظر الى رأيه في تقسيم الطبقات
على أنه أكذوبة ، وذهب الى أن مهمة الحاكم هي أن يقنع الناس
« بأسطورة » معادن الناس ، وهى الأسطورة التي تقول ان بعض الناس وند
من معدن الذهب ، وبعضهم من معدن الفضة ، والبعض الآخر من معدن
الحديد أو النحاس (٤١٥) . فإذا كان هذا التقسيم أسطورة وأكذوبة ،
فمعنى ذلك أنه لا يعبر عن حقيقة الأشياء ، وإنما هو حيلة يفرضاها الحكام
على الناس ليضمنوا خضوعهم ، واكتفاءهم بالطبقة التي تحدد لهم (١) .

وعلى أية حال فهناك نصوص أخرى تثبت أن أفلاطون ، حين قال
بإمكان انتقال الفرد من طبقة الى طبقة أخرى ، لم يكن يعنى هذا الانتقال
جدياً ، وإنما كان يؤمن بأن الصفات الشخصية تورث من الآباء الى الأبناء ،
أى أن أبناء الطبقات الدنيا يظلون في الأغلب مثل آبائهم ، وأبناء الملوك
يظلون أيضاً ذوي طبيعة ملكية . وهناك نص واضح الدلالة في هذا
العدد — وإن لم يكن مستمداً من محاوراة الجمهورية — هو ذلك الذي
يقول فيه : « كثيراً ما يكون الملك ابن ملك ، أو الشخص الصالح أو النبيل
ابن لسيد صالح أو نبيل ، وكذلك الحال في ذرية كل نوع ، حسب المجرى
المنتظم للطبيعة » . (كراتيلوس ، ٣٩٤) . ولو نظرنا الى أمثال هذه
النصوص في السياق العام لحياة أفلاطون وتفكيره ، لوجدنا أنها هي
التي تعبر — على الأرجح — عن اتجاهه الحقيقي : ذلك لأن أفلاطون كان
أرستقراطي الأسرة والنشأة والتفكير . والاعتقاد بورثة الصفات الشخصية
شائع عند معظم أصحاب النزعة الأرستقراطية ، على حين أن غير

(١) يشير إميل برهيه الى الرأي القائل بشيوع فكرة الطبقات الإجتماعية الثلاث في كل
الشعوب ذات الأصل الهند أوروبي . وهو يذهب الى أن أفلاطون يمرض هذه الفكرة في
الكتابين الثاني والثالث من الجمهورية كما لو كانت ابتداءاً عقلياً مبنيهاً على مبدأ التخصيص
في المهن ، ولكن من الممكن أن يكون عقل أفلاطون قد تأثر بالتراث القديم . وما يذهب
على ذلك في رأيه أن أسطورة معادن الناس ، التي عرضها في الكتاب الثالث ، مشابهة
لعدد كبير من الأساطير الفارسية الهندية واليونانية ، وهى الأساطير التي تجعل من امتلاك
الذهب الإلهي ضماناً للملكية من اصطفته الآلهة . انظر :

E. Bréhier : Etudes de philosophie antique, Paris (P.U.F.) 1955, p. 54-55.

الأرستقراطيين يتجهون الى محاربة هذا الاعتقاد لأنه ، لو صح ، لكان معناه أنهم سوف يرثون من الصفات ما يتناسب مع وضعهم غير المميز ، ولأنه يسد أمامهم طريق الارتقاء .

وعلى أية حال ، فهذه هي « العدالة » عند أفلاطون : أن يلتزم كل فرد حدود الطبقة التي ينتمى إليها تبعاً لطبيعته أو تكوينه ، ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص ، أو يتطلع الى غيرها من الطبقات . ولا جدال في أن مثل هذا التحديد لمفهوم العدالة بصطدم بقوة مع معظم التعريفات الحديثة لفكرة العدالة . ذلك لأن الانسان الحديث يتجه الى الربط بقوة بين العدالة والمساواة ، على حين أن العدالة عند أفلاطون لا ترتبط بالمساواة أدنى ارتباط ، بل هي في الواقع تأكيد للمساواة . فالدولة في رأيه تكون عادلة إذا رضى الصانع والزارع بوضعه ، ولم يحاول أن يمارس عملاً « أرفع » من ذلك الذي تؤهله له طبيعته ، أى إذا اقتنع بالمساواة الطبيعية بينه وبين الآخرين . وبعبارة أخرى ، فالعدالة هي المحافظة على الفوارق بين الناس ، وليست هي السعى الى إلغاء هذه الفوارق ، كما يميل الانسان الحديث الى تفسيرها .

ولعل أفلاطون ذاته كان خير من عبر عن الفرق بين نوعي العدالة هذين : عدالة المساواة ، وعدالة اللامساواة ، حين أطلق على الأولى اسم العدالة الحسابية ، وعلى الثانية اسم العدالة الهندسية . ذلك لأن الحساب يستخدم الأعداد على نحو يؤدي الى توزيعها بالتساوي ، أما الهندسة فهي تستخدم النسب ، أى أنها توزع الأشياء وفقاً لمرتبتها ، وتحفظ الفوارق بينها . فسيادة المبدأ الهندسي في الدولة تعنى المحافظة على التميز بين الطبقات ، على حين أن سيادة المبدأ الحسابي يؤدي الى بحث الاضطراب والخلط بين مختلف فئات الناس . وبينما تؤدي الهندسة الى توزيع للنسب حسب المراتب ، فإن الحساب يسوى بين كل شيء دون تفرقة (١) . لذلك كانت العدالة الهندسية هي التي تلائم النظرة الأرستقراطية ، على حين أن العدالة الحسابية تتناسب مع المفهوم الديمقراطي للسياسة .

(١) انظر تعليق كارل بوبر على فكرة العدالة الحسابية والهندسية ، (الكتاب المذكور من قبل ، الجزء الأول ، ص ٢٤٨) . وانظر أيضا :

Farrington : Science and Politics ... p. 29.

P.-M. Schuhl : Essai sur la formation ... p. 376 : وكذلك :

وبفكرة العدالة الهندسية ، أو عدالة اللامساواة هذه ، تكتمل عناصر النظرية السياسية عند أفلاطون ، كما عرضها في محاوراة الجمهورية ، ويتحدد الإطار النظري العام الذى يمكن أن ترد إليه كل أفكاره التطبيقية أو الجزئية في مجال السياسة . وسوف يتضح لنا ، من دراستنا التالية لبعض الأفكار التطبيقية الرئيسية ، أن هذه الأفكار كلها ترمز إلى نفس هذا المبدأ الواحد ، وأنها تهدف قبل كل شيء إلى تحقيق « الاستقرار » و « العدالة » بالمعنى الذى أوضحناه من قبل عند أفلاطون .

أفلاطون ونظام الرق :

من المؤكد أن اصرار أفلاطون على فكرة التزام كل فرد للعمل الذى تؤهله له طبيعته ، وربه بين العدالة وبين التميز الطبقي على النحو الذى أشرنا إليه من قبل ، وتمسكه بعدم تداخل الطبقات — كل هذه أفكار تنم عن عقلية متاهية لقبول نظام الرق على أنه ظاهرة طبيعية لا بد منها (وليس مجرد نظام اجتماعى قائم بالفعل) . فالقدمات الفلسفية النظرية التى أوردناها في القسم السابق مباشرة من هذا البحث ، تؤدى إلى نتيجة ضرورية ، هى أن هناك أناسا ولدوا ليكونوا أرقاء ، وأن الرقيق يستحق مصيره لأنه لا يصلح إلا له .

ولكى تكون معالجتنا لآراء أفلاطون في الرق مبنية على أساس سليم ، فقد يكون من المفيد أن تقدم إلى القارئ فكرة عامة عن حالة الرق في أثينا في العصر الذى عاش فيه أفلاطون . فالتقدير المتوسط لعدد الأرقاء في أثينا ، عند نهاية القرن الرابع ق . م . هو حوالى أربعمئة ألف رقيق ، مقابل حوالى مائة ألف مواطن حر (١) . أى أن كل مواطن حر كان يستمتع بعمل أربعة أرقاء في المتوسط . ولم يكن هؤلاء الأرقاء يستخدمون في الخدمة المنزلية وحدها ، بل كان منهم الزراع والرعاة ، ولكن استخدامهم الأكثر شيوعا كان في مجال الحرف والصناعات اليدوية واستخراج المعادن . وكان الصناع المهرة ، إذا تيسرت أحوالهم ، يشترون العبيد ويديرونها على أداء أعمالهم ، أملين أن يجيء اليوم الذى يتسنى لهم فيه أن يتقاعدوا ويعيشوا على عمل هؤلاء الأرقاء . وقد تحدث نسقراط عن العبيد ، وربط بينهم وبين الأرض والعقار بوصفهم مصادر للدخل الذى

(x) G. Lowes Dickinson : The Greek View of Life. Ann Arbor Paperbacks, Michigan, 1958, p 78 .

باتى بلا عمل (١) . ومعنى ذلك أن قدرا كبيرا من الانتاج فى الدولة الاثينية كان يتم على ايدى الأرقاء ، أى على ايدى اشخاص يعيشون على هامش المجتمع ، دون أية حقوق سياسية أو اجتماعية .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة كانت شيئا عاديا مألوفًا بالنسبة الى المواطن الاثينى ، فقد كانت تظهر من آن لآخر اتجاهات الى تحسين معاملة العبيد ووضع بعض التشريعات التى تكفل لهم حدا أدنى من الحقوق الانسانية . وكانت هذه الاتجاهات تقوى وتزدهر فى عهد سود الحكم الديمقراطية . فقد عملت الديمقراطية الاثينية على حماية العبيد من المعاملة الشديدة القسوة ، وسحبت من السادة حق قتل عبيدهم (٢) ، أى أنها وضعت تشريعات انسانية كانت تمثل تقدما كبيرا بالنسبة الى ذلك العصر .

ويكاد يكون من المؤكد أن هذه الاتجاهات فى معاملة العبيد أثناء العهد الديمقراطى لم تلق قبولا لدى أفلاطون . ذلك لأن حرصه على حفظ الفوارق بين فئات البشر المختلفة ، وإيمانه المتأصل بالتفاوت الطبيعى بين الناس ، جعله يدين النظام الديمقراطى الاثينى لتهاونه مع العبيد . فهو يعدد مساوئ كثيرة للحكم الديمقراطى ، تدور كلها حول التطرف فى الحرية التى تصل الى حد الفوضى ، ثم يقول : « على أن أقصى ما تصل اليه الحرية فى مثل هذه الدولة ، هو أن يقدو العبيد ، من الرجال والنساء ، الذين يشترون بالمال ، متساوين فى حريتهم مع ملاكهم الذين اشتروهم » . (٥٦٣) . تلك فى رأيه أسوأ نتائج الحرية ، وأكبر عيوب الدولة الديمقراطية ! ولم يكتب أفلاطون بذلك ، بل اقترح وضع تشريعات لمعاملة العبيد (فى محاورتى « السياسى » و « القوانين » بوجه خاص) تتسم كلها بأنها أشد قسوة من التشريعات التى كانت سارية بالفعل فى اليونان ، فى العصر الذى عاش فيه (٣) .

(١) زينوفون : ميمورايليا (الذكريات) ، ٣ - ١١ - ٤ .

مقتبس من مقال : « الرق فى العالم القديم » بقلم « جونز A. H. M. Jones »
Slavery in Classical Antiquity .
فى كتاب :
Edited by M.J. Finley, Cambridge 1960, p. 3

(٢) Cary and Haerhoff : Life and Thought in the Greek and Roman World, p. 40, 132.

(٣) انظر مقال : « الرق فى تفكير أفلاطون » من تأليف Gregory Vlastos
فى كتاب Slavery in Classical Antiquity ص ١٣٧ .

على أن أفلاطون ، بوصفه فيلسوفا عقليا ، لا يكتفى بتقديم آرائه وتشريعاته المقترحة على صورة أفكار مفضلة لديه ، بل انه يسعى الى تقديم أساس ومبرر عقلى لها ، ويحاول جاهدا أن يربطها بمواقف فلسفية نظرية له . وقد اتضح لنا من قبل أن تحمس أفلاطون لنظام الرق يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ هام في فلسفته ، هو مبدأ التفاوت الطبىعى فى مراتب البشر ، وضرورة محافظة الدولة على الفوارق والمسافات بين الناس . على أن هناك مبررا آخر ربما كان هو الأهم ، من وجهة نظر أفلاطون ذاته . ذلك لأن أفلاطون ، كما سنرى فيما بعد ، يجعل للمعرفة مراتب ، أرفعها هو العقل ، ويليه رأى أو الظن *doxa* . وهو يؤمن إيمانا جازما بأن العبيد أناس تبنى معرفتهم على الظن ، لا العقل ، وهم فى حاجة دائمة الى توجيه من الخارج ، لأنهم يعجزون عن تعقل الأمور أو فهم مبرراتها . وكما أن الدولة لا تصلح الا اذا حكمها العقل ، فكذلك لا يستطيع الرقيق أن يسير دقة حياته الا بإرشاد سيده الحر ، الذى يعتمد فى آرائه ومعارفه على العقل . واذا كان الفيلسوف ، أى ذلك الذى يسترشد بالعقل ، يستحق أن يحكم ، فان عكس الفيلسوف ، أعنى ذلك الذى عدم العقل ، لابد أن يحكم . ومن هنا كان نظام الرق يبدو فى نظره أمرا طبيعىا ، له مبرراته العقلية الضرورية .

واذا صحت القصة التى يرجحها كثير من الكتاب ، من أن أفلاطون قد أسر بعد طرد ديونيزوس الأول له فى رحلته الأولى الى صقلية ، وبيع فى سوق العبيد ، ثم حرره بعض أصدقائه من الفيشاغوريين المقيمين فى جنوب إيطاليا — اذا صحت هذه الرواية فانها تكون فى واقع الأمر ردا بليغا على آراء أفلاطون هذه ، وهو رد لم يستطع هو ذاته ، لسوء الحظ ، أن يدرك دلالته . ذلك لأنه كان من الممكن أن يصبح أفلاطون ذاته ، بكل ما لديه من عقل وفلسفة وحكمة ، عبدا ، وأن يعامله أسياهه على أنه شخص يحتاج على الدوام الى التوجيه من عقل أرفع منه . واذا فاصل الخطأ هنا هو الخلط بين الوضع الاجتماعى وبين الوضع الطبىعى ، أى الاعتقاد بأن تعرض المرء لظروف اجتماعية معينة تجعله عبدا ، يعنى وجود نقص طبيعى كامن فيه . ولقد كان أفلاطون بالفعل أبعد الناس من الاعتقاد بأن الناس جميعا قادرون — اذا توافرت لهم الظروف الملائمة — على توجيه أنفسهم بأنفسهم ، أو بأن التفاوت الاجتماعى بينهم أمر عارض لا يرجع الى طبائعهم ذاتها .

وهناك ، بطبيعة الحال ، شراح كثيرون يحاولون التخفيف من الطابع غير الإنسانى الذى تتسم به نظرة أفلاطون الى الرق ، على أساس أن

النظام كان شائعا في أثينا ، بل في العالم القديم ، وكان جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمع . ومع ذلك فمن المؤكد أن مهمة هؤلاء المدافعين عسيرة بحق ، لسبب بسيط هو أن أفلاطون لم يقتصر على « قبول » نظام الرق أو حتى « تبريره والدفاع عنه » ، بل لقد دعا ، كما رأينا في الفقرة المشهورة التي اقتبسناها من قبل (الجمهورية ٥٦٣) الى مزيد من الصرامة في معاملة العبيد ، وعاب على الديمقراطية الاثينية تهاونها وتسامحها مع العبيد ، واتجاهها الى المساواة بينهم وبين الأسياد . وبالفعل نجد أن كتابا ألف كتابا ضخما كرسه كله للرد على نقاد أفلاطون ، لم يجد ما يدافع به عن الفقرة المذكورة ، وإنما اكتفى بأن يقول في صدها : « فلنضربها الى تلك القائمة المتواضعة من خطايا أفلاطون الاجتماعية » (١) - وهو اعتراف واضح بالهزيمة ، أو بالعجز عن تبرير موقف أفلاطون ، وإن كان يحاول التخفيف من هذه الخطيئة ، بالقول أنها ليست خيانة لمثل أعلى معترف به ، أو تجديدا شيطانيا أتى به مفكر له اتجاهات تخريبية في الأخلاق ، وإنما كانت « بقية » من رواسب خلفها جو أخلاقي سائد في نفس نبيلة .

ومع ذلك فإن محاولة التخفيف هذه تبدو في نظرنا غير مقنعة بدورها . ذلك لأن فكرة الرق ، بمفهومها الصارم ، لم تكن عنده مجرد انحراف « متواضع » عن موقف عام يسير في طريق مضاد ، وإنما كانت - كما رأينا من قبل ، وكما سنرى أيضا بعد قليل - مرتبطة الوثيق الارتباط بالأسس والدعائم الأولى لفلسفة أفلاطون في شتى المجالات . ومن غير المعقول أن يكون أفلاطون قد « انحرف » في هذه الفكرة واتى بأراء غير انسانية ، بينما قال في بقية أجزاء فلسفته بأراء عكسية ، إذ أن شخصية المفكر وحدة لا تتجزأ ، وليس من الممكن الفصل بين جوانبها بطريقة مصطنعة عن طريق الالتجاء الى تعبيرات مضللة « كالخطيئة المتواضعة » أو « الانحراف » .

ولا شك أن كل من يحاول تبرير موقف أفلاطون والدفاع عنه على أساس أن نظام الرق كان نظاما موجدًا بالفعل ، وكان متفلا في حياة المجتمع ، وبالتالي كان من الصعب أن ينقده أفلاطون - أقول أن كل من يحاول الاتيان بمثل هذا التبرير يفغل حقيقتين على أعظم جانب من الأهمية :

الحقيقة الأولى هي أن أفلاطون قد هاجم بالفعل فيما أخلاقي واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية ربما كانت أكثر تاصلا وأعمق

(١) R.B. Levinson : In Defence of Plato, Harvard University Press,

1953, p. 176.

جدورا في المجتمع من نظام الرق ذاته . انظر اليه في محاوره الجمهورية وهو يناقش أكثر النظم الاجتماعية رسوخا ، كنظام الأسرة والزواج وانتساب كل طفل الى أبيه وكل زوجة الى زوجها ، وتأمل جراته وهو يدعو الى هدم هذا النظام من أساسه ويدعو الى الفائه ، مع أنه يدرك عن وعى مدى تأصل هذا النظام في النفوس ، ويعبر عن وعيه هذا في صورة تردد طويل من جانب سقراط قبل أن يعرض آراءه في شيوعية النساء والأطفال والغاء نظام الأسرة . ثم انظر الى الجرأة التي نادى بها بالمساواة بين المرأة والرجل ، حتى دعا الى أداء النساء للتدريبات الرياضية وهن عاربات الأجساد أمام الرجال ، وهو بدوره أمر يصدم بقوة تقاليد متأصلة في نفوس الناس ، في أثينا على الأقل . كل هذه الأمثلة تدل بوضوح كامل على أن تأصل أى نظام اجتماعي وشيوعه وانتشاره واقدامه لم يكن يحول ابدا بين أفلاطون وبين مناقشة هذا النظام وهدمه من أساسه اذا وجد أن هذا الهدم هو الذى يتمشى مع القيم التي يدعو اليها . واذن ، فليس لأحد أن يتلرع بالحجة القائلة أن تأصل نظام الرق في المجتمع اليوناني هو الذى جعل أفلاطون يدافع عنه ، ولابد أن أفلاطون — بآرستقراطيته المعهودة — كان يميل بالفعل الى هذا النظام ، فلم يكتف بالدموة الى المحافظة عليه ، وإنما دعا الى التزامه بعز يد من الصرامة .

والحقيقة الثانية — التي ترتبط بالأولى ارتباطا وثيقا — هي أن عصر أفلاطون وأرسطو قد شهد أناسا هاجموا نظام الرق ودعوا الى الفائه أو الحد من شدته ، أى أن هؤلاء المهاجمين قد أعطوا أفلاطون وأرسطو إشارة تنبيه كافية ، لو كانا في حاجة الى تنبيه ، الى مساوئ هذا النظام واقتارده الى الإنسانية . وقد ورد في مستهل كتاب «السياسة» لأرسطو نص يشهد بوجود معارضة لنظام الرق في ذلك العصر ، وفيه يقول « ان البعض يرون أن حكم السيد علم . . وأن السيطرة على العبيد ، والحكم السياسي والملكي ، كما قلت في البداية ، كلها شيء واحد . وغير هؤلاء يؤكدون أن حكم السيد على العبيد مضاد للطبيعة ، وأن التمييز بين العبد والحر لا وجود له إلا بالقانون ، لا بالطبيعة ، ولما كان تدخلا في مجرى الطبيعة ، فإن فيه ظلما » (١) . ويكرس أرسطو الفصول من ٤ الى ٧ في هذا الباب ذاته للرد على هؤلاء المعترضين ، أى للبرهنة على أن الرق عدل ، وأنه متفق مع الطبيعة ، وليس مجرد نظام فرضه القانون فحسب .

ولا شك أن حديث أرسطو هنا عن التقابل أو الصراع بين النظرة الى

الرق على أنه ظاهرة طبيعية ، والنظرة اليه على انه ظاهرة ترجع الى العرف او الاصطلاح الاجتماعى فحسب ، يذكرنا على الفور بالتقابل المشهور بين الطبيعة والعرف أو القانون ، وهو التقابل الذى دار حوله الصراع بين سقراط وأفلاطون من جهة ، وبين السفسطائيين من جهة أخرى . فهناك إذن احتمال كبير فى أن يكون هؤلاء المعارضون الذين يشير اليهم أرسطو ، ويبدل جهده من أجل تفنيد آرائهم ، هم من السفسطائيين الذين كانوا يؤمنون بأن الفوارق بين البشر ترجع الى نظم اصطلاح عليها المجتمع ، ولا ترجع الى طبيعة الأشياء ، وفى هذه الحالة يكون دفاع أفلاطون وأرسطو عن فكرة الأزلية ، والتقسيم الطبيعى للبشر ، تبريرا فلسفيا نظريا لوضع اجتماعى مجحف ، ومحاولة — قد تكون لاشعورية — لسد كل طريق فى وجه من يدعو الى تغيير هذا الوضع .

ومما يؤيد الغرض الذى قدمناه ، وهو أن معارضى نظام الرق هم على الأرجح من السفسطائيين ، أن باحثا مثل « بوبر » عندما أشار الى معارضى نظام الرق فى اثينا ، قد أورد معظم الشخصيات المعارضة لهذا النظام من بين السفسطائيين . فمنهم السكيداماس Alcidas ، وهو تلميذ للسفسطائى المشهور جورجياس ، ومعاصر لأفلاطون ، كان يقول : « لقد جعل الله الناس جميعا أحرارا ، فلا أحد عبد بالطبيعة » . ومنهم أيضا لوكوفرون Lycophon ، الذى كان تلميذا آخر لجورجياس ، والذى يقول : « أن تفوق الأصل الرفيع وهم خيالى ، وامتيازاته لا تقوم الا على لفظ مجرد » (١) .

واذن فقد كانت هناك بالفعل حركة انسانية تعارض نظام الرق فى عصر أفلاطون وأرسطو ، وكان لدى هذين الفيلسوفين الكبيرين كل الفرص التى تتيح لهما مراجعة هذا النظام من أساسه . ومن هنا فليس أمامنا مفر من الاعتراف بأن دفاعهما عن هذا النظام لم يكن مجرد مسابرة لتبار سائد يعجز المرء — من فرط تأصله — عن التنبيه الى مساوئه ، أو مجرد « رواسب خلفها جو اخلاقى سائد فى نفس نبيلة » ، وانما كان دفاعا وأعباء من مفكرين كانت لديهما كل وسائل انتقاد هذا النظام ، ولكنهما أثرا الايقاع عليه ، وتبريره ، عن عمد وسبق اصرار .

فان كان هذا هو اتجاه أفلاطون الحقيقى فى هذه المسألة ، ألا يعنى هذا الاتجاه القائم ظل من الشك على كل ما قاله أفلاطون عن الكرامة

الإنسانية وعن قيم الشرف والنبيل والأخلاق الرفيعة ؟ أليكون من حقنا أن نقبل هذه التصريحات الأخلاقية من مفكر تجاهل الكرامة الإنسانية في أول وأهم مقوماتها ، وأكد أن هناك أشخاصا هم من الأسبياد « بطبيعتهم » ، وغيرهم من العبيد « بطبيعتهم » أيضا ؟ أليس لنا أن نشك في قيمة ، وجدية ، كل مذهب أخلاقي يكون الرق عنصرا أساسيا فيه ، ومبدأ يبرره المذهب عن وعى ؟

ولعل بعض القراء قد يتساءلون عن الدافع إلى إبداء كل هذا الاهتمام بظاهرة الرق ، وهي على أية حال ظاهرة اجتماعية لا فلسفية . وردنا على هذا التساؤل أن ظاهرة الرق تستحق بالفعل كل هذا الاهتمام ، لأنها لم تقتصر على المجال الاجتماعي وحده ، وإنما كان لها تأثيرها العميق في صميم الفلسفة النظرية ذاتها .

فهناك وجهة نظر لا يصح تجاهلها ، تؤكد أن الفلسفة اليونانية بأسرها ترتبط بظاهرة الرق ارتباطا أساسيا ، أو على الأصح أن الطابع الذي اتخذته هذه الفلسفة عند كبار ممثليها ، مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو ، لم يكن ليفقد ممكنا لولا نظام الرق . ذلك لأن هذا النظام ، تبعا لوجهة النظر هذه ، هو الذي يتيح للأحرار من الفراغ ما يمكنهم من تشييد مذاهب فكرية كاملة مبنية على التفكير النظري الخالص . فهذا التفكير النظري ، من حيث إمكان ممارسته ، لا يكون ممكنا إلا في مجتمع يحمل فيه الأرقاء عبء الأعمال البدوية المرهقة من الأحرار ، ويتيحون لهؤلاء الآخرين من الراحة والوقت والاكتفاء المادي ما يمكنهم من التفرغ للتفلسف النظري الخالص . ومن ناحية أخرى ، فإن مضمون هذه الفلسفات ذاته ، أمني اتجاهها ، إلى إعلاء قيم التفكير الخالص على حساب أى نشاط له صلة بالعمل المادي ، ووضع التفلسف النظري في قمة الأهداف التي ينبغي أن تسعى الشخصية الإنسانية إلى تحقيقها ، كان هو ذاته انعكاسا لنظام اجتماعي يقوم فيه الرق بدور أساسي ، وتبريرا لهذا النظام في الوقت نفسه . تلك أذن وجهة نظر تجعل لنظام الرق دورا أساسيا في ظهور الفلسفة اليونانية على النحو الذي ظهرت عليه . وفي اعتقادي أن هناك أمرين يجعلان وجهة النظر هذه تستحق مكانا في أبة دراسة للفلسفة اليونانية (ولا يعنى ذلك قبولها بالضرورة ، وإنما يعنى وجوب عدم تجاهلها) ، أولهما أن تمجيد الفلسفة اليونانية ، عند أقطابها الكبار ، للفكر النظري كان مفرطا ، واحتقارها للعمل المادي بكل أنواعه كان مفرطا أيضا ؛ وثانيهما أن الرق كان بالفعل ظاهرة أساسية في حياة اليونانيين ،

بدليل ما أشرنا اليه من قبل ، من وجود أربعة أرقاء ، في المتوسط ، لكل شخص حر واحد من الأحرار في المجتمع الأثيني خلال الفترة التي تهمنا في هذا البحث .

وإذا كنا قد تحدثنا عن وجهة النظر التي تسجل وجود ارتباط بين الطابع العام للفلسفة اليونانية ، عند أقطابها الكبار ، وبين نظام الرق ، فإن هناك وجهة نظر أخرى مكتملة لها ، تؤكد وثوق الصلة بين دفاع أفلاطون - على وجه التخصيص - عن نظام الرق ، وبين العناصر الأساسية لفلسفته النظرية . والرأى الذى يدافع عنه أصحاب وجهة النظر هذه ، هو أن نمط العلاقة بين السيد والعبد يمثل أنموذجا يتكرر مرارا في معظم مجالات التفلسف النظرى . الصريف عند أفلاطون .

ففى مجال النظرية السياسية تعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم تكرارا لأنموذج العلاقة بين السيد والعبد . ذلك لأن الحاكم يمثل العقل الذى يسيطر ويوجه ، والرعايا يمثلون الرغبات والشهوات اللاعاقلة التى ينبغى أن تقمع وتكبت . ومن المحال أن يتحقق الانسجام بين مصالح الفئات المتعارضة فى الدولة إلا بفضل عقل يعلو على هذه الرغبات ويخضعها لفكرته الخاصة عما ينبغى أن تكون عليه الدولة الصالحة . ويرى أحد الشراح أن تكرار استخدام أفلاطون للفظ الدال على الرق (doulos) للتعبير عن مختلف أنواع التبعية السياسية وأحوالها ، يثبت أن أفلاطون لا يرى فى نظريته السياسية فارقا بين علاقة السيد بالعبد وعلاقة الحاكم برعاياه : (١) أى أن حق الحاكم على رعاياه يناظر حق السيد فى حكم عبيده . وأنموذج حكم العبيد هو الأنموذج الذى يمثل كل أنواع الحكم - وضمنها حكم الدولة .

وتمتد علاقة السيد والعبد الى مجال الطبيعة البشرية ، فنكون أنموذجا للعلاقة بين الجوانب المختلفة لهذه الطبيعة . فالنفس تدبر الجسم وتحكمه وتعلو عليه ، والرأس ينفصل عن بقية الجسد بالرقبة ، حتى لا يختلط به ، والصدر أعلى من البطن ومنفصل عنها بالحجاب الحاجز (٢) ، أى أن نفس الحواجز والفوارق بين الطبقات الاجتماعية تتكرر فى حالة الفرد الواحد . وعلى الجسم أن يطيع النفس وينقاد لأوامرها مثلما ينقاد العبد لأوامر السيد . وبعبارة أخرى فإن العلاقة بين

(١) G. Vlastos : Slavery in Plato's Thought In : "Slavery in Antiquity" (op. cit.), p. 137.

(٢) B. Farrington : Greek Science, Vol. I, p. 142.

المبدأ العاقل والمبدأ الشهوى المادى فى الانسان تكرر لانموذج العلاقة بين السيد والعبد ، وبين الحاكم والمحكوم .

بل ان هذا الانموذج يتكرر على مستوى الكون بأسره . فالكون عند أفلاطون فى حاجة الى مبدأ غائى عاقل تكون علاقته بالعالم المادى أشبه بعلاقة النفس بالجسم فى الفرد ، أو السيد بالعبد فى المجتمع . هذا المبدأ العاقل هو أصل الوحدة والأنسجام فى الكون ، وهو الذى يضفى على عالم الأشياء ، بما فيه من خلط واضطراب ، النظام والمعقولة والإحكام (١) . ولقد كان السبب الذى هاجم من أجله أفلاطون الفلاسفة الأيونيين (أى الطبيعيين الأولين) هو اعتقادهم بأن الطبيعة توجه نفسها بنفسها ، ولا تحتاج الى ذهن الهى يوجهها ويسوسها . ومن هنا حرص أفلاطون (فى محاورتى طيمائوس والقوانين) على أن يجعل لكل حركة جسمية - سواء على مستوى الفرد وعلى مستوى الكون - نفسها تتحكم فيها . فللنجوم نفوس ، وللكون بأسره نفس كلية تحكمه وتدبر أموره وتقضى على الاضطراب والفوضى التى تدب فيه ، وتكون له بمثابة « السيد » الذى يحكمه ويرعى شؤونه (٢) .

وبالاختصار ، فان أنموذج العلاقة بين السيد والعبد يتكرر على جميع مستويات فلسفة أفلاطون النظرية . وليس معنى ذلك ، بطبيعة الحال ، أن فكرة الرق قادرة على تفسير كل جوانب الفلسفة الأفلاطونية ، ولكن من الواضح - تبعاً لما قلناه - أنها تقدم إلينا مفتاحاً مفيداً للربط بين جوانب هذه الفلسفة ، وتلقى على بعض عناصرها ضوءاً وضاحاً . ولا شك فى أن ادراك مدى تغلغل العلاقة بين السيد والعبد فى جوانب من تفكير أفلاطون النظرى تبدو بعيدة عن مجالها كل البعد ، إنما هو مثل يوضح مدى تغلغل الأفكار الاجتماعية فى التفكير النظرى بطريقة قد لا يكون المفكر ذاته شاعراً بها فى أغلب الأحيان . ومن المؤكد أن للمرء كل الحق فى معارضة هذه الطريقة فى التفسير ، وفى التمسك بالاستقلال الذاتى للفكر النظرى البحت ، واستحالة إرجاعه الى أى مجال آخر ، ولكنى أعتقد أن هذه ، على الأقل ، وجهة نظر ينبئ على كل من يحترم الفكر ويجعل له فى نفسه مكانة رفيعة أن يعمل لها حساباً ، وألا يبادر الى استبعادها - حتى لو لم يكن يؤمن بها - بل يجب أن يضيفها الى وجهات النظر الأخرى التى طالما رددتها على مسامعنا الكتب الشائعة فى

(١) Winspear : The Genesis of Plato's Thought, p. 270.

(٢) G. Vlastos : op.cit. p. 145.

تاريخ الفلسفة ، والتي تقتصر على تفسير الفكر النظرى بمنطقة الدلائل
فحسب .

بقيت كلمة أخيرة لا أود أن أترك الحديث عن موضوع الرق في فلسفة
أفلاطون دون أن أنبه إليها . فمن المؤكد أن الصورة التي يكونها القارئ
عن أفلاطون - من خلال آرائه في الرق كما عرضت في هذا الفصل - هي
صورة تفتقر إلى الكثير من المبادئ الإنسانية ، وهي قطعاً تتعارض مع
صورة « أفلاطون الآلهى » ، كما اعتادت الكتب أن تسمى هذا الفيلسوف
الذى يعدّه كثير من المفسرين أشبه بقديس معصوم من الخطأ . وعلى
الرغم من أننى أفضل النظر إلى أفلاطون بطريقة واقعية - أى من خلال
جميع عيوبه ومزاياه - فأنى أود ألا يسرف القارئ في ادانته على هذه
العيوب . وحسبنا أن نتأمل المجتمع البشرى في صورته الراهنة لنندرك
أن كثيراً من الأخطاء التى نعيبها على أفلاطون ما زالت متفشية بيننا .
فهو حين يحمل على الصنعة اليدوية ويذريرها ، يبدو كأنه ارتكب وزراً
جسيماً . ولكن لنسال أنفسنا صراحة : كم منا - حتى المتحمسين
لكل المبادئ والآراء التقدمية - يقل ، في القرن العشرين ، وفي صميم
المجتمع الصناعى الذى نعيش فيه ، أن يصاهر عاملاً يدوياً ، حتى لو كان
أيراده المادى كبيراً ؟ وكم منا يحث أبناءه أو أخوته - بصدق وإخلاص -
على ممارسة المهن اليدوية ؟ ولنسال أنفسنا ، في صدد نظام الرق ،
أهناك اختلاف كبير بينه وبين نظام الخدم ، كما كان شائعاً حتى سنوات
قليلة ، وكما لا يزال يطبق في بعض الحالات ؟ اليس الخدم بدورهم أدوات
بشرية بتعطل نموها الذهنى في سبيل تحقيق الفراغ والراحة اللازمين
لنمو الذهنى والنفسى للمخدومين ؟ وأخيراً فلنسال أنفسنا : أهناك
اختلاف كبير بين الدفاع عن الرق وتبريره وبين مظاهر التفرقة العنصرية
كما تمارس بصورة ظاهرة في أمريكا وأفريقيا الجنوبية ، وبصورة غير
ظاهرة في أنحاء شتى من العالم ؟

إننا نعترف قطعاً بأن أفلاطون ، بوصفه فيلسوفاً متعمقاً في دراسة
عيوب المجتمع ، وناقداً للقيم ، قد ارتكب خطأً كبيراً حين سكت على
نظام الرق . ومع ذلك فمن الواجب ألا نسرف في تقده ، لأن الإنسان
ما زال في القرن العشرين ، وفي قلب الحضارة الصناعية الحديثة ، يرتكب
كثيراً من الأخطاء التى يعيبها عليه ، بل يدافع عنها ويسمى إلى تبريرها في
كثير من الأحيان .

الشيوعية في التملك ونظام الأسرة :

من الظواهر التي تبدو غريبة بحق في تفكير أفلاطون ، أنه يجمع بين آراء محافظة الى أقصى حد ، كالتمييز الطبقي الحاد والرق ، وآراء متطرفة في ثورتها ، كشيوعية التملك ، وشيوعية النساء والأطفال . ذلك لأن هاتين الفئتين من الآراء تتناقضان تناقضا حادا في نظر الإنسان الحديث . ولا بد أن أفلاطون كان يقول بنوع من الآراء الشيوعية يختلف أساسا عن النوع الحديث منها ، بدليل تمكنه من الجمع بينها وبين بقية العناصر المحافظة في فلسفته .

وبالفعل يتضح لنا عند اختبار آراء أفلاطون الشيوعية أنها تختلف تماما ، من حيث دوافعها ووسائلها وغاياتها ، من كل فكرة حديثة تتعلق بهذا الموضوع . فمن الملاحظ أولا أن شيوعية أفلاطون هي نظام يسرى على طبقة واحدة في المجتمع ، هي طبقة الحكام والحراس ، وهي أقلية ، أما عامة الناس ، من تجار وصناع وأرباب مهن ، فلا يقول عنهم أفلاطون شيئا كثيرا في هذا الصدد ، وبدل القليل الذي يقوله على أنه يترك هذه الطبقة تواصل حياتها المألوفة دون أن يطرأ عليها تغيير يذكر .

واذن ، فآراء أفلاطون الشيوعية لا تسرى على عامة الشعب ، وهذا بلا شك فارق أساسي بينها وبين الشيوعية الحديثة التي تستهدف الطبقات الدنيا قبل غيرها . بل إن مفهوم الطبقة ذاته كان عنده غير محدد : إذ يمكن القول أن ما نسميه في عصرنا الحديث بالراسماليين وكبار التجار والأقطاعيين ، يندرج عند أفلاطون ضمن الطبقة الثالثة ، مع العمال والفلاحين وغيرهم من الأجيرين . هؤلاء يظنون محتفظين بوسائل الإنتاج ، دون أن يؤم منها شيء على الإطلاق . وليس ذلك راجعا الى إيمانه بقيمة الملكية الفردية عند هذه الطبقة ، بل هو مجرد إهمال لها واحتقار لشأنها . فهو يتركها تتصرف كما تشاء ، بل ويترك لها رأسمالها دون أن يعسه ، وكل ما يريده منها ألا تتعدى على غيرها من الطبقات ، أي أن تحرص على التزام مكانتها الاجتماعية ، ولا تتطلع الى حياة الحراس أو الحكام . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الذي يسعى أفلاطون الى إقراره في دولته المثلى لا شأن له بأفراد هذه الطبقة ، التي تضم العمال وأصحاب الأعمال والمهنيين معا ، وإنما هو نظام موجه الى القلة التي تحكم الدولة وتحرسها .

فقد أراد أفلاطون أن يقتلع من نفوس أفراد الطبقتين الرفيعتين في المجتمع ، ذلك الشعور بأن « هذا ملكي » و « ذاك ملكك » ، وهو الشعور

الذى يولد الفقرة والبغضاء بين الناس . أراد أن يكون كل شيء مشاعا بين أفراد هذه الطبقة المختارة ، حتى يضمن وحدتها واستقرارها (ونحن نعلم مدى أهمية الوحدة والاستقرار في تفكيره) . والحق أن هذه الشيوعية التى تسود الطبقة العليا ، والتى يحرم عليها فيها اقتناء الأموال أو البيوت أو الذهب أو الفضة (اكتفاء بما في نفوسهم من معدن نفيس) هى بالفعل أقرب إلى الحرمان منها إلى الوفرة . ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يشبهها كثير من شراح أفلاطون بنظام وثنى للرهبنة ، يفرضه أفلاطون على أفراد الطبقة العليا حتى يضمن انصرافهم عن المغريات التى تبعث الفقرة بين الناس (١) .

وهكذا يمكن القول أن حملة أفلاطون على الثراء — بين طبقة الحكام والحراس — لا ترجع إلى أية رغبة في إقرار العدالة الاجتماعية ، أو في تحقيق المساواة بين الناس ، أو التقريب بين الطبقات ، وإنما ترجع فقط إلى رغبته في زيادة فعالية الحكام والحراس وضمان أدائهم لوظائفهم على أكمل وجه . وبذلك يخفى التناقض الذى لاحظناه من قبل بين حرص أفلاطون على حفظ الفوارق الطبقية ، وبين دعوته إلى شيوعية التملك . فهو في هذه الحالة الأخيرة بدورها يحرص على التمييز الطبقي للحراس ، ويؤكد ارتفاع مكانتهم بالنسبة إلى العامة الذين تملكهم شهوة الكسب ، ولا يعيشون إلا من أجل المال . وبعبارة أخرى ، فهناك نغمة أرسطوقراطية قوية في دعوته هذه إلى الشيوعية بين الحكام ، اذ يبدو — كما يقول سارتون — أن سخط أفلاطون على الثروة إنما هو سخط شخص عريق الحسب على طبقة يمكن تشبيهها « بأغنياء الحرب » ، أو « محدثي النعمة » . « فإذا كان في وسع المال أن يقضى على التمييز الطبيعي بين ذوى الأصل العريق وغيرهم ، فعندئذ يجب أن يخفى المال » (٢) ، بحيث يكون الهدف في هذه الحالة بدورها هو تأكيد الفوارق لا الغاؤها .

ومع ذلك يبدو أن أفلاطون لم يحل باقتراحه هذا أية مشكلة من المشكلات التى أدت به إلى وضع هذا الاقتراح . ذلك لأنه ، إذا كان قد حقق شيوعية التملك في الطبقة العليا ، فقد ظل كل شيء على حاله في الطبقة الدنيا . فكيف يمكن إذن تصور هذه الدولة التى يستمتع معظم شعبها بالمتع المادية واللذات الدنيوية ، ويحرم حكامها أنفسهم من هذه

(١) انظر مثلا : Lachlèze-Rey : Les idées morales ... p 130-131

وانظر أيضا : Nettleship : Lectures on the "Republic" of Plato, p. 170.

(٢) Sarton : A Hist. of Science, Vol. I, p. 412.

المتع لينحيوا حياة صارمة متقشفة ؟ لقد احسن « باركر » التعبير عن هذا النقد اذ قال : « تظل شيوعية أفلاطون ، في صورتها الفعلية ، نظاما يمكن تسميته « بنصف الشيوعية » . فهو ليست نظاما للمجتمع كله ، وانما هي تؤثر في أقل من نصف سكان المجتمع الذي تنتمي اليه ، واقل كثيرا من نصف ثروته . وهناك صعوبتان تفترضان هذا النظام ، احدهما عملية : فكيف يمكن عملية الجمع بين نظام شيوعي ينفرد به جزء من المجتمع ، وبين نظام الملكية الخاصة ينفرد به الجزء الآخر ؟ يبدو أن أفلاطون ، بعد أن حمل على نظام « دولتين » داخل الدولة ، يعود الى نفس النظام الذي حمل عليه ، وبعد أن حمل على عوامل بدر الفتنة ، خلق دولة يدعو تركيبها الى الانقسام . فاذا كانت الملكية الخاصة هي علة الانقسام ، فلم يظل معترفا بها بين أفراد الطبقة الثالثة ؟ انها ستولد الشقاق في هذه الطبقة ، وقد لا يكون في وسع الحراس ، الذين حرموا من الوسائل المادية ، أن يسيطروا على طبقة لديها القوة المستمدة من حيازة الملكية . كذلك ليس من السهل أن نفهم كيف تستطيع طبقة عليا روحية ، محرومة من الملكية ومن الدوافع المترتبة بحيازتها ، أن تفهم أو تسيطر على دوافع الناس العاديين وأفعالهم » (١) .

وهكذا يبدو أن هناك بالفعل استحالة عملية في تطبيق هذا النظام الشيوعي الذي يسرى على جزء من المجتمع ويترك الجزء الآخر محتفظا بملكياته الخاصة كما يشاء . ويبدو أن مثل هذا النظام ، الذي أراد به أفلاطون أن يحقق الوحدة والاستقرار في المجتمع ، يؤدي الى عكس الفرض المقصود منه . وعلى ذلك ، فإن هذه الشيوعية الجزئية تثير من المشكلات أكثر مما تحل . فاذا حاولنا أن نجد حلا لهذا الاشكال ، فلن يمكننا أن نهتدي اليه في محاورة الجمهورية ذاتها ، بل قد يكون الحل في ذلك النص من محاورة القوانين الذي يقول فيه أفلاطون :

« إن المدينة التي ينبغي أن تحتل المكانة الأولى ، وكذلك الحياة المدنية والقوانين والسنن التي ينبغي أن تعد هي الأفضل ، هي تلك التي تحقق في المدينة بأسرها ، على أكمل وجه ممكن ، المثل القديم القائل أن كل شيء مشاع بحق بين الأصدقاء . أجل ، فحيثما يحدث ، اليوم أو في أي يوم آخر ، أن تكون النساء مشاعا ، والأطفال مشاعا ، وكل الأشياء المفيدة مشاعا ، ويحاول المرء أن يلقى من الحياة كل ما يسمى خاصا ، بحيث أن نفس ما يعد خاصا بكل شخص معين ، كالغنيين والأذنين واليدين ،

يغدو مشاعا قدر الامكان ، ويصبح الكل كأنهم يرون ويسمعون ويسلكون على نحو واحد مشترك ، ويستحسنون ويستتهجون نفس الأشياء ، ويشعرون في الوقت الواحد بنفس الأفراح ونفس الآلام ؛ وحشما يتسنى ، بفضل القوانين أو العرف ، ان تكون المدينة كاملة الوحدة — هناك تبلغ الفضيلة المدنية أعلى ما يمكنها بلوغه من القمم ، ولا يمكن أن يعلو عليها شيء . فإذا ما عاش آلهة أو أبناء آلهة ، في مكان ما ، في مدينة كهذه ، فانهم قطعاً يعيشهم هذا راضون . ومن ثم كان من الواجب عدم البحث عن النموذج آخر للحياة المدنية ، والسعى أقدر الطاقة الى الاقتراب من هذا النموذج » .

هذا النص يمثل فكرة لم يتابعها أفلاطون ، لا في محاوراة القوانين ولا في الجمهورية ، ولكنها ربما كانت هي المخرج الوحيد من المأزق السابق : مازق وجود نظامين اقتصاديين متناقضين داخل الدولة الواحدة . فهو هنا يتحدث عن نوع مطلق من الشيوعية ، يكون أنموذجا للمدينة بأسرها ، بل للحياة المدنية بوجه عام ، لا لطبقة واحدة فيها . وهو يحلل فكرة المشاع في ذاتها ، لا في تطبيقها على فئة معينة في ذاتها . ومع ذلك فهذا النص ، كما قلنا ، يمثل عنده فكرة منعزلة ، تصطمم ببقية الأفكار التي عرضها في محاوراته بالفعل ، ولا يمكن أن تعد تعبيرا نهائيا عن آرائه في هذا الموضوع .

على أن شيوعية التملك ، عند أفلاطون ، لا تقتصر على المجال الاقتصادي وحده ، وإنما تمتد الى مجال الأسرة بدورها — بل ان البعض يرون أن شيوعية الأشخاص كانت عنده أهم من شيوعية الأشياء (١) . وفي هذا المجال بدوره نجد أن أفلاطون قد تقدم بآراء تبدو منفردة الى أبعد حد للذهن الحديث ، ولا بد من أجل ادراك مدى ملاءمة هذه الآراء للعصر الذي عاش فيه ، من أن تقدم عرضا سريعا لأحوال الأسرة في المجتمع اليوناني القديم ، وفي المجتمع الأثيني بوجه خاص .

فمن الحقائق المعترف بها أن المجتمع اليوناني القديم كان مجتمعا « رجوليا » قبل كل شيء ، وكانت المرأة فيه تعيش على الهامش . فهي من الوجهة الاقتصادية تعتمد على الرجل اعتمادا تاما ، ولم يكن يسمح لها

(١) Auguste Deschamps : L'idée communiste chez Platon (Revue d'histoire économique et sociale), Paris (M. Rivière). 1931. p. 8.

بممارسة أى عمل مستقل . ومن الناحية الثقافية كانت محرومة من فرص التعليم — إلا فى حالات قليلة — ولم يكن لها حق الاقتراع أو الاشتراك فى شئون الحكم ، بل كان جهدها ينصرف الى أداء الأعمال المنزلية وحدها (١) . وكانت حياتها العقلية على وجه العموم محدودة للغاية ، ومن هنا فقد كان من المحال أن يجد الرجل فيها رفيقا عقليا بالمعنى الصحيح ، بل انه لم يحاول أن يمنحها فرص الترقى والنهوض بذاتها . ولم تكن المرأة اليونانية تحاول أن تحضر مجالس الرجال ومنتدياتهم ، بل كانت مستبعدة منها تماما . ولقد أوضح « بوزانكيت » مدى الاختلاف بين هذه الأوضاع القديمة وبين الأوضاع الحالية بقوله : « فى حفل العشاء العادى كان الأشخاص الذين يلفت جمالهم الأنظار هم الشبان » (٢) . لذلك كان من الطبيعى ألا تشترك أية امرأة فى المحادثات والندوات التى وصفها أفلاطون ، بكل تفاصيلها ، فى محاوراته ، إذ أن الجو السائد لم يكن يسمح لها على الإطلاق بالاشتراك مع الرجال فى هذا النوع من النشاط .

فى مثل هذا الجو دعا أفلاطون الى مساواة المرأة بالرجل فى جميع الأعمال ، حتى العسكرية والسياسية منها ، مع اختلاف فى درجة اشتراكها بطبيعة الحال . فهل كانت دعوته هذه الى اشتراك المرأة مع الرجال فى كل الأعمال تعبيرا عن رغبته فى تحرير المرأة ورفع مستواها ؟ أم المسلم به أن أفلاطون كان يعترف بأن دعوته الى المساواة بين الجنسين تصطدم بعقبات أساسية فى النظم السائدة ، بذليل أنه جعل من هذه الدعوة « موجة » من الموجات الثلاث التى كان يتردد فى التصريح بها لعلمه بمدى ما ستلقاه من معارضة . ومع ذلك فليس لنا أن نستنتج من ذلك أنه كان يدعو الى هذا النوع من المساواة تأكيدا منه لحقوق المرأة ، أو بدافع الشعور الإنسانى نحوها . بل أن السياق العام لتفكيره يدل على أنه كان فى هذه الدعوة يرمى بطريق غير مباشر ، الى القضاء على كل ما هو مميز للمرأة من الرجل .

ذلك لأن جميع الأوصاف التى أراد أفلاطون أن تكتسبها المرأة بعد تحررها هى أوصاف «رجولية» — كالقدرة على الحرب وممارسة الرياضة البدنية وهى غريبة أمام الرجل . انه يريد أن يلغى وجود المرأة بوصفها

(١) La Rue van Hook : Greek Life and Thought. Columbia University Press, N.Y., 1948, p. 108-109.

(٢) B. Bosanquet : Introduction to Plato's Republic, p. 19.

امراً ، ويود أن يراها تختلط بالرجال وكأنها واحد منهم ، دون فارق بين الجنسين . وهو لا يود أن تكون العلاقة بين الرجل والمرأة مبنية على المشاعر الفردية ، بل أنه يريد لها علاقة لا شخصية ، تتم في مواسم معينة ، بين الأشخاص الذين تختار الدولة كلا منهم للآخر ، دون أن يكون للاختيار الشخصى أى دور فى اتصالهم . وهو يذهب فى إنكاره للطابع الشخصى فى علاقة الرجل بالمرأة الى حد القول ان أى طفل ينجبه رجل وامرأة لم تجمع بينهما الدولة ، أو فى غير المواسم التى تحددها الدولة ، ينبئ أن يعد لقيطاً (٤١) . فالعلاقة بين الرجل والمرأة هى عنده أشبه ما تكون بعلاقة الحيوانات التى يريد مربى الماشية تحسين نسلها ، وبجمع بينها تبعاً لهذه الغاية وحدها . وهو يصل فى ازدرائه للمشاعر الطبيعية للمرأة ، وفى امتنانه لكرامتها ، الى حد القول ان المحارب الشجاع ينبغى أن يكافأ على بسالته بمزيد من النساء أو من « حقوق التناسل » (٤٨) . وعلى المرأة أن تقبل عن طيب خاطر ذلك الوضع الذى تكون فيه مجرد وسيلة لكافة الشجعان من المحاربين !

وفى مقابل ذلك تحفل محاورة الجمهورية ، وغيرها من المحاورات ، بالنصوص التى تدل على أن الحب الحقيقى فى نظره هو الحب بين الرجال ، أى ما يسمى فى المصطلح الحديث بالجنسية المثلية homosexuality . ومن المعترف به أن الجنسية المثلية كانت شائعة فى المجتمع اليونانى القديم ، لأسباب قد يكون منها أن الشاب لم تكن لديه أية فرصة لتكوين علاقات شخصية وثيقة إلا مع رفاقه فى الحرب أو فى الدراسة أو الأسواق أو الأماكن العامة ، وهم دائماً من الرجال ، لأن النساء ، كما قلنا ، كن مستبعدات من هذه المجالات . ومن المعترف به أيضاً أن شخصيات يونانية كبيرة قد أعربت عن احترامها لهذا النمط من العلاقات الجنسية مثل يوريبيدس وسولون (١) . وهناك قرائن تدل على أن أفلاطون كان يعد هذه العلاقات تعبيراً حقيقياً عن الحب . وقد حرص « جورج سارتون » على ذكر هذه القرائن بالتفصيل حتى يقدم عن أفلاطون صورة قريبة من الواقع بقدر الإمكان ، ويمحو تلك الصورة « المثالية » أو « الإلهية » التى توارثتها البشرية منذ عشرات القرون .

فقد أشار سارتون الى أن الحب الحقيقى ، فى محاورة « المأدبة » ، هو ذلك الذى يطلق عليه أفلاطون اسم : الحب الحقيقى للصبيان to orthos paiderastein . وهو حين يتحدث عن المرأة يفعل ذلك دون عاطفة ،

(١) Levinson : In Defence of Plato, p 87-88.

بل يشوب حديثه عنها في معظم الأحيان شيء من الكراهية . ويقارن سارتون في هذا الصدد بين المشهد الذي يصف مسلك زوجة سقراط (زانتية Xanthippe) في الساعات الأخيرة قبل موت زوجها ، عند كل من زينوفان (في كتاب « الذكريات Memorabilia ») ونفس المشهد في محاورة فيدون الأفلاطونية ، فيلاحظ العطف والرقة الذي يشوب الوصف الأول ، والقسوة المفرطة التي يتسم بها الوصف الثاني ، حيث لا يكثر سقراط بنواح امراته ، ويطلب ممن حوله اخراجها . وهي تبكي وتلطم خديها ، ثم يتحدث سقراط بمجرد خروجها في موضوع آخر ! (١) فإذا أضفنا الى ذلك دعوة أفلاطون في « الجمهورية » الى إلغاء الأسرة ، وانتكاره قدسية الزواج والمشاعر العائلية المألوفة ، لكأن في ذلك كله قرائن قوية على أن أفلاطون لم يكن يكن للمرأة مشاعر طبيعية ، وكان كارهها للنساء بمعنى ما ، على حين أن موقفه من الجنسية المثلية كان متعاطفا الى أبعد حد . بل إن سارتون يحمل بشدة على شراح أفلاطون لما يدونه من نفاق في محاولة اخفاء هذه الجنسية المثلية عنده : إذ يتحدثون عن « المحبوب » على نحو يحتمل معنى الرجل أو المرأة ، على حين أن التركيب النحوي اليوناني لا يترك مجالا للشك في أنه يقصد الرجل . ويذهب سارتون الى أن المجتمع اليوناني ، على الرغم من انتشار الجنسية المثلية فيه ، كان حتما يبدى مزيدا من الإعتراف بالجنسية المغايرة ، ولولا ذلك لانقرض النوع كله . ولابد في رأيه ، أن الأوساط الأرستقراطية الخاملة التي كان أفلاطون يعيش فيها هي التي كانت تمارس هذا النوع من العلاقات ، أما الإنسان اليوناني العادي فلا بد أنه لم يكن يختلف في هذا الصدد عن انسان اليوم .

وأخيرا ، فهناك دليل آخر لابد أن نشير اليه ، وهو أن أفلاطون ذاته لم يتزوج مطلقا ، ولم تعرف عنه أية علاقة نسائية ، ولم يحاول بالطبع أن ينجب أطفالا . واقد حاول « ليفنسون » الدفاع عن أفلاطون في هذا الصدد أيضا ، فقال انه كان يشعر بنفسه غريبا في مجتمعه ، ولم يشأ تكوين أسرة في مجتمع يعتقد أنه يفتقر الى الفضيلة حتى لا يفسد أطفاله بدورهم في هذا المجتمع ، ويرى أنه لو كان قد عاش في مدينته الفاضلة لانتهى به الأمر فعلا الى تكوين أسرة وانجاب أطفال (٢) . وهذا دفاع غريب حقا ، لأن مدينة أفلاطون الفاضلة قد ألغت الأسرة تماما ، فكيف كان أفلاطون يستطيع أن يكون فيها أسرة ؟ فضلا عن ذلك فقد كان

(١) Sarton : op. cit. p. 424-425.

(٢) Levinson (op. cit.), p. 116-117.

أفلاطون يعتقد أنه هو المربي الأكبر لليونان ، فلماذا لم يعمل على تنشئة أطفال له بطريقته الخاصة ؟ وكيف استطاع أن يكون مدرسة كاملة متشعبة بتعاليمه في « الأكاديمية » ، في الوقت الذي كان يعتقد فيه أن أبناءه ، لو جاءوا ، لابد أن يفسدهم المجتمع ؟

يبدو أن الاحتمال المرجح هو أن أفلاطون كان ، بمحض اختياره ، يحمل للمرأة مشاعر غير ودية ، وأن هذه المشاعر كان لها تأثيرها في نظرتة الى الأسرة بأكملها . ومن المؤكد أنه كان يستخف بمشاعر الرجل نحو المرأة أو العكس ، بدليل ذلك الطابع الشاذ الذي أضفاه على هذه المشاعر بحيث جعلها تقتصر على الظهور في المواسم التي تحددها الدولة ، ومع أشخاص لا شأن للفرد باختيارهم .

ومع ذلك فإن أفلاطون لم يعدم ، في هذه الحالة بدورها ، مدافعين يبررون موقفه . فشارحه المشهور « تيلور » يرى أنه لا توجد في محاورة الجمهورية شيوعية للنساء بمعنى إباحة العلاقات الحرة بين الجنسين ، بل إن دوافع الجنس تخضع في هذه المحاورة لقيود أقسى بكثير من تلك التي تفرض عليها في المجتمعات المسيحية . فهو يرى في قصر العلاقات بين الجنسين على مواسم خاصة تفصل بينها فترات طويلة - يرى في ذلك عزوفا وزهدا قد يكون أقسى من ذلك الذي يفرضه على نفسه الراهب الذي يأخذ على عاتقه أن يتعفف (١) ، إذ إن الكبت المتقطع قد يكون أقسى من الكبت الدائم . بالمثل يرى « ديشان » أن الدافع اليه فكرة شيوعية النساء نوع من الزهد ، لا الإباحية ، إذ أنها في رأى أفلاطون ، هي الوسيلة الوحيدة التي تحقق وحدة الدولة وتمنع الشقاق بين حكامها (٢) . وفي اعتقادي أن هذا النوع من الدفاع - ولا سيما في حالة « تيلور » - يدل على مدى الخلط الفكري الذي يقع فيه الكتاب عندما تكون نظرتهم الى أفلاطون - من الأصل - متجهة الى تقديسه أو على الأقل تبرئته من كل عيب . فالهدف من هذا الدفاع هو اقناع القارئ بأن اتجاهات أفلاطون في هذا الصدد كانت أكثر صرامة من القواعد المسيحية ذاتها . وأصحاب هذا الدفاع يتصورون أن العفة أو الأخلاقية تتحدد تبعاً « لعدد مرات » ممارسة الجنس ، ولم يفكروا على الإطلاق في « طريقة » هذه الممارسة وما فيها من افتقار تام الى المشاعر الإنسانية ، وتجاهل كامل للاحاسيس الشخصية عند الرجل والمرأة معا .

(١) Taylor : Plato, the Man and his Work. p. 278.

(٢) Deschamps : L'idée communiste chez Platon, p. 8.

وعلى أية حال ، فأتى اعتقد أن نفس الهدف الذى كان يرمى اليه أفلاطون من كل هذه النظم الشاذة كان هدفا متناقضا مع الوسائل التى اقترحت لتحقيقه . فهو يود إلغاء الأسرة الصغيرة من أجل تكوين الأسرة الكبيرة ، أو على الأصح لكى تصبح الدولة كلها أسرة واحدة . أى أن اتجاهه الحقيقى كان ضد « الانقسام » و « التناثر » فى المشاعر العائلية ، أما الشعور العائلى ذاته فهو يريد الاحتفاظ به ، ولكن دون تنافس أو انانية بين الأسر بعضها وبعض . ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى أن تمتد المشاعر العائلية بحيث تشمل الدولة كلها ، أى إلغاء الحاد الفاصل بين المجتمع العائلى والمجتمع المدنى أو السياسى الكبير . ولكن ، كيف يمكن أن تظل المشاعر العائلية موجودة بعد هذا التغيير ؟ وهل يظل لمشاعر الأخوة أو البنوة أو الأبوة نفس أقيمتها ، ونفس معناها ، ونفس قوتها ، إذا توزعت على نطاق الدولة بأسرها ؟ ألن يؤدي تشتتها على هذا النحو الى ضياعها بعد جيلين أو ثلاثة ؟ من المؤكد أن تقل هذه المشاعر وتوسيعها على هذا النحو لابد أن يؤدي الى تغيير أساسى فى طبيعتها ، وربما الى اختلافها تماما ، لأن الذى يصبح « أخا » للجميع لن يعود أخا لأحد ، وكذلك الحال بالنسبة الى ابن الجميع أو والد الجميع . الا يظل من الناس يعتقدون أنهم جميعا أبناء « آدم وحواء » ، دون أن يحصل ذلك بينهم وبين الاقتتال ؟

الواقع أن أفلاطون ألغى نظام الأسرة ، مع الاحتفاظ بالمشاعر المرتبطة بهذا النظام . وهو قد تصور أن هذه المشاعر ستظل على ما هى عليه عندما تصبح الأسرة شاملة للدولة . فهو إذن يحتفظ بعناصر من نظام الأسرة الحالى (وهى المشاعر) ويطبقها على نظام جديد كل الجودة قد تختفى فيه العناصر القديمة تماما ، أو تحل محلها عناصر مختلفة . بل لقد كان أفلاطون حريصا على منع زواج المحارم : فهو يمنع زواج الشبان والشابات فى فترة معينة خشية أن يكونوا أخوة أو أبناء . وهذا التحريم بدوره مستمد من نظام الأسرة الحالى ومربط به . وبالاختصار ، فإن أفلاطون لم يستطع أن يكون متسقا مع نفسه فى دمونه الى إلغاء نظام الأسرة ، بل أنه وضع عناصر من النظام الحالى مع عناصر من نظامه المقترح جنباً الى جنب ، وكون منهما مركبا ينفر منه العقل والعاطفة معا .

فكرة الملك الفيلسوف :

تمثل هذه الفكرة أسمى « الموجات » الثلاث التى يعلم أفلاطون أنه يصدم بها الدهن العادى ، وأبعدها عن التحقيق . ولكنها مع ذلك أخطر

الأفكار التى يتضمنها عرضه لمالهم مدينته الفاضلة ، اذ أنها هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه المدينة ذاتها بالصورة التى أرادها أفلاطون . ذلك لأن شرور العالم — كما أعلن أفلاطون فى نص يمكن أن يعد قمة وتوجيها للجزء السياسى من المحاوراة ، وربما للمحاوراة كلها — لن تنتهى ، ولن يعرف العالم استقرارا ، مالم يصبح الفلاسفة حكاما ، أو يتحول الحكام الى فلاسفة .

وعلى الرغم من أن أفلاطون لا يحدد أى الأمرين هو الأفضل فى نظره : أن تمهد مقاليد الحكم الى الفلاسفة ، أو أن يتعلم الحكام الفلسفة ويحكموا بمقتضاها — فإن السياق العام لتفكيره لا يدع مجالا للشك فى أنه يفضل الأمر الأول . فالحالة المثلى هى تلك التى تمهد فيها الدولة بزمam الحكم الى تلك الفئة العليا من أبنائها ، الذين يطلق عليهم اسم الفلاسفة . ولا جدال فى أن جزءا كبيرا من محاوراة الجمهورية قد كرس لتحقيق هذا الهدف : اذ يعرض أفلاطون نظاما مفصلا للتربية ، يشتمل على مراحل متدرجة تنتهى آخر الأمر الى أعلى المراحل ، وهى تعليم الديالكتيك ، الذى هو أكمل ما يتعلمه الفيلسوف . غير أن حكم الفيلسوف لا يتحقق الا فى الدولة المثلى ، التى تنتهى فيها الظروف اللازمة لاعداد الفيلسوف أولا ، ثم لتولييه مقاليد الحكم (١) . لذلك كان لزاما على أفلاطون أن يبحث ، من الوجهة العملية ، عن الحل الآخر — بوصفه أفضل حل بديل . فما دامت الدولة المثلى غير متحققة ، فلا مفر من البحث عن ملك يصلح فيلسوفا . ومن هنا كانت محاولات أفلاطون المتكررة فى صقلية من أجل تحويل حاكم موجود بالفعل الى مبادئه الفلسفية .

فمن هو الملك الفيلسوف عند أفلاطون ؟ لعل أول تفسير يطرا على الذهن فى صدد هذه الفكرة ، هو أن أفلاطون كان يهدف منها الى تأكيد أهمية المعرفة والعلم فى تدبير شؤون الحكم : وتبعا لهذا التفسير ، يكون المقصود من هذه الفكرة هو أن حكم الدولة لن ينصلح ما دام مبنيًا على الثروة أو القوة المادية الفاشمة ، وأن اصلح انواع الحكم هو ذلك الذى يركز على العقل وعلى المعرفة . ولا شك أنه لو كان هكذا هو هدف أفلاطون ، فانه يكون بذلك قد اشارة الى حقيقة خالدة ما زال لها فى القرن

(١) يلاحظ وجود نوع من الدور المطلق فى تفكير أفلاطون فى هذا الصدد : فالدولة المثلى لا تقوم إلا إذا أصبح الحكم فى يد الفلاسفة ، والحكم لا يمكن أن يصبح فى أيدي الفلاسفة إلا إذا تحققت الدولة المثلى ، التى هى وحدها التربة الصالحة لظهور هؤلاء الفلاسفة الحكام وأعدادهم إعدادا سليما .

العشرين من الضرورة ما كان لها أيام أفلاطون . فالعلم ، والمعرفة ، والحكمة ، بأوسع معانيها - لا بمعنى الفلسفة المتخصصة فحسب - ما زالت شروطا أساسية لكل حكم سليم ، وما أحسب أن مضى الأيام يمكن أن يغير من هذه الحقيقة شيئا .

ولكن هل كان ما يعنيه أفلاطون من فكرة الملك الفيلسوف هو التنبيه الى ضرورة إعطاء أهمية أساسية للعلم والمعرفة في عملية الحكم فحسب ؟ الحق أن تحليل هذه الفكرة في ضوء السياق العام لتفكير أفلاطون ، ولا سيما في الميدان السياسى ، كفىل باقناعنا بأنه كان يرمى الى هدف مختلف الى حد بعيد . صحيح أنه كان من الوجهة السلبية ، يحمل على حكم الثروة او القوة المادية ، بل لقد فرض على حكامه نظاما صارما لا يتمتعون فيه بآية ملكية خاصة ، وتكفل لهم فيه الدولة مطالبهم الضرورية مقابل قيامهم بإدارة شئونها - وهذا يعنى أنه لا يريد حكاما يرتكزون على قوة المال أو السلاح . وصحيح أيضا أن فلاسفة الملوك ليسوا حكاما وراثيين ، وأن من الممكن - نظريا - أن يكونوا فى الأصل منتزعين الى أمة طبقة اجتماعية . ومع ذلك كله فالأمر المؤكد أن الفيلسوف الملك عند أفلاطون حاكم مطلق ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان .

فالحاكم عند أفلاطون وصى على الحكوميين ، بل هو راع لهم . والحق أن من أكثر التشبيهات تكرارا في محاورات الجمهورية ، تشبيه الحكوميين بالقطيع والحاكم بالراعى ، وهو تشبيه لم يصدر عن أفلاطون اعتباطا ، بل كانت له دلالاته بالنسبة الى نظرة أفلاطون الى طبيعة عملية الحكم وما يفعله الحاكم للحكوميين . فالحكم عنده حكم مطلق ، والحاكم يوجه الحكوميين ويحميهم من الاخطار الخارجية والداخلية ، بل هو يحميهم من أنفسهم ، لأن الحكوميين لو تركوا لأنفسهم لما عرفوا ما يفيدهم وما يضرهم ، ولأوردوا أنفسهم موارد التهلكة . فالحكم إذن توجيه وارشاد مستمر ، قد يمتد حتى التفاصيل الدقيقة لحياة الناس . أما الحكوميون أنفسهم فعليهم أن يطيعوا فحسب ، إذ أنهم لا يعلمون من أمرهم شيئا ، وهم فى حاجة دائمة الى من يأخذ بيدهم وينير لهم طريقهم . وبعبارة أخرى ، فليست العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مشاركة أو تبادل ، وإنما هى علاقة توجيه من جانب وطاعة وامثال من الجانب الآخر فحسب .

هذا النوع من أساليب الحكم قد يكون من الممكن تصوّره فى حالة الحكام العاديين ، ولكن هل يمكن أن ينطبق على حكم الفلاسفة ؟ أو بعبارة أدق ، هل تتمشى هذه الطريقة فى الحكم مع طبيعة الفيلسوف اذا أصبح

حاكما ؟ لابد للاجابة عن هذا السؤال من أن نذكر أنفسنا بطبيعة الفيلسوف كما حددها أفلاطون ذاته ، ثم نفكر في مدى انطباق هذه الطبيعة على الطريقة التي أراد أن يجعل الفيلسوف يدبر بها شئون الدولة .

إن الفيلسوف عند أفلاطون هو لقب كل شيء مفكر باحث عن الحقيقة ، وليس شخصا « يملك الحقيقة » . أنه في حالة سعى مستمر ، وبحس لا ينقطع . والمثل الأعلى للفيلسوف هو سقراط ، الذي كان يؤكد دائما أنه لا يعلم شيئا ، وأنه يستخلص الحقيقة من أذهان الآخرين . فالفيلسوف الحق ليس هو ذلك الذي يفرض آراءه على الآخرين ، ويدعى أنه أعلم الجميع ، أو أن نصيبه من معرفة الحقيقة يفوق نصيبهم ، وإنما هو ذلك الذي يعرف كيف يشارك الآخرين في ذلك السعى الدائب الذي لا تبلغ الحقيقة إلا به .

فهل يمكن أن يكون مثل هذا الفيلسوف حاكما بالمعنى الذي حدده أفلاطون للفظ الحكم ؟ هل يقبل أن يكون راعيا للقطيع ، وموجها للناس لا يمكنون إلا أن يطيعوه ؟ هل يرضى أن يعطى من جانب واحد ، دون أن يأخذ شيئا من الآخرين ؟ من الواضح أن صفات الحاكم وصفات الفيلسوف ، كما حددها أفلاطون في كلتا الحالتين ، لا تتسجمان . فالحاكم عنده لابد أن يكون دكتاتورا ، أو حاكما مطلقا . على أن دكتاتورية الفيلسوف مستحيلة ، لأن الفيلسوف بطبيعته أبعد الناس عن الاستبداد بآرائه وفرضه على الآخرين . وفي اللحظة التي يكتسب فيها الفيلسوف هذا الطبع ، أي يصبح حاكما مطلقا ، لا يعود فيلسوفا بالمعنى الصحيح . واذن فمن الممكن أن يكون المرء فيلسوفا بمعنى ، وحاكما بمعنى آخر ، ولكنه لا يمكن أن يكون هذا وذاك في آن واحد ، وبمعنى واحد ، إذ أن الفيلسوف الذي يحكم يحكم حاكما مطلقا لابد أن يكون شخصا متناقضا مع نفسه .

وكما قلنا من قبل ، فإن أفلاطون لم يتصور الحكم إلا على أنه حكم مطلق . فهو يوجه أعنف الحملات إلى الديمقراطية ، التي تصل الحرية فيها إلى حد الغوضى ، بل تكاد الحيوانات فيها تشق عصا الطاعة على أصحابها وتسير في الطرقات بلا ضابط . وهو لا يقبل نظاما للحكم يقوم على أساس تبادل الرأي بين الحاكم والمحكوم ، إذ أن هذا النظام ديمقراطي ، أي مرادف للغوضى في نظره . ولقد رأينا من قبل أن أساس العدالة عند أفلاطون هو أن يؤدي كل وظيفة ، دون أن يتدخل في عمل غيره ، وأوضحنا كيف أن أفلاطون دما إلى تأكيد هذا المعنى في أذهان الناس من طريق أسطورة و-« أكلدوب » يقال فيها للتابعين والمحكومين أنهم من معدن أخس ، أي من أصل أكثر وضاعة ، حتى لا يتطلعوا إلى من هم أعلى

منهم في السلم الاجتماعى . ولكن ، ألا يتعارض ذلك كله مع رسالة الفيلسوف كما يحددها أفلاطون ؟ أمن اللائق بالفيلسوف أن يرى الجزء الأكبر من المجتمع وقد انحط الى مرتبة القطيع ، وحرّم من كل فرصة لممارسة التفكير في أى موضوع سوى ما يتعلق بحرفته أو مهنته المباشرة ؟ وهل يقبل الفيلسوف أن يكون هو المصدر الوحيد للحكمة ، وأن يكون معظم افراد المجتمع مفتقرين الى فرص اكتساب الحكمة ؟ وهل يرضى الفيلسوف أن يقتنع الناس بهذا الوضع الغريب عن طريق « أكذوبة » ، وأن يفرضه عليهم بقوة السلاح ، أى بمساعدة الحراس اذا ما بدرت منهم أية بادرة من التمرد ؟

لا شك في أن النظرة النزيهة الى الأمور تؤكد لنا أن أفلاطون لو كان متسقا مع نفسه لدعا الى أن يكون الحكم ديمقراطيا . ذلك لأن الأسلوب الديمقراطي هو اقرب أساليب الحكم الى طبيعة الفيلسوف : ففيه مساواة بين الأذهان ، وفيه تبادل وتشاور بين شركاء يسعون الى تحقيق غاية واحدة ، وفيه تكافؤ بين الحاكم والمحكوم . واذن فالطبيعة الفلسفية الحقّة ، على نحو ما حددها أفلاطون ، تجد في نظام الحكم الديمقراطي أفضل تعبير عنها . ولو كان لزاما على الفيلسوف ، كما عرفه أفلاطون ، أن يختار نظاما يحكم بمقتضاه ، لوجب عليه أن يختار النظام الديمقراطي .

ومع ذلك ، فهناك اعتبارات عملية أخرى كان من الضروري أن تصلدم بها محاولة التقريب بين الفلسفة ونظام الحكم الديمقراطي . فمن أين يكتسب الفيلسوف الفراغ الذى يتيح له الانصراف الى التأمل ، لو كانت الديمقراطية - التى تستتبع تحرير العبيد أو تخفيف قيودهم - هى النظام السائد ؟ واذا كانت هناك مجموعات من الناس ، احدهما عميل بحكم أوضاعها الاجتماعية الى الديمقراطية ، والأخرى الى الاليجاركية أو الأرستقراطية ، فأيهما ستكون أقدر على ممارسة الفلسفة النظرى ؟ يبدو أن هذه الأسئلة تعبر عن مأزق وقعت فيه الفلسفة اليونانية : فهى في روحها أكثر تمشيا مع الديمقراطية ، ولكنها من الوجهة العملية لا تزدهر الا في داخل الطبقة الأرستقراطية . وبالفعل نجد أن العدد الأكبر من تلاميذ سقراط كانوا من هذه الطبقة ، لأنهم هم وحدهم الذين كان لديهم من الفراغ ، ومن الأمان المادى ، ما يتيح لهم أن يستمعوا الى المناقشات النظرية لأستاذهم ، ويأخذوها مأخذ الجد .

ولقد أدى تطور الأحداث الى زيادة الهوة الديمقراطية وبين الفلسفة اتساعا : ذلك لأن الديمقراطية الأينية أدانت سقراط بتهمة افساد عقول الشباب ، أى ظهور عدد كبير من الطفاة والخونة من بين تلاميذه

— وهى حقيقة تاريخية مؤكدة — وكان اعدام سقراط فى واقع الامر رمزا للتباعد التام بين الديمقراطية وبين الفكر الفلسفى النظرى . ومنذ ذلك الحين أصبحت الفلسفة اليونانية عسودا للديمقراطية ، وداعية الى الارستقراطية .

وبالاختصار ، فان الفيلسوف اذا شاء أن يكون حاكما يطبق فى حكمه مبادئ الفلسفة الحققة ، فلا بد له أن يحكم بطريقة مخالفة لتلك التى دعا اليها أفلاطون : اعنى طريقة الراعى الذى يرشد القطيع ويوجهه . فأقرب الطرق الى طبيعته هى طريقة الحكم الديمقراطى ، حيث تكون عملية الحكم قريبة الشبه من عملية الحوار الديالكتيكي التى يكون فيها قوام الفلسفة . ومع ذلك فقد كانت هناك ظروف عملية وتاريخية تجعل ذلك التغارب بين الفلسفة والديمقراطية مستحيلا . ومن هنا فقد ظلت فكرة الملك الفيلسوف عند أفلاطون فكرة تمزقها تناقضاتها الداخلية .

الطابع العام لتفكير أفلاطون السياسى :

يضم التفكير السياسى عند أفلاطون عناصر تبدو فى نظر الانسان الحديث متناقضة فيما بينها . فمن المستحيل ادراج مدينته الفاضلة ضمن أى تصنيف من التصنيفات المألوفة فى عصرنا الحالى . ولو تأملنا المقومات الرئيسية لتلك الدولة لوجدنا ان منها ما يمكن أن يوصف بأنه يتمشى مع أحدث الاتجاهات التقدمية : ففيها نوع ساذج من التخطيط ، وفيها إلغاء للملكية الخاصة بالنسبة الى أعلى طبقات الدولة ، وفيها إقلال من قيمة الثروة بالنسبة الى قيمة العقل . ومع ذلك فان من هذه المقومات ما يمكن أن يوصف بأنه رجعى متطرف : كاحتفاظ بالتقسيم الطبقي وتأكيد ، واحتقار العمل اليدوى ، وتأكيد التفاوت الطبيعى بين البشر تحت اسم « أداء كل لوظيفته الطبيعية » ، والاتجاه المحافظ ، المتصك بالتقاليد الأقدم عهدا ، وكرهية الديمقراطية والدفاع التحمس عن الارستقراطية . فدولة أفلاطون المثلى اذن تتجاوز نطاق التصنيفات الحالية لأنظمة الحكم ، وفيها عناصر تبدو متنافرة الى حد بعيد .

ولقد حاول بعض الباحثين تحليل هذا الطابع المتنافر أو المتناقض لصورة الدولة فى محاورة الجمهورية : فقال « بيجر » ان آراءه فى هذه المحاورة تصدنا لانه كان يهدف الى تكوين دولة متقشفة ، لا دولة مترفة كالدول الحالية . « فمن الواجب ألا ننسى ان أفلاطون كان يضع فى ذهنه الدولة الصحية العجفاء ذات العضلات ، التى كانت توجد فى البداية ، لا الدولة السمينة المتلثة التى أتت فيما بعد ، والتى أصبحت تحتاج الى

طهارة وأطباء» (١) . ومع ذلك فإن هذا الحكم يفتقر في رأينا إلى الدقة : إذ أن أفلاطون كان يرمى في « الجمهورية » إلى تكوين دولة كاملة ، لا تلك الدولة المتقشفة التي وصف أفرادها بأنهم أشبه بكلاب الحراسة العجفاء . والدليل على ذلك أن دولته تحتاج إلى حراس ، وتزدهر فيها صنعة الحرب ، وهي صنعة لا تعرفها إلا الدولة المترفة : إذ أن الدولة المتقشفة لا تحتاج إلى حراس ، لأن أحدا لن يريد الاستيلاء على دولة هزيلة تمشي على الكفاف . كما أنه تحدث في مدينته الفاضلة عن عدد من المهن والصناعات التي لا يمكن أن يكون لها وجود في الدولة المتقشفة .

ويقدم البعض تعليلا آخر لطابع الدولة الأفلاطونية هذا ، فيرى « سنكلير » أن مدينة أفلاطون الفاضلة إنما هي « مثال » للمدينة ، أي أن نظرية المثل أو الصور تطبق على الدولة بدورها ، بحيث تكون هناك « صورة » للمدينة ، تصبح المدن الموجودة بالفعل نماذج غير كاملة لها (٢) . فإذا بدأ لنا أحيانا أن لفة أفلاطون في محاوره الجمهورية ، غير مفهومة أو غير صالحة لحل المشكلات السياسية ، فلنعلم أن ذلك راجع إلى أن مدينته « صورة » أو « مثال » يعلو على الواقع ويرفع عليه . على أن هذا التعليل بدوره يفتقر إلى الدقة : ذلك لأن المثال ليس « مختلفا » عن الأفراد الذين يشاركون فيه ، وليس أقل منهم في شيء ، وإنما هو أكمل صورة ممكنة لهؤلاء الأفراد جميعا . وعلى ذلك فقد كان من الواجب أن تكون دولة أفلاطون المثلى جامعة لكل ما في الدول الموجودة من صفات ، لا أن تكون مفتقرة إلى الكثير منها .

والأمر الذي لا شك فيه أن أفلاطون قد جمع في هذه المحاوره ، على نحو فريد ، بين المشروعات البعيدة كل البعد عن الواقع الموجود بالفعل - كإلغاء الأسرة وشيوعية المال والنساء - وبين الأوصاف التشريعية الدقيقة لظواهر موجودة بالفعل . فهو لم يكن على الإطلاق مفكرا مثاليا حالما طوال محاورته ، وإنما كان في بعض الأحيان يغوص في أعماق الواقع إلى حد يبعث على الدهشة والإعجاب .

ولنتأمل في هذا الصدد وصفه الرائع للطاغية - وهو وصف يصلح أنموذجا لهذا النوع من الحكام في كل عصر : فالطاغية في رأيه يبدأ بديانة شغبية ، إذ يختاره الشعب على أنه نصيره وحاميهِ . وهو في البداية يبذل الوعود للناس ، ويوزع عليهم الابتسامات والتمنح . ولكنه حين يخفق

(١) Jaeger : Paideia, Vol. II, p. 225.

(٢) Sinclair : op. cit., p. 2145.

في أرضاء مطالبهم ، توجه الى اشعال الحروب واحدة تلو الأخرى « حتى يشعر الشعب بحاجته الى قائد » (٥٦٦) . وهو يجند الشعراء لخدمة أغراضه ، ويجعلهم « يطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى ، فيجمعون الجماهير ، ويستأجرون أصحاب الأصوات الرخيصة المقتنة » (٥٦٨) - أى أن أفلاطون يؤكد حاجة الطاغية الى تجنيد أجهزة الدعاية لخدمة أغراضه ، وإن لم يكن لفظ الدعاية قد ظهر في ذلك العصر بطبيعة الحال . ويدع أفلاطون في وصف حالة الرعب التي يعيش فيها الطاغية ، وخوفه من أن ينقض عبيده عليه (٥٧٧ - ٥٧٩) . وهو يجعل الوصف بقوله ان ذلك الذي يظن نفسه أكثر الناس حرية ، هو في الواقع أكثرهم عبودية : فهو مضطر الى تملق الناس ، وهو عاجز عن تحقيق أبسط رغباته ، وهو يقضى حياته في خوف دائم (٥٧٩) . فهل يمكن أن يقال عن يقدم مثل هذا التحليل النابض بالحياة لحالة الطاغية أنه لم يكن يستمد أفكاره من واقع العالم السياسي ، وإنما من « مثال » الدولة كما صور له خياله فحسب ؟

الواقع أن من أهم اسباب تناقض الصورة التي يرسمها أفلاطون ، انه كان يفكر في المستقبل بعقلية الماضي . فالاصلاح الذي يدعو اليه ، والذي يعتقد انه سيؤدي الى قلب الأوضاع السياسية والاجتماعية رأسا على عقب ، هو في واقع الأمر محاولة للاقتداء بالماضي البعيد . وهكذا يبدو أن أفلاطون « يجد سبيل التقدم في طريق التقهقر » ، كما يقول باركر (١) . فهو يدعو الى ازالة الشنخ من الدولة المترفة ، واعادتها الى حالة البساطة الخشنة الأولى . وهو يكرر مرارا دعوته الى الاقتداء بالماضي في بساطته : فالطب ينبغي أن يعود الى عهوده البدائية الأولى ، والمقامات الموسيقية ينبغي أن تكون « بسيطة » ، وأن تتخلى عن كل تعقيد . والنظام الشيوعي الذي يقترحه يعني العودة الى الحالة البدائية للمجتمع البشري - حالة شيوعية التملك - والأهم من ذلك كله ، نوع الوحدة الذي كان يدعو اليه : ففي الديمقراطية الاثينية كان التنوع هو القاعدة السائدة ، وكان من الطبيعي أن يدب الشقاق داخل دولة تسمح لكل الاتجاهات بالتعبير عن ذاتها . أما أفلاطون فكان يحن الى نوع من الوحدة هو أشبه ما يكون بوحدة القبيلة القديمة ، حين كان الأفراد جميعا - يكونون أسرة واحدة . ولا شك أن كل ما ادخله من تغيير في نظام الأسرة إنما كان يستهدف جعل المجتمع كله أسرة واحدة ، بحيث يتصور كل فرد أن

(١) E. Barker : Greek Political Theory, p 266 .

الباقين أبائهم وأمهاتهم وأخوتهم — وتلك بعينها هي وحدة الدم في المجتمعات القبلية .

ولعل أوضح سمات هذه المجتمعات القبلية التي كان أفلاطون يحن إليها ، هي انعدام الفردية فيها ، أى تلاشي الفرد في الكل الأكبر الذي يكونه المجتمع الكامل . فهل كان أفلاطون ينكر الفردية إلى هذا الحد ؟ لا جدال في أن من الصعب — لأول وهلة — أن نجيب عن هذا السؤال بالإيجاب . ذلك لأن فلسفة أفلاطون تبدو في ظاهرها دفاعا مجيدا عن الفرد ، ودعوة متحمسة إلى تأكيد القيم الفردية . ألم يفسر بعض الشراح محاولة الجمهورية بأسرها — كما أوضحنا من قبل — بأنها تستهدف تربية النفس الفردية وتهذيبها ؟ ألم يكن أفلاطون أبا المثالية — والمثالية هي المذهب الذي يرفع لواء الفردية ؟ ألم يوصف أفلاطون بأنه « فيلسوف المي » ، يدعو إلى العلو بالنفس الفردية إلى مرتبة القداسة ؟ كل هذه تفسيرات شائعة لاتجاهات أفلاطون ، وهي تمثل دون شك عقبات لا يسهل التغلب عليها ، في وجه الرأي القائل أن فلسفة أفلاطون السياسية تدعو إلى انكار الفردية .

ومع ذلك ، فهناك شواهد أكثر يقينا على أن أفلاطون كان يستهدف مثل هذه الغاية بالفعل — أى أنه كان في صميمه فيلسوفا معاديا للفردية . فالبدء الرئيسي للعدالة — وهو أداء كل لوظيفته — يعني تغليب المصالح العامة للمجتمع على مصالح الفرد : إذ أنه يؤدي إلى القول بأن الفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالقدر الذي تقتضيه الخطة العامة المرسومة للمجتمع . صحيح أن هذا التحقيق الذاتي متوقف على ما يسميه أفلاطون « بطبيعة الفرد » ، بحيث أن الفرد ذا الطبيعة المتعددة الجوانب يستطيع أن يحقق ذاته بقدر تعدد جوانب طبيعته . ومع ذلك فإن من المشكوك فيه أن يكون من الممكن في كل الأحوال الإهتمام إلى الحدود الحقيقية لما يسمى بالطبيعة الفردية : إذ أن هذه الطبيعة قد تكون محدودة الجوانب أو ضيقة النطاق نتيجة لظروف اجتماعية أو عوامل مكتسبة ، لا نتيجة لتركيبة متأصل فيها . وفي هذه الحالة يكون المعنى الحقيقي للمبدأ الأفلاطوني هو أن يؤدي كل فرد الدور الذي يلائم الوضع المحدد له في المجتمع .

ومما له دلالة أن يجزأ ذاته ، وهو أول المدافعين عن الفكرة القائلة أن كل الآراء الفلسفية التي عرضها أفلاطون في محاوره الجمهورية تهدف إلى تنمية النفس الفردية ، يعترف بأن الطبقة الحاكمة عنده تتنازل عن كل مصالحها واهتماماتها الفردية في سبيل تحقيق مصالح الدولة . فهو

يرى أن التنظيم الذي وضعه أفلاطون « يؤدي إلى القضاء على آخر بقايا الفردية ، أعني ذلك الحق الذي لم تجرؤ دولة أخرى على المساس به ، وهو حق الفرد في جسمه . ذلك لأن أفلاطون عندما يصف في سياق آخر حالة الحراس الذين عسدموا الملكية بقوله أنهم بالفعل لا يملكون إلا أجسامهم ، فقد كان في ذلك مبالغا ، وذلك إذا نظرنا إلى الأمر في ضوء علاقة الزوج بالزوجة . وكل ما يمكن أن يكون قد قصده هو أنهم « يملكون » أجسامهم ، لا أنهم يستطيعون استخدامها بحرية » (١) . فإذا كان هذا هو البرنامج الذي وضعه أفلاطون لأعلى الطبقات عنده - أعني تلك التي يتجه نظامه التعليمي بأسره إلى تكوينها ، بل لا يستهدف إلا إياها - فكيف أمكن لبيجر نفسه أن يحدد هدف محاورة الجمهورية بأنه تربية النفس الفردية ؟ أو يعاودة أخرى ، كيف يمكن عقلا أن تكون النتيجة النهائية للبرنامج الذي يهدف إلى تنمية شخصية الفرد ، هي القضاء التام على كل التوازع الفردية في هذه الشخصية ؟ من الواضح أن في هذا تناقضا يبلغ من الشدة حداً يعجب معه المرء لواقوع مؤرخ فلسفة كبير مثل « ييجر » فيه .

ولعل الدليل القاطع على أن فلسفة أفلاطون السياسية كانت مضادة تماما للنزعة الفردية ، هو دعوته الصريحة إلى ترك الضعفاء والمرضى يموتون ، بل إلى قتلهم إذا اقتضى الأمر . فهو يقول - بلهجة لا يستطيع أى مفكر فاشئ أن يجاريها في قسوتها - أن من الواجب أن « يعنى الأطباء والقضاة بالمواطنين من ذوى الطبايع الجسمية أو النفسية السليمة ، أما من عداهم ، فسنندع منهم أولئك الذين اعتل جسمهم يموتون ، وسيقتضى المواطنون ذاتهم على أولئك الذين أعوجت نفوسهم وانحرف طبايعهم » . (٤١٠) ومعنى ذلك ، بعبارة أخرى ، أن حق الحياة - وهو أول الحقوق وأبسطها - ليس حقا طبيعيا للفرد ، وإنما يكون للفرد هذا الحق بقدر ما يكون سليما وصالحا لخدمة المجتمع وأداء وظيفته فيه فحسب .

ومن جهة أخرى ، فلا جدال في أن نقد أفلاطون للديمقراطية ، وتحامله الشديد عليها ، يدل على نزوع قوى إلى ما يطلق عليه في المصطلح السياسي الحديث اسم الفاشية . فالجباهر في رأيه في حاجة دائمة إلى من يوجهها ويرشدها ، وهى « قطع » لابد له من راع ، وتفتقر إلى الدكاء أو التجربة التى تتيح لها إدراك مصالحها الخاصة ذاتها . والمساواة في الديمقراطية

شر مؤكداً ، وكذلك الحال في الحرية ، التي تصل فيها الى حد أن يتساوى العبيد بأسيادهم ، وتهيم الحيوانات ذاتها على وجوهها في الطرقات دون ضابط . وفي الديمقراطية تترك الفنون حرة ، ويكون للشعراء مطلق الحرية في أن يقولوا ما يشاءون ، بالأسلوب الذي يفضلون ، وهي كلها في نظر أفلاطون مظاهر للجحوش والفوضى ينبغي التخلص منها في المدينة المثلى .

ولا شك في أنه ، اذا صح أن مذهب أفلاطون السياسي يستحق اسم الفاشية بناء على الأسباب السابقة ، فمن الواجب أن نذكر أن هذا الوصف لا ينطبق عليه بكل عناصره . فمن الانصاف لأفلاطون أن نقول ان تفكيره لم يكن يتصف بعنصر أساسي من عناصر الفاشية ، ألا وهو الفوغائية أو الديماغوجية - أي استغلال غرائز الجماهير وانفعالاتها السطحية من أجل تحقيق أهداف الحاكم . فهو بالفعل يدعو الى أرستقراطية العقل والحكمة والفكر ، وهي عناصر تتنكر لها الفاشية ولا تقيم لها وزناً . أما العنصر الذي يستحق أفلاطون بالفعل أن يسمى من أجله فاشياً ، فهو فقدانه الثقة في الإنسان العادي ، واعتقاده الراسخ بأن هذا الإنسان لو ترك وشأنه لضل الطريق ، وبأنه في حاجة دائمة الى توجيه من حاكم مطلق أعقل منه وأحكم . هذا الاعتقاد بضرورة فرض وصاية على الإنسان العادي ربما كان أهم العناصر المميزة لكل مذهب فاشي ، وعلى الرغم من أن هذه الوصاية عند أفلاطون هي وصاية العقلاء والحكماء ، وليست وصاية الديماغوجيين أو من يستغلون الدعاية الرخيصة في تخدير حواس الجماهير ، فإن آراءه السياسية تظل مع ذلك تستحق اسم الفاشية .

وأخيراً ، فقد وصف أحد الكتاب مدينة أفلاطون الفاضلة بأسلوب ساخر ، ينطوي مع ذلك على قدر غير قليل من الحقيقة ، فقال : « ان جمهورية أفلاطون تتألف من موظفين ومحاربين وصناع وحرفيين وعبيد وأنثى ، ولكنها لا تتألف من بشر . فكل فرد مسمار أو عجلة ذات شكل معين في آلة الدولة ، وفيما عدا هذه الوظيفة الرسمية ، فليست له أهمية في أي شيء آخر . وهو ليس ابناً ولا أخاً ولا زوجاً ولا أباً ولا صديقاً ولا حبيباً . وهو يؤخذ من صدر أمه عند مولده ، ويوضع في داس للطفولة .. ويربى بنفس الطريقة التي يربى بها الاطفال الآخرون في سنه . وما أن يستطيع التذكر والوعي بذاته ، حتى يشعر بأنه ملك للدولة ، ولا يرتبط بشيء أو بأحد في هذا العالم . وعندما يكبر ، تعطى له وظيفة محددة ، ويصبح محارباً ، كما تصبح التمرينات العسكرية مهمته وملهاته الرئيسية .. وعندما تنبت كحيته وتقوى رجسولته ،

يفحصه خبير خاص ، ويقدم عنه تقريراً ، ثم يأتى اليه بفتاة يعتقد انها تليق بأن تصبح رفيقة لهذا الشاب . وتنشأ اللرية على النحو الذى يفيد المجتمع ، وتعامل بنفس الطريقة التى عومل بها الأبوان (١) .

صورة رهيبة هذه ولا شك - ومع ذلك فقد تغنى بها الكتاب ، ومجدها المفكرون ، وأشاروا بمبدعها ووصفوه بالفيلسوف الالهى . ولست أدري : إكان ذلك نفاقاً منهم ، أم تحيزاً لجانب معين الى الحد الذى يعنى البصيرة عن كل الجوانب الأخرى ؟ قد يكون فى الأمر قدر من هذا وقدر من ذاك ، ولكن الأهم من ذلك كله هو أن تضارب التفسيرات دليل على عظمة العمل الذى يفسر . ومن المؤكد أن جمهورية أفلاطون تقدم الينا مثلاً آخر للعمل الفلسفى الرائع الذى يجد فيه كل قارئ ما يريد . وإذا كان ما وجدناه فى مبادئه السياسية شيئاً يدعو الى النفور ، فلنعتزف مع ذلك بأنها عمل عظيم ، بدليل انها ، على الرغم من كل عناصرها المنفرة هذه ، استطاعت أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تراث الفكر الغربى ، وربما الانسانى ، بل كانت من المؤلفات الفردية القليلة التى أسهمت فى تشكيل ذلك التراث وصيغته بصيغته المميزة .

(١) Dimitry Pisarev : "Plato's Idealism", in : "Selected Philosophical, Social and Political Essays" Moscow, 1958, p 68-69

المذهب الأخلاقي

دلالة فكرة « الانسجام » :

يجوز للمرء أن ينظر الى محاورة الجمهورية - من زاوية معينة - على أنها محاورة أخلاقية فحسب . فمن الباحثين من يؤكدون أن الآراء التي تضمنتها المحاورة حول نظام الدولة ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هي نموذج مكبر للمجال الفردي ، أي أن السياسة مجرد مثل يوضح ما ينبغي أن تكون عليه الأخلاق . وقد عرضنا من قبل لهذا الرأي ، وأوضحنا الأسباب التي تدعونا الى عدم الاقتناع به . وعلى أية حال فقد كان من الممكن أن تناقش جميع الموضوعات التي أدرجناها من قبل تحت باب السياسة ، ضمن موضوع الأخلاق ، لو كنا ممن يؤمنون بأن الأبحاث السياسية عند أفلاطون وسيلة لا غاية . ولعل أبرز هذه الموضوعات ، موضوع العدالة . ففكرة العدالة تبدو منتمية الى مجال الأخلاق بقدر ما تنتمي الى مجال السياسة . وأفلاطون ذاته يدرجها ضمن « الفضائل » الرئيسية الأربع . ومع ذلك فقد ناقشنا هذه الفكرة في مجال السياسة أولاً لاعتقادنا بأن النغمة السياسية هي الغالبة على تفكير أفلاطون في هذا الموضوع ، وبأن آراءه الأخلاقية في العدالة قد تكون متأثرة - بطريقة لاشعورية على الأقل - بمواقفه السياسية .

وعلى أية حال ، فمن الممكن اتخاذ رأي أفلاطون في العدالة - على المستوى الفردي - نقطة بداية لبحث مذهبه الأخلاقي . وعندئذ سنجد أنه يطبق على الفرد نفس المبدأ الذي طبقه على الدولة : وهو مبدأ الاداء كل لوظيفته الطبيعية . فالفرد - كالدولة - ليس وحدة متجانسة ، وإنما هو

مركب معقد ينطوى على « أجزاء » مثلما تنطوى الدولة على طبقات . وهو يحرص على الفصل بين أجزاء النفس مثلما يحرص على الفصل بين طبقات الدولة . فهو يبرهن في الكتاب الرابع (٤٣٩ - ٤٤١) على أن النفس كثرة لا وحدة ، وعلى أن لهذه النفس ثلاثة مبادئ ينفصل كل منها عن الآخر . ولا شك أن هذه النظرة تؤدي الى تفتيت وحدة النفس وفقدان تكاملها . وبالفعل كان من نتيجة سيادة هذا الاتجاه التجزيئى طويلا فى تاريخ الفكر الفلسفى ، أن وقع الباحثون فى علوم الانسان - ولا سيما علم النفس - فى أخطاء عديدة ، لم يتنبهوا اليها الا منذ عهد قريب . اذ أن علم نفس الملكات والقدرات المنفصلة ظل سائدا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، بل ان هذه العلوم ما زالت حتى اليوم تعاني من آثار الاتجاه الانفصالى فى دراسة الانسان ، وتبدل أضخم الجهود من أجل الوصول الى نظرة متكاملة الى النفس البشرية .

كذلك كان لهذا الاتجاه التجزيئى تأثيره الواضح فى الأخلاق ، حيث نظر الى ملكة الرغبة أو الشهوة على أنها مبدأ غريب عن الانسان ، والى العقل على أنه هو وحده الحاكم ، وبين الاثنين حرب لا هوادة فيها . مثل هذا التفتيت للشخصية الانسانية انعكس على الأخلاق التقليدية بأسرها ، وما زال من الممكن أن نجد حتى اليوم آثارا لهذا الافتقار الى التكامل الأخلاقى فى الانسان ، نتيجة لاستمرار الاعتقاد بأن الشخصية الانسانية تتألف من قوى وملكات متعارضة ، يسير كل منها فى اتجاه مخالف لاتجاهات الآخرين .

ولقد كان من الطبيعى أن يحاول أفلاطون عبور هذه الهوة التى استحدثها بين أجزاء النفس الثلاثة ، وكانت وسيلته الى ذلك هى فكرة « الانسجام » . ومع ذلك فقد كان الانسجام الذى يدعو اليه أفلاطون بين أجزاء النفس انسجاما بين عناصر متنافرة ، لا يتم الا بنوع من القوة والأرغام ، والدليل على ذلك ان القوة العاقلة التى ينبغى أن تكون لها الغلبة ، تستعين بالقوة الغضبية - أى مبدأ الاندفاع والنشاط والتحمس فى الانسان - من أجل اخضاع القوة الشهوية وقهر رغباتها ، مثلما يستعين حكام الدولة من الفلاسفة بالجند - أو الحراس - فى اخضاع عامة الشعب وإرغامها على التزام حدودها .

والواقع أن فكرة الانسجام - من حيث هى أساس هام من أسس المذهب الأخلاقى عند أفلاطون - فكرة غامضة الى حد بعيد ، ويبدو أن أفلاطون ذاته لا يبدل جهدا كبيرا من أجل تبديد هذا الغموض ، بل ان كتاباته فى هذا الصدد تنطوى على مواقف معقدة مختلطة . فهو لم يوضح

ابدا ان كان مايعنيه بالانسجام هو تحقيق كل ملكات النفس بصورة متألّفة،
أم تحقيق الأرفع منها على حساب الأدنى . في الحالتين يمكن أن يكون
هناك انسجام ، ولكن شتان ما بين الموقفين ! ان الانسجام في الحالة الأولى
هو اعتراف بطبيعة الانسان في عناصرها الكاملة ، وبأن الشخصية
الانسانية لا تكتمل الا اذا حققت كل هذه العناصر معا ، دون أن يطفى
واحد منها على الآخرين . وفي هذه الحالة تكون فكرة الانسجام تعبيرا
عن حالة التحقق الكامل لكل جوانب الطبيعة البشرية ، أى أنها تكون
اعترافا صحيحا بجميع عناصر طبيعة الانسان . أما في الحالة الثانية فإنها
تكون تعبيرا عن اتجاه الى الزهد ، والى كبت عناصر معينة من الطبيعة
البشرية في سبيل اعلاء عناصر أخرى - ويتمثل الانسجام في هذه
الحالة في حفظ النسبة بين العناصر المتباينة ، أى في اعطاء كل منها القدر
الذى تستحقه من الأهتمام .

ولقد كان هذا الازدواج واضحا كل الوضوح في كتابات أفلاطون .
فمن الملاحظ أولا أن الاتجاه الى الزهد لا يحتاج لديه الى دليل . فما اظن
ان احدا قد دعا الى الزهد بنفس القوة التى دعا اليها أفلاطون ، عندما
قال في محاورة فيدون ان « الجسم مقبرة النفس » . ولا تخلو محاورة
الجمهورية بدورها من هذه النغمة الزاهدة الواضحة ، التى تبلغ قممتها
في عبارة يقولها قرب نهاية المحاورة : « ان الأمور الانسانية كلها لا تستحق
من المرء اهتماما » . (٦٠٤) ولنضف الى ذلك بطبيعة الحال تلك القرائن
غير المباشرة على الاتجاه الى الزهد ، مثل اعلاء المعقولات فوق المحسوسات ،
واحتقار العالم المادى ، وتمجيد المعرفة النظرية الخالصة بالقياس الى كل
معرفة ترتبط اذنى ارتباط بـ العالم الأشياء . هذا العنصر الزاهد هو العنصر
الفيثاغورى في تفكير أفلاطون - وهو بالتالى عنصر مستمد - على الأرجح
- من تأثره بتلك العقائد الشرقية القديمة التى لخصتها الفيثاغورية وزرعتها في
تربة كانت في البدء غير صالحة لها ، وهى البيئة اليونانية . ولسنا في
حاجة الى الإفاضة في الحديث عن الاتجاه الزاهد عند أفلاطون ، اذ أن
هذا الاتجاه هو ، على الأرجح ، العامل الأكبر في دوام شهرة أفلاطون في
العالم الغربى ، وفي تحقيق اندماج سريع بين تعاليمه وبين تعاليم التراث
المسيحى الذى كان بدوره زاهدا ، والذى ينبع بدوره من أصول شرقية
قريبة الشبه بتلك التى استمد منها المذهب الفيثاغورى تعاليمه .

على ان الأمر الذى ينبغى أن ننتبه اليه ، هو ان هذا الزهد لم يكن
هو العنصر الأخلاقى الوحيد في تفكير أفلاطون ، بل كان يوازيه عنصر
آخر يكاد يكون من الصعب تصويره وهو يقف مع العنصر الزاهد جنبا

الى جنب . ففى الاخلاق الأفلاطونية اتجاه واضح الى عدم اغفال المتع
الدنيوية . بل أن الصورة المثلى التى يرسمها لحياة أرفع فئات الناس كما
ينبغى أن تكون ، هى صورة أناس لا يرهدون على الاطلاق فى المتع الجسمية ،
وكل ما فى الأمر أنهم ينظمونها لمصلحة الدولة . ومن الجائر أن هذا النوع
من تنظيم الحياة الجسمية بحيث تلائم أغراضا أعلى وأشمل ، هو المقصود
بخضاع القوة الشهوية للقوة العاقلة . ومع ذلك فالذى يهمنى فى الأمر هو
أن ذلك الذى وصف الجسم بأنه « مقبرة للنفس » وأكد أن الحياة الأرضية
رحلة عابرة ، كلما كانت قصيرة كان ذلك أفضل ، هو ذاته الذى دعا الى أن
تنظم الدولة احتفالات تجمع فيها بين الشبان والشابات من الحراس فى
مواسم معينة ، والى مكافأة المحارب الشجاع بمزيد من فرص الاتصال
الجنسى ، حتى يكون فى ذلك حافز له على إبداء المزيد من الشجاعة
فى القتال (٤٦٨) .

والواقع أن الجو العام الذى ترسمه محاورة مثل « الجمهورية » -
وكذلك مثل « المأدبة » على وجه الخصوص - أبعد ما يكون عن ذلك
الزهد القائم الذى يوحى به احتقار افلاطون ، على المستوى النظرى ،
لكل ماله صلة بعالم الأجسام المحسوسة . فالبيئة التى ترسمها المحاورة
هى بيئة مجموعة من الشبان المترفين ، الذين توافر لهم من الفراغ
ما يسمح لهم بأن يكرسوا وقتهم لمتابعة مناقشات سقراط . وفى خلال
المحاورة تظهر علامات واضحة على أن هؤلاء الشبان كانوا يمارسون متعا
جسمية بطريقة « متميزة » عن تلك التى كان يمارسها بها العامة من الناس
- أعنى أن « الجنسية المثلية » كانت متفشية بينهم ، وعلى أن أفلاطون
كان ينظر الى أمثال هذه المتع على أنها مشروعة ، بل يشجع عليها
ويستحسنها ، فى الوقت الذى أدانتها فيه المذاهب الأخلاقية المثالية ،
حتى تلك التى لم تكن تتميز باتجاه واضح الى الزهد . وبالاختصار ،
فهناك اتجاه أقوى الى الاعتراف بمطالب الجسم ، مع اخضاع هذه المطالب
لتنظيم دقيق يتمشى مع الحياة العسكرية الضارمة التى تحياها أرفع
الطبقات فى مدينته الفاضلة .

وآذن ، ففى محاورة الجمهورية ، وفى غيرها من محاورات افلاطون ،
تتخذ فكرة الانسجام - بوصفها واحدا من المفاهيم الأساسية فى الأخلاق
- طابعا مزدوجا : فهى من جهة انسجام الطاعة والخضوع ، أى طاعة
القوى الدنيا فى الإنسان لتوجيهات القوى العليا وخضوعها لأوامرها ،
وهى من جهة أخرى انسجام التكامل ، أى تحقيق القوى المختلفة فى
النفس الإنسانية على اكمل نحو ممكن ، مع محاولة الوصول الى التاليف

بينهما . وبذلك تنطوى الأخلاق الأفلاطونية على معانى الكبت ومعانى الانطلاق فى آن واحد ، وإن كان المعنى الأول هو الذى كتب له البقاء فيما بعد ، وذلك لسببين : أولهما أن البيئة اللاحقة التى عاشت فيها الأفلاطونية كانت بيئة زاهدة ، وثانيهما أن السياق العام لفلسفة أفلاطون النظرية كان مؤديا إلى ترجيح جانب الزهد ، واحتقار العالم المحسوس .

ما هو « الخير » ؟

من المعترف به أن أفلاطون كان أعظم المدافعين ، فى العالم القديم ، عن فكرة موضوعية القيم ، أى عن رأى القائل أن أحكام الناس عما هو خير أو شر ، وصواب أو خطأ ، وجميل أو قبيح ، ينبغى الاتخضع لمقاييس متغيرة مثل أذواقهم الفردية أو تجاربهم الذاتية أو آرائهم الشخصية ، وإنما الواجب أن تكون المقاييس التى تخضع لها هذه الأحكام ذات طابع أشمل ، لا يخضع للتغير أو التطور ، ولا يعترف بالثرة أو الاختلاف . ولعل الأمر الذى حال بين أفلاطون وبين وضع مذهب أخلاقى مطلق بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، مثل مذهب « كانت » فى العصر الحديث ، هو أن أفلاطون كان متأثرا بذلك الاتجاه العام فى الأخلاق اليونانية إلى تأكيد فكرة « السعادة » بوصفها غاية لسلوك الإنسان ، وإلى تجاهل فكرة « الواجب » بوصفها قطبا آخر يمكن أن تنجذب إليه أفعال البشر . ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن الأخلاق عند أفلاطون كانت بدورها أخلاقا غائية ، شأنها شأن كل أخلاق يونانية ، فإن بوادر الأخلاق المطلقة تظهر لديه من آن لآخر . ففى مطلع الكتاب الثانى من الجمهورية مثلا ، نراه يصنف الأشياء الخيرة إلى أشياء تطلب لذاتها ، بغض النظر عن نتائجها ، وأخرى تطلب لذاتها ولنتائجها معا ، وثالثة تطلب لنتائجها فقط (٣٥٧) . ولو كان مثل هذا التقسيم قد عرض على فيلسوف مثل « كانت » لجعل الفئة الأولى هى الأرفع - إذ أن فلسفته قد استبعدت فكرة الغائية إلى حد عدم ادخال النتائج فى الحسبان عند تقويم أى سلوك أخلاقى . أما أفلاطون فقد اقترب إلى حد ما من هذا الرأى ، حين فضل الفئة الأولى على الثالثة ، ولكنه مع ذلك كان متمشيا مع الاتجاه العام للتفكير الأخلاقى اليونانى ، فجعل الفئة الثانية أرفع الجميع .

وعلى أية حال فقد كان أفلاطون ، كما قلنا ، حامل لواء النظرة المطلقة إلى القيم فى العالم القديم . وكان أبلغ تعبير عن اتجاهه إلى صبيغ القيم بالصيغة المطلقة ، هو توحيده بين الخير - أى الرمز الأعلى للقيم - وبين الألوهية ، وجعله إياه ميذاً أسمى للكون . ولقد كان أفلاطون فى هذا

الصدد أكثر اتساقا مع نفسه من كثير من المذاهب اللاهوتية التالية ، وذلك حين أكد أن الصفة الوحيدة للألوهية هي الخير ، وأن الألوهية لا يمكن أن تكون علة للشر . « ومعنى ذلك أن ما هو خير ليس علة كل شيء » ، وإنما هو علة الأشياء الخيرة ، لا الشريرة ... (فهو) ليس علة معظم ما يحدث للناس ، إذ أن الخير في حياة البشر قليل والشر فيها كثير . فالخير ليس له من مصدر سوى الله ، أما الشر ، فلنبحث له عن مصدر غيره . » (٣٧٩) وقد يكون من التقصير — من وجهة النظر اللاهوتية الخالصنة — أن يقول أفلاطون بالألوهية محدودة القدرة ، تستطيع أن تكون علة للخير ولا تستطيع أن تكون علة للشر ، ولكن من المؤكد أن هذه الطريقة في التفكير أكثر منطقية — من وجهة النظر الأخلاقية — من طريقة التفكير الأخرى التي تجعل المبدأ الكوني علة للخير والشر معا ، وتصر في الوقت ذاته على جعله القيمة العليا في الكون .

ولقد كان من الطبيعي أن يختلف الشراح في تحديد ماهية ذلك « الخير » الذي جعله أفلاطون قمة للمذهب الأخلاقي والميتافيزيقي في آن واحد ؛ فهل هو القيمة العليا فحسب ، أم إنه المبدأ الميتافيزيقي الأعلى ؟ وهل الخير « خالق » بالمعنى الحرفي ، أم بالمعنى المجازي ؟ وهل يمكن المضي إلى النهاية في تشبيه علاقة الخير بالكون بعلاقة الشمس بعالمنا الأرضي (وهو التشبيه المشهور في « أسطورة الكهف ») ، فنقول إنه لا يزيد من وضوح رؤيتنا للأشياء فحسب ، وإنما هو سبب وجود هذه الأشياء أيضا ، مثلما أن الشمس سبب وجود كل ما في العالم الأرضي ؟ أن أوصاف الخير ، في الكتاب السادس من « الجمهورية » تكاد تقطع بأنه جعل منه مبدأ كونيا ، إلى جانب كونه قيمة ، ونظر إليه على أنه أرفع موضوعات المعرفة والعلم ، لا الأخلاق فحسب (٥٠٩) . ومع ذلك فإننا نصادف هنا نفس المشكلة التي نصادفها إزاء فكرة المثل الأفلاطونية بوجه عام . فسوف نجد على الدوام شراحا يأخذون أوصاف أفلاطون بمعناها الميتافيزيقي الحرفي ، وشراحا آخرين يحاولون أن يصفوا عليها صبغة أقرب إلى ذهن الإنسان الحديث ، ويرون فيها تعبيراً رمزيا عن حقائق ما زلنا نقول بها إلى اليوم .

وعلى هذا الأساس الأخير ، يكون من الممكن أن يفهم حديث أفلاطون عن « الخير » ، وعلوه على كل أنواع الخير الجزئية التي يسعى إليها الإنسان في هذا العالم ، على أنه تأكيد لموضوعية الخير وعلوه على المقاييس الفردية الجزئية فحسب . فحين يؤكد أفلاطون أن المرء يمجز عن فهم الطبيعة الحققة للفضائل ما لم يعرف « الخير » ، وأن علاقة الفضائل بالخير هي التي

تضفى عليها قيمتها وتجعلها فضائل بالمعنى الصحيح - فمن الممكن أن يعنى ذلك ، بلغتنا الفلسفية الحديثة ، أن علم الأخلاق لا يكتسب من دراسة أمثلة جزئية للسلوك الأخلاقي ، أو من استقراء للفضائل كما نمارس بالفعل ، بل ينبغى أن تكون هناك غاية عليا تتحدد من خلالها قيمة السلوك الفاضل ، بحيث تكون نقطة البداية في أية دراسة علمية للأخلاق هي تحديد هذه الغاية القصوى . صحيح أن عامة الناس يكتفون في سلوكهم بالرأى الشائع عما هو خير وشر ، أى أنهم يقتصرعون على رؤية الأمثلة الجزئية للفضيلة ، ولا يمتدنون بأنظارتهم إلى المبدأ العام الكامن من ورائها . ولكن الفيلسوف لا يستطيع أن يفهم الخير من خلال ما يفضله الناس بالفعل ، بل هو يبحث في كل شيء عن علته ، وعن الأسباب التى تجعله على ما هو عليه . وعندئذ يكون لزاما عليه أن ينتقل من كل خير جزئى إلى « صورة الخير » ، لكى تكون معرفته بالأخلاق مبنية على « العلم » بمعناه الصحيح ، لا على الظن أو التجربة أو الممارسة وحدها .

وبهذا المعنى يكون أفلاطون أول الباحثين الأخلاقيين الذين حاولوا أن يتجاوزوا نطاق الغايات المباشرة ، كاللذة والشرف والتكريم والمال ، ليصلوا إلى المبدأ الكامن من ورائها - وهو مبدأ عقلى يعلو على كل الأمثلة الجزئية للخير . وإذا كانت كل الغايات المباشرة تستمد قيمتها من هذا المبدأ الواحد ، فإنه لا يستمد قيمته إلا من ذاته . وبعبارة أخرى ، فإن أفلاطون كان أول من أدرك أن فلسفة الأخلاق ، في صورتها النهائية ، ينبغى أن تتجاوز ذاتها لكى تتخذ لنفسها أساسا من مثل أعلى نهائى ، تستمد منه الغايات الأخلاقية قيمتها ، بل تستمد منه المفاهيم الأخلاقية معناها . ولا جدال في أن مبدأ كهذا لا يفهم إلا بعد تدريب طويل للعقل على التفكير المجرد ، وعلى ممارسة ملكاته الاستدلالية . ومن هنا كان تأييد أفلاطون لصعوبة هذا التحول من عالم الجزئيات إلى عالم المبدأ الواحد ، واستحالة معاينة « شمس العقل » دفعة واحدة ، وضرورة الانتقال نحو النور تدريجا ، بعد مران شاق وتدريب طويل ، يستغرق كل المراحل التعليمية التى عرض أفلاطون تفاصيلها في محاورته الجمهورية .

ومع ذلك ، فلو أخذنا نصوص أفلاطون بمعناها الحرفي ، ولا سيما في الجزء الأخير من الكتاب السادس ، لكان هذا التفسير غير كاف . فالخير يبدو عندئذ مبدأ أنطولوجيا خالقا ، لا مجرد قانون أسمى أو قيمة عليا تكتسب بها الفضائل العملية طابعا عقليا أو علميا ، وتتجاوز

بفضائها مجال الشعور الذاتي أو التفضيل الشخصي . وهو يبدو ، بعبارة أخرى ، مبدأ ينتمي الى مجال الميتافيزيقا أكثر مما ينتمي الى مجال الأخلاق . على أن ابداء رأى نهائى فى هذا الموضوع يتوقف - كما أشرنا من قبل - على التفسير الذى يقول به المرء لنظرية المثل فى صورتها العامة ، أعنى : هل تفهم المثل بمعناها الحرفى ، من حيث هى موجودات لها عالمها الخاص ، أم بالمعنى المجازى ، من حيث أن استقلالها هذا تعبير متطرف من استقلال المبادئ العقلية عن الجزئيات التى تتجسد هذه المبادئ فيها ؟

وليس هذا هو موضع البحث فى هذه المشكلة الميتافيزيقية ، بل يكفيننا الآن أن نشير الى مسألة نعتقد أن من الواجب التنبيه إليها فى هذا الصدد : فحين يصبح الخير مبدأً انطولوجيا ، يكون معنى ذلك أن مسار الكون بأسره يتجه بالضرورة نحو الخير . وفكرة الضرورة هذه - حتى لو كانت ضرورة تحقيق الخير - تتنافى مع حرية الإرادة البشرية : إذ لو كان فى العالم مبدأ يعمل على توجيه مسار الحوادث نحو الخير ، فلو يكون للارادة عندئذ دور فى توجيه الإنسان الى اتباع الخير ومقاومة الشر ، ما دام المبدأ الكونى هو الذى يتكفل بتحقيق هذه الغاية . ومع ذلك فقد تضمنت محاورة الجمهورية دفاعاً رائعا عن الحرية الإنسانية ، ونفياً قاطعاً لتدخل الضرورة الكونية فى أمور البشر . وما اظن أن أحدا قد أكد حرية إرادة الإنسان بالقوة التى أكدها قائل هذه الكلمات : « أما الفضيلة فلا تعرف سيدي : فالمرء يحصل منها المزيد أو الأقل على قدر ما يكرمها أو يزدريها . واللوم انما يقع على من يختار ، أما السماء فلا لوم عليها » . (٦١٧) ولو تأملنا موقع هذه الكلمات الحاسم فى نهاية محاورة الجمهورية ، والإطار الأسطورى الضخم الذى احاطها به أفلاطون - وهو إطار لم يكن يهدف آخر الأمر الا الى تأكيد فكرة حرية الفرد فى اختيار مصيره ، وضرورة ابداء قدر من الاهتمام بالدراسة التى تعيننا على القيام بهذا الاختيار يفوق اهتمامنا بدراسة أى موضوع آخر - لو تأملنا ذلك كله ، ليجاز لنا أن نقول ان أفلاطون قد تعمّد أن يجعل من فكرة حرية الإرادة البشرية نهاية حاسمة لمحاورة الكبرى ، وأن يقدم لنا وصيته الفكرية فى هذه الكلمات الحافلة بالمعنى ، التى لا تقل عمقا فى عصرنا الحالى عما كانت عليه فى عصر أفلاطون ، والتى يدهش المرء بالفعل اذ يجد أحدث الفلسفات تتجه الى التناداة بها : « اللوم انما يقع على من يختار ، أما السماء فلا لوم عليها » .

لقد توج أفلاطون مذهبه الأخلاقي - في لمحة رائعة - بالفكرة القائلة ان الانسان صانع مصيره . وصاحب هذه الفكرة ليس في حاجة الى القول بمبدأ كوني يفرض الخير على مجرى الأحداث . ومع ذلك ، فمن سخرية الأقدار أن أفلاطون لم يتوسع في فكرته هذه عن حرية الانسان في اختيار مصيره ، وإنما قدمها الينا في صورة خاطفة وسط أسطورة أخروية ، على حين أن أفكاره الأخرى عن المكانة الأنطولوجية لمثال الخير قد شغلت صفحات طويلة من محاوراته . ولكن ما كان في استطاعة فيلسوف قديم ، عاش في عصر أفلاطون وظروفه ، أن يقلب الآية ، ويقلب حرية الإرادة الانسانية على الضرورة الكونية العاقلة ؟ يكفي أفلاطون فخراً أن الفكرة لمحت في محاوراته كشهاب بارق ، أما اتخاذ هذه الفكرة شعاراً للحياة ، فهو أمر مازال الانسان الحديث ذاته يناضل من أجل تحقيقه .

التربية ومراحل المعرفة

التربية للخراس فقط :

على الرغم من أهمية البحث في التربية بالنسبة الى سائر الأبحاث التي عالجتها محاورة الجمهورية - مما دفع كثيرا من الشراح الى جعلها موضوعا رئيسيا للمحاضرة - فمن الواجب أن ننبه منذ البداية الى أن أفلاطون لا يقدم الينا في هذه المحاضرة نظرية شاملة في التربية ، بل يقدم الينا منهاجا لتربية فئة مختارة من المواطنين فحسب . والفارق بين الحالتين كبير : إذ إن المثل التربوية العليا التي تهدف الى تنوير المواطن بوجه عام لابد أن تختلف عن تلك التي تهدف الى تثقيف صفة مختارة منهم : فالأولى ديمقراطية شاملة ، والثانية أرسبستقراطية انتقائية . ولا شك أن كتابات أفلاطون تفتقر الى نظرية متعلقة بالنوع الأول من التربية ، ولكنها تبدى بالنوع الثاني اهتماما بالغا .

ولو حاولنا أن نستنتج رأي أفلاطون في طريق التكوين الذهني لعامة الناس ، لاتضح لنا أنه لا يعترف بفكرة التكوين المتكامل بالنسبة اليهم ، بل إن المبدأ السائد في تنشئة عامة الناس ، أو الطبقة الثالثة ، هو مبدأ التخصص الدقيق : فالنجار ينبغي أن يظل نجارا فقط ، والتاجر تاجرا ، وهكذا الأمر في كل المهن الأخرى . وإية محاولة للخروج عن نطاق التخصص تؤدي الى بعث الاضطراب في المجتمع ، أما اذا كانت هذه المحاولة تهدف الى تجاوز الفرد لطبقته الاجتماعية وتطلعه الى أعمال طبقة تعلو عليه ، فعندئذ يختل نظام الدولة أشد الاختلال . ولا جدال في أن هذا المبدأ يخالف الأسس التربوية الحديثة مخالفة صريحة . فعلى الرغم من أن حياتنا الحديثة أعقد كثيرا مما كانت عليه الحياة في

عصر افلاطون ، مما يستتبع أن يكون مبدأ التخصص الزم لعصرنا الحالي من أى عصر سابق ، فإن اتجاهاتنا الحديثة في التربية تجبذ تكوين انسان متكامل ، ذى نشاط متنوع ، الى جانب النشاط الرئيسى في العمل الذى يتخصص فيه ، أما افلاطون فيريد أن يكون « النجار نجارا » فحسب ، أى أن يعيش ويفكر ويأكل ويشرب بوصفه نجارا ، دون أية محاولة لتحقيق أى نوع من التكامل في حياته .

وعلى أية حال ، فليس لنا أن نلوم افلاطون على آرائه في تكوين افراد الطبقة الثالثة ، لان هذه الطبقة لم تكن موضوعا لاهتمامه على الإطلاق ، وانما كان مدار بحثه هو كيفية تكوين الطبقتين الرفيعتين ، أو طبقة الحراس بفئتيها من الجنود والحكام . فالمثل العليا للتربية عنده كانت محدودة في نطاق تطبيقها ، ولم يكن يقصد منها أن تسرى الا على أولئك الذين سيكون منهم جيش الدولة أو حكامها .

ولابد لنا أن ننبه في البداية الى أن اهتمام افلاطون المفرط بطبقة الحراس ، واعتقاده بأن الدولة ينبغي أن تركز جهودها في تكون شخصيات افراد هذه الطبقة تكوينا سليما ، يتناقض مع مبادئ أخرى عبر عنها في كتاباته تعبيرا صريحا . فهو عندما يعرض رأيه في منشأ الدولة ، يتحدث عن نوعين من الدول يظهران في مرحلتين متعاقبتين : مرحلة الدولة البسيطة الصحيحة ، حيث لا توجد الا المهن الأساسية الضرورية التي تحقق الحاجات الحيوية للانسان فحسب (٣٧٢) ، ثم مرحلة الدولة المترفة التي يصفها بأنها مريضة أو معتلة ، والتي تتمتع فيها المهن والوظائف الى ما يتجاوز الحاجات الضرورية . والدولة الثانية وحدها هي التي تنشأ فيها أطماع تؤدي الى إثارة المنازعات ونشوب الحروب ، التي يقدم لها افلاطون تفسيرا اقتصاديا يدعو الى الإعجاب : اذ « تصبح الأرض التي كانت تكفى لإطعام ساكنيها » أضيق وأقل من أن تكفيهم .. وعندئذ ، ألن تضطر الى أن تتعدى على أرض جيراننا ، ان شئنا أن يكون لنا من الأرض ما يكفى للزرع والرعى ؟ كذلك ، ألن يضطر جيراننا بدورهم الى التعدى على أرضنا ، ما داموا قد استسلموا ، بعد غيورهم حدود الضرورة ، لشهوة التملك الجامحة ؟ .. واذن فسوف نشن الحرب .. وفي وسعنا أن نؤكد أننا قد اهتدينا الى أصل الحرب في ذلك الميل الذي هو أصل كل بلايا الدول والأفراد » . (٣٧٣) .

في مثل هذه الدولة المترفة اذن تنشأ الحاجة الى تكوين جيش من أفراد متخصصين في مهنة الحرب ، بمثابة تخصص كل فرد آخر في مهنة لا يؤدي غيرها . ومما له دلالة أن افلاطون قد استخدم لفظ

« الحراس » لأول مرة في سياق هذا الحديث عن حاجة الدولة المترفة الى جيش متخصص يحقق لها اطماعها ويصد عنها اطماع الآخرين (٣٧٤) ، وأنه أعقب ذلك مباشرة بالحديث عن تعليم الحراس (ابتداء من ٣٧٦) . ومعنى ذلك أن أفلاطون يربط بين ظاهرة الحرب وبين اعتلال الدولة واغراقها في الملذات ، وبراها مظهرا من مظاهر الطمع والجشع ، وبالتالي فإن الطبقة التي تحترف مهنة الحرب ما كانت لتظهر الا نتيجة لهذه الأطماع ، ولأن الدولة قد اعتلت وانحرفت عن اصلها السليم . فان كان هذا هو وضع الحراس في فلسفته ، وإذا كانت الظروف التي يمارسون فيها عملهم شرا لا بد منه ، بل شرا قد يكون من الممكن تجنبه ، فكيف إذن جاز له أن يتخذ من تكوين المحاربين الأكفأ هدفا رئيسيا للتربية ؟ ألم يكن من الواجب - تمشيا مع مقدماته السابقة - أن يجعل لتكوينهم مكانة ثانوية في نظام التربية ، على أساس أن المهنة التي يحترفونها لا تمارس الا عندما تكون الدولة مترفة ، ولا تكون لها ضرورة الا بسبب المطامع غير المشروعة التي تنتاب هذه الدولة ؟

ومن جهة أخرى ، فمن الواجب ألا ننسى أن أفلاطون يشيد دولته المثلى منذ بدايتها ، أي أنه كان يستطيع أن يضع لها من الدعام والأسس ما يشاء ، وهو بالفعل قد أدخل على بناء دولته الفرضية تغييرات جذرية ، كالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، والغاء الأسرة ، وشيوعية التملك ، إلخ . فلماذا إذن لم يضع لها دعائم أفضل من تلك التي تجعل مهنة الحرب ضرورية ؟ ولماذا لم يؤثر مركز المحاربين ويضعهم في موضعهم الصحيح - أعنى موضع أولئك الذين يقومون بعمل لا مجال لممارسته الا عندما تكون الدولة مريضة أو معتلة ؟ ان يجبر يقول ، في صدد الكلام عن الحراس ، ان الفكرة المسيطرة على ذهن أفلاطون هي « محاولة الافادة بقدر الامكان من طبقة الجند التي أصبحت الآن لا مفر منها » (١) . ولكنه نسي أن أفلاطون لا يتحدث عن دولة قائمة ، وإنما عن دولة فرضية ، مثالية ، يستطيع أن يبنئها كما يشاء ، وليس فيها شيء « لا مفر منه » . وقد اعترف بيجر ذاته ، قبل العبارة السابقة بصفحات قلائل (ص ١٩٩) ، بأنه « لا يسدأ من أمة تاريخية فعلية مثل أثينا أو اسبرطة » . وإذا فهو لم يكن ملزما بأن يحاول الافادة من وضع سوء موجود بالفعل ، أو مواجهة الأمر الواقع على خير نحو ممكن ، وإنما كان يمكنه لو شاء أن يجعل للحراس المكانة التي يستحقونها بوصفهم أناسا

يقومون بعمل لا تكون له ضرورة الا اذا ساد الطمع والجشع مجتمع البشر - وعندئذ كان ينبغي عليه ألا يركز أهدافه التربوية حول تنشئة هذه الطبقة وضمان حسن أدائها لأعمالها ، وإنما كان يستطيع أن يركز اهتمامه على تربية المواطنين الذين يؤدون للدولة أعمالا إيجابية ، ويكتفى بإشارة بسيطة الى طريقة تكوين الحراس الذين تقتصر مهمتهم على عمل سلبي هو دفع العدوان عن الدولة .

ونستطيع أن نمضي في نقد افلاطون أبعد من ذلك ، فنقول ان مجرد ادماج تعليم حكام المستقبل في برنامج تكوين الحراس ، واختياره هؤلاء الحكام من بين أكفأ الحراس ، هو في ذاته أمر يتناقض مع مقدمات فلسفته . ذلك لأنه كان يهدف الى أن يجعل الحاكم فيلسوفا ، أو الفيلسوف حاكما . ولكن ، هل يحق لأحد أن يجزم بأن التنشئة الحربية هي أفضل وسيلة لاعداد الفيلسوف ؟ ألا يوجد في التحول من حياة الحرب الى حياة الحكمة والفلسفة نوع من الانتقال المفاجيء الذي يصعب تصوره ؟ أليست معظم المهن الأخرى أجدر بأن تكون أساسا يمهّد لظهور الفيلسوف ، من مهنة ممارسة الحرب ؟ وهل يعد من قبيل الفهم السليم لاسول التربية ، أن يمزج افلاطون بين تربية حكام المستقبل وتربية الحراس ، ويضع للفئتين برنامجا واحدا يظل منطبقا عليهما حتى مرحلة الانتقاء النهائي للحكام من بين أكفأ الحراس ؟ ومن جهة أخرى ، بماذا كان أصل الحاكم الفيلسوف بالضرورة جنديا محاربا ، فهل هناك ما يضمن أنه سيجعل سلطته مرتكزة على الحكمة والعقل ، بدلا من القوة التي يستمدّها من انتمائه الى فئة المحاربين ؟

كل هذه أسئلة تفرض نفسها على الدهن بالضرورة عندما يفكر المرء في دلالة اهتمام افلاطون البالغ بطبقة الحراس . فمن الواضح أنه لم يكن مضطرا ، في مدينته « الخيالية » ، الى أن يجعل تكوين الحراس هدفا رئيسيا للتربية في الدولة . وهو لم يكن مضطرا الى أن يجعل طبقة الحراس هي المصدر الوحيد الذي يستمد منه حكام البلاد . وهو اذا كان قد فعل ذلك ، فلا بد أن يكون هذا تعبيرا عن اختيار أرادى وتفضيل ذاتي - أعني أنه كان يعجب بالروح العسكرية الى حد ابداء كل هذا الاهتمام بها في نظامه التربوي . وأغلب الظن أن اعجابه بالنظام السائد في اسبرطة هو الذي دفعه الى تفضيل النمط العسكري على كل الأنماط الأخرى للحياة ، ودعوته الى أن تركز الدولة اهتمامها - في مجال التربية - على تنشئة أفضل الأفراد ليكون منهم حراس الدولة وحكامها . ومع ذلك ، فسيظل الربط بين الطبيعة الحربية والطبيعة الفلسفية أمرا

مستغربا ، ولا سيما حين يأتى من مفكر طالما دافع عن استقلال العقل والروح مثل أفلاطون !

المرحلة الأولى في التعليم : التربية البدنية والموسيقى

عالم أفلاطون ، في محاوره الجمهورية ، نظم التعليم على مراحل ثلاث ، تناظر الأولى منها مرحلة التعليم الابتدائي في العصر الحديث . وقوام هذه المرحلة هو تدريب البدن والموسيقى - أى تنمية الجسم والروح في الوقت الذى يكونان فيه قابلين للشكل .

ومن الواجب أن نذكر أن ما يسميه أفلاطون بالموسيقى ينظر ما نطلق عليه اليوم اسم « العلوم الإنسانية » أو « الآداب » بوجه عام . ففى هذا النوع من التعليم توجد بالفعل دراسة للموسيقى ، ولا سيما الموسيقى المصاحبة للشعر ، غير أن أهم ما يتألف منه هو دراسة القراءة والكتابة ، ثم استخدامها في حفظ الشعر ، وفي بعض الدراسات الأدبية والفنية البسيطة . أما التربية البدنية ، ففى تدريب الجسم على التحمل ، وتحقيق الصحة والقوة للفرد عن طريق تنمية بدنه وتنظيم غذائه . ومع ذلك فمن الخطا الاعتقاد بأن التربية البدنية تهدف الى رعاية الجسم وحده ، إذ أن هدفها الأهم هو رعاية النفس في جزئها الفضى ، أى تنمية صفات الشجاعة والاقدام في الفرد (٤١٠) . وبعبارة أخرى ، فالدراسات الأدبية والتدريبات البدنية تهدفان معا الى تحقيق خير النفس ، ولكن بطريقتين مختلفتين . ذلك لأن المحارب ينبغى ، في رأى أفلاطون ، أن يجمع بين الحسن الرقيق المهف من ناحية ، والشجاعة والاقدام من ناحية أخرى - وهذا الجمع لا يتحقق الا بتحقيق التناسب الصحيح بين نوعي التعليم : البدنى والروحي . وترجع أهمية فكرة « التناسب الصحيح » هذه الى أن الإفراط في أحد النوعين يؤدي الى فساد طبيعة المحارب : فإذا اهتم برعاية جسمه أكثر مما ينبغى ، أصبح العنف غالبا على طبيعته ، وإذا أفرط في تهذيب روحه بالموسيقى والآداب على حساب العناية بجسمه ، كانت النتيجة هى طراوته ونعومته الى الحد الذى لا يتلاءم مع مقتضيات الروح العسكرية . وإذن فلا بد أن تكون نفس المحارب مزيجا متوازيا من حساسية الروح وشجاعة القلب وقوة الجسم .

ولهذه المرحلة التعليمية الأولى جانب سلبى ، هو ذلك الذى يرفض فيه أفلاطون أساطير الشعراء ويدعو الى إبعاد تأثيرها عن أذهان النشء . وسوف نعرض لموقف أفلاطون في هذا الموضوع بالتفصيل عند معالجتنا

لآرائه الفنية والأدبية . ولكن الذى يهمنا فى هذا الموضوع هو أن نلاحظ الطابع التربوى البحت لنقده لأساطير الشعراء . فقد يبدو لأول وهلة أن هذا النقد ذو طابع دينى : إذ أن ما يعيبه أفلاطون على الشعراء هو أنهم يصورون الآلهة بصورة لا تليق بمقامها (٣٩١) . ومع ذلك فإن قليلا من التفكير فى أسباب انتقاد أفلاطون للشعراء فى هذا الصدد ، كفيل باقتناعنا أن انتقاداته فى حقيقتها ذات طابع أخلاقى أو تربوى . فالآلهة ترمز لمثل علينا بتبني احترامها . وحين يفقد الناشئ احترامه للآلهة — نتيجة لأوصاف الشعراء المخزية لهم — يكون معنى ذلك أنه فقد احترامه للقيم والمبادئ الأخلاقية التى يفترض أن هذه الآلهة ترمز لها .

وعلى أية حال ، فمهما كان رأينا فى طبيعة القيود التى أخضع لها أفلاطون دراسة الشعر ، فمن الواجب أن نذكر أن آراءه فى هذا الصدد ما زالت لها قيمتها من الناحية التربوية الخالصة : ذلك لأن معظم الأطفال يتعرضون ، حتى فى عصرنا الحاضر ، لمؤثرات قد تكون ضارة بهم فى فترة تنشئتهم الأولى ، نتيجة لما يلقى على مسامعهم من قصص عن الجن والعفاريت ، أو من حكايات بعضها ينطوى على معان لا أخلاقية . وفى هذه الحالة نجد أن مذهبنا التربوية الحديثة بدورها تدعو الى إبعاد الطفل عن هذه المؤثرات الضارة ، وتنادى بتنمية شخصيته بطريقة سليمة لا يؤثر فيها الخيال المريض ، وبالتالي فهى تطالب بفرض نوع من الرقابة على ما يلقى على مسامع الطفل من أقاصيص ، حتى لا تنمو فى نفسه روح الخرافة اللاعلمية ، أو أحاسيس الرعب أو مبادئ الانحلال . وبعبارة أخرى ، فالرقابة التى يدعو إليها أفلاطون فى هذا المجال لا تبدو بعيدة كل البعد عما تدعو إليه المذاهب التربوية الحديثة فى ميدان القصص التى تروى على مسامع الأطفال .

المرحلة الثانية : الرياضيات والعلوم

يمكن القول ، بوجه عام ، أن المرحلة الثانية فى برنامج أفلاطون التعليمى تناظر المرحلة الثانوية فى النظام التعليمى الحديث ، وإن كان السن الذى حدده أفلاطون لهذه المرحلة — وهو ما بين العشرين والثلاثين — يتجاوز بكثير نطاق المرحلة المناظرة لها فى عالمنا الحديث . ولما كانت الرياضيات هى المحور الذى يدور حوله التعليم فى هذه المرحلة ، فسوف نتحدث فى هذا القسم عن موقف أفلاطون من الرياضيات كما تكشف عنه ، بوجه عام ، محاورة الجمهورية .

افمن الكتاب من يرون أن أفلاطون قد توصل الى التفسير الرياضى للطبيعة ، أو استبق هذا الاتجاه قبل عودة ظهوره - عند ديكرت - باكثر من ألفى عام (١) . ولكن الأصح من ذلك أن نقول أنه حاول أن يجعل للرياضة قيمة أساسية فى تفسير الكون ، بحيث تغنى عن الدراسة الفيزيائية كما يعرفها العالم الحديث . فمن الصعب أن نتصور أن أفلاطون قد اهتمدى الى ذلك الأساس الهام من أسس المنهج العلمى الحديث ، وهو دراسة الطبيعة دراسة رياضية ، بل ان الرياضة عنده تمتد وتوسع وتزداد أهمية الى حد لا يقف معه الى جوارها أى علم آخر من تلك العلوم التى تبحث فى موضوعات الطبيعة المادية . والواقع أن بحث أفلاطون للرياضيات يتسم بطابع مزدوج : فالرياضة ترفع عن كل موضوع متعلق بالعالم المحسوس ، ولكنها من جهة أخرى تهيم على العالم الأول غاية فى ذاتها ، ينبغى أن تحتفظ باستقلالها الكامل عن كل موضوعاته ، اما بالنسبة الى العالم الثانى فهى وسيلة لتدريب العقل على التعامل مع عالم الأتكال المجردة . وسوف نبحت كلا من هاتين الصفتين على حدة ، على ألا تغيب عن أذهاننا الصلة الوثيقة التى تجمع بينهما .

كانت الرياضة بالنسبة الى أفلاطون ، تعنى عادة الحساب والهندسة ، ولا سيما هندسة المسطحات ، وإن كان قد أبدى بعض الاهتمام بهندسة الحجم ، كما أضاف الى مجال الرياضة نظرية التوافق الموسيقى وعلم الفلك (أو علم الحركات السماوية) . ومع ذلك فقد كانت هذه العلوم فى حالة متخلفة فى أيامه ، بحيث أن اهتمام أفلاطون قد تركز على الحساب والهندسة ، التى كانت تعنى بالطبع الهندسة الإقليدية بنظرياتها المعروفة ، وهى النظريات التى كان معظمها قد صيغ فى عصر أفلاطون (٢) . ولكى نفهم طبيعة رأى أفلاطون فى العلم الرياضى ، ينبغى أن نرجع الى ما قاله عن هذا العلم فى تشبيه « الخط » الذى ختم به الباب السادس من محاورة الجمهورية . فبعد أن شرح فكرة التشبيه ، وهى تقسيم خط الى جزأين غير متساويين يناظران العالم المعقول والعالم المحسوس ، ثم تقسيم كل جزء الى جزأين داخليين بينهما

(١) Abel Rey : La maturité de la pensée scientifique en Grèce, Paris (Albin Michel) 1939, p. 273-275.

(٢) Anders Wedberg : Plato's Philosophy of Mathematics, Stockholm (Almqvist and Wiksell) 1955, p. 29.

نفس النسبة ، وبعد أن أوضح أن الجزئين الداخليين ، في القسم الأول ، يناظر أصغرهما عالم الظلال والأشباح والانعكاسات ، ويأظر أكبرهما الأشياء المادية الواقعية التي تعكس الأولى صورها ، بعد ذلك كله انتقل إلى الجزء الداخلي الأول من القسم الثاني (أى عالم المعقولات) ، وأوضح رأيه في طبيعة الرياضيات وعلاقتها ببقية الأبحاث الأخرى التي يتخذها العقل البشرى موضوعا له . فالرياضيات في رأيه تتصف بالصفات الآتية : (١) أنها تبدأ من مسلمات تعد في غير حاجة إلى اثبات ، لأنها واضحة بذاتها . (٢) وهي استدلالية متدرجة ، أى أنها تحتاج إلى سلسلة من المراحل المتسقة التي توصل إلى البرهان المطلوب . (٣) وهي تحتاج إلى صور متخيلة يستعين بها الرياضي في فهم مشكلاته : « فانت تعلم أيضا أنهم يستخدمون الأشكال المنظورة ، وقيمون استدلالهم عليها ، وأن لم يكن تفكيرهم منصبا عليها هي ذاتها ، وإنما على الأصول التي تعد هذه الأشكال صوراً لها . فهم لا يقيمون استدلالهم على هذا المربع أو ذاك القطر ، وإنما يقيمونها على المربع في ذاته ، والقطر في ذاته ، وكذلك الحال في الأشكال الأخرى . فالأشكال التي يرسمونها والنماذج التي يصنعونها هي أشياء واقعية ، قد تنعكس ظلالتها أو صورها على صفحة الماء ، ولكنها تستخدم هنا وكأنها هي بدورها صور ، ليصل الباحث إلى تلك الأشياء الأرفع التي لا تدرك إلا بالفكر » (٥١٠) .

واذن فالرياضيات - تبعاً لهذا النص - لا تعتمد على المنطق الاستدلالي الخالص ، بل على فهم مضمونات الأشكال التي ترسمها بالفعل في صورة منظورة . ويعلق « روس » على هذا النص قائلاً : « لقد كان أفلاطون مخطئاً دون شك عندما ذكر أن عالم الهندسة يرسم أشكالاً بالضرورة أو يضع لها نماذج . فقد فاته أن أي شخص لديه خيال تصويري حتى يستطيع أن يستخدم أشكالاً متخيلة . غير أن إدراك هذه الحقيقة لا يقلل من صحة مبدئه العام ، وهو أن عالم الهندسة يكتسب معرفته عن طريق الالتجاء إلى تصوير جزئي ، إذ أن الشكل المتخيل لا يقل في طابعه الجزئي عن الشكل المرسوم والمنظور » (١) . ومنع ذلك فمن الواجب أن نذكر ، رداً على ذلك ، أن هذا النص لا يعبر عن رأي أفلاطون الحقيقي في طبيعة الرياضيات بقدر ما يعبر عن النظرة الشائعة للرياضيات في عصره . فهو يريد أن يفرق ، على أساس هذه النظرة الشائعة ، بين الرياضيات بوصفها تعبيراً عن المرحلة الثالثة

للعلم (وهى مرحلة الفهم *diánoia*) وبين المعرفة الظنية *oxa* التى تعبر عن المرحلتين الأوليين) من جهة ، وبينها وبين الديالكتيك ، و مرحلة العقل *nous* ، وهو أعلى مراحل المعرفة جميعا ، من جهة أخرى . فالرياضيات تظل ، فى استخدامها الشائع ، مرتبطة ولو من بعيد بعالم الجزئيات ، من حيث أن الخيال الذى يصور للذهن أشكالا جزئية هو الوسيلة الأساسية التى يلجأ إليها الرياضيون فى الوصول إلى استنتاجاتهم .

ومع ذلك ، فهناك شواهد قاطعة على أن أفلاطون لم يقنع بهذا الاستخدام الشائع ، وإنما أراد أن تكون الرياضيات علما يعلو على كل ما هو جزئى أو كلى ما هو محسوس . وقد أورد « شول » رواية لبولتارك ذكر فيها أن أفلاطون قد غضب من أرخوطاس ويودوكس *Eudoxe* ، لأنهما قاما بحل بعض المشكلات الهندسية ، مثل مضاعفة المكعب ، مستعينين بأجهزة ميكانيكية ، ورأى فى ذلك إفسادا للهندسة وتشويها لما هو رفيع فيها ، أذ هبطا بأشياء عقلية ولا جسمية إلى مرتبة الأشياء الجسمية والمادية (١) . « ومن جهة أخرى ، فقد سخر أفلاطون ، فى الكتاب السابع من الجمهورية ، من الطريقة السائلة التى يلجأ إليها علماء الهندسة فى عصره » : ذلك لأنهم يستخدمون لغة غريبة مضحكة ، ولا تعنيهم إلا المسائل العملية وتحتها ، وهكذا يتحدثون دائما عن « التربيع » و « التطبيق » و « الجمع » وما إلى ذلك ، وكأن الهدف هو « عمل » شيء ، على حين أن الهدف الحقيقى للموضوع كله هو المعرفة (٥٢٧) . فهو يريد من علم الهندسة إذن أن يكون أقرب إلى الروح الفلسفية الخالصة ، وأن يبتعد عن التعبيرات التى توحى بوجود عمليات حسية فى الرياضة ، كالتربيع والتطبيق ، الخ ، إذ أن الموضوعات الرياضية أزلية لا يمكن أن تؤثر فيها فاعلية الإنسان . وبعبارة أخرى ، فالمرجع موجود بصورة أزلية ، وهو لا ينتظر عملية « التربيع » البشرية ، وكذلك الحال فى كل مفهوم هندسى آخر .

ومن هذه الفكرة الأخيرة نستطيع أن ننتقل إلى الوجه الآخر من بحث أفلاطون فى الرياضيات ، وأعنى به ذلك الذى تكون فيه الرياضيات تهمة للذهن من أجل إدراك الحقائق الأزلية التى هى موضوع الدراسة الديالكتيكية . فالدراسة الرياضية تنمى ملكات التعميم والتجريد التى يستخدمها العقل فى بحث أرفع موضوعاته . ومن هنا كانت الرياضة

(١) P.-M. Schull : *Machinisme et philosophie*, Paris (P.U.F.) 1947, p. 15

عنصرا أساسيا في تكوين الفيلسوف ، اذ انها هي التي تعلق به فوق عالم التغير ، وتنقله الى عالم الوجود الأزلي ، وهي التي تنمي فيه القدرة على استخدام العقل والانصراف عما تأتي به الحواس من معارف باطلة . وهي فضلا من ذلك تساعد على ادراك العلاقات التي تجمع بين العلوم بعضها وبعض ، وتقدم لنا هذه العلوم في صورة جامعة شاملة تحدد علاقتها بالوجود الحقيقي .

والحق انه يبدو في بعض الأحيان ان حماسة أفلاطون للدراسة الرياضية لم تكن ترجع الى تعلقه بالرياضيات ذاتها ، بقدر ما كانت ترجع الى قدرة الرياضيات على تكوين « الطبع الفلسفي » في النفس ، اعنى تحويل الذهن من الاهتمام بالحسوسات الى الاهتمام بالمعقولات ، ومن عالم التغير الى عالم الثبات . وقد ايد « دانتسج » هذا الرأي اذ قال : « على الرغم من الادعاءات المبالغ فيها لاتباع أفلاطون والأفلاطونية المحدثة ، فان أفلاطون لم يكن رياضيا . فالرياضة عند أفلاطون واتباعه كانت الى حد بعيد وسيلة لغاية ، والغاية هي الفلسفة . فهم ينظرون الى الجوانب الفنية من الرياضيات على انها مجرد وسيلة لتقوية الذهن ، او على أكثر تقدير برنامج دراسي تدريبي يمهّد الطريق لمعالجة المشاكل الفلسفية الأهم . وينعكس ذلك في لفظ *mathematics* ذاته ، الذي يترجم حرفيا بعبارة « مقرر دراسي » أو « منهج » . وبهذا المعنى كانت الرياضة تستخدم في أكاديمية أفلاطون ، ولم تصبح الرياضيات اسما لعلم العدد والشكل والامتداد الا فيما بعد » (١) .

واذن ، فمن الممكن القول ان اهتمام أفلاطون كان ينصب أساسا على المعاني الميتافيزيقية التي تكمن من وراء التصورات الرياضية . وفي هذا كان متأثرا دون شك بالتراث الفيثاغوري الذي تشبع أفلاطون بتعاليمه . ومع ذلك ، فكما أن حرص الفيثاغوريين على اضعاف دلالة كونية على الرياضة لم يحل بينهم وبين الوصول الى مجموعة من أروع الكشف الرياضية في العالم القديم ، فكذلك كانت حماسة أفلاطون للدراسة الرياضية قوة دافعة الى الامام لهذا العلم ، أدت الى نهوضه في الأكاديمية بوجه خاص . صحيح أن أفلاطون ذاته لم يهتد الى جديد في مجال الرياضة ، ولكنه جعل ممارسة الهندسة عملا الهيا ، وشرطا ضروريا لدخول الأكاديمية . وكان ذكر الرياضيات في محاوراته مقترنا على

(١) Tobias Dantzig : The Bequest of the Greeks, New York (Scribner)

الدوام بالاحترام ، بل كان يحيطها بهالة من التقديس ، تؤدي قطعاً الى بث الاعجاب بهذا العلم في نفس كل من يستمع الى دروسه او يقرأ محاوراته .

ومع ذلك ، فان حرصه الشديد على الفصل بين الرياضيات وعالم المحسوسات قد جنى على الرياضة ، وعلى التفكير العلمى بوجه عام . صحيح أننا نعترف اليوم للرياضة البحتة بأهميتها القصوى ، ولكننا لا نجد غشاضة في تطبيق مبادئها من أجل حل مشكلات العلم الفيزيائي ، ولا نعترف - حتى في حالة الاحتفاظ لها بطابعها البحت - انها تكون عالماً مستقلاً يترفع على العالم الطبيعى . أما في حالة أفلاطون ، فقد انفصلت الرياضة عن العلم الطبيعى انفصالاً تاماً ، وكان لابد من مضى ما يزيد على ألفى عام لكي يعود العقل الانسانى الى بحث الرياضة بالطريقة السليمة : اعنى بوصفها علماً لا يفقد شيئاً من مكانته اذا انفصل بالعالم الطبيعى وساعدنا في حل مشكلاته . وخلال هذه الأعوام الطويلة كان هناك انفصال قاطع بين الرياضيات وبين عالم الانسان المادى ، وبالتالي كان البحث في أى علم له شأن بالطبيعة المحسوسة يعد انتقاصاً من قدر العقل . فما نطلق عليه اليوم اسم العلم الطبيعى - سواء أكان فيزياء أم كيمياء أم بيولوجيا - كان مستبعداً من مجال العلم الصحيح عند أفلاطون لأنه وثيق الارتباط بعالم التغير والحركة والتحول ، ولأنه ينتمى الى صميم العالم المادى المحسوس . وما نسميه بالنتهج التجريبي كان عند أفلاطون يدخل في باب « المعرفة الظنية *doxa* » ، لأن استخدام طريقة التجربة والملاحظة يؤدي الى الخط من قدر الباحث ، ويدل على أن ملكاته الذهنية لم تصل الى القدر المطلوب من التجسيد . والعلم الوحيد الذى أبدى له أفلاطون قدراً من الاحترام - من بين علوم الطبيعة - هو علم الفلك ، وذلك لعدة أسباب : أولها أن ذلك العلم يتعلق بموضوعات ذات طبيعة « إلهية » ، هي النجوم السماوية (وفي ذلك كان أفلاطون مسائراً للاتجاه الفيثاغورى الذى كان يؤله النجوم) ؛ وثانيها لأن للرياضيات الدور الأكبر في دراسة هذا العلم ، أما الملاحظة فلا جدوى منها في هذا المجال (٥٢٩) ؛ وثالثاً لأن هذا العالم يرتفع فوق مستوى عالنا الأرضى المحسوس . ولا جدال في أن الاقبال على دراسة علم الفلك على أساس مقدمات كهذه لابد أن يؤدي الى نتائج باطلة . وبالفعل أكد « سارتون » أن نجاح أفلاطون في هذا الميدان كان راجعاً الى سلسلة من سوء الفهم : فقد كان الفلاسفة يعتقدون أنه وصل الى نتائجهم بفضل مقبريته الرياضية ، ولم يشأ الرياضيون أن يناقشوا نفس هذه النتائج لأنهم نسبوها الى مقبريته

الفلسفية . فقد كان يتكلم بالألغاز ، ولم يجزئ أحد على الاعتراف بأنه لم يفهمه خوفا من أن يهتم بأنه رياضي فاشل أو ميتافيزيقي فاشل (١) .

وهكذا يمكن القول ان المنهج التجريبي ، وكذلك العلم الطبيعي ذاته ، قد أصابه تخلف كبير نتيجة لحرص أفلاطون على إيجاد فاصل قاطع بين عالم المفاهيم الرياضية المجردة وعالم الحسوسات ، وعلى تصوير التجريد الرياضي بأنه « ترفع » عن الطبيعة . وقد ظلت البشرية طويلا تعاني آثار هذا التخلف ، وظلت آراء أفلاطون هي المسيطرة على أذهان الباحثين في هذه الميادين حتى مطلع العصر الحديث ، حين أمكن لأول مرة استخدام الرياضيات - التي كانت هي ذاتها علما يدين لليونانيين بالكثير - في حل مشكلات هذا العالم الطبيعي ، وتحقيق ذلك الامتزاج الذي كان أفلاطون يراه جريمة لا تغتفر .

المرحلة الثالثة - دراسة الديالكتيك

أما هذه المرحلة الأخيرة فتوازي - في نظامنا التعليمي الحديث - مرحلة التعليم الجامعي ، وإن كانت تبدأ في سن الثلاثين . ومن الواضح أن هذه هي مرحلة الانتقاء النهائي ، وإن أولئك الذين ينالون هذا النوع من التعليم هم خلاصة عملية الاختيار التي تتم طوال المراحل السابقة . ولنتكرر هنا ما قلناه من قبل ، في صدد مبدأ الاختيار هذا ، من أن عملية الانتقاء ذاتها تكاد تكون مستحيلة من الوجهة العملية . فالحراس يوضعون مند طفولتهم حتى شيخوختهم في رقابة مستمرة ، لكي تختبر قدرتهم على تحمل الشدائد ، وعلى التجريد الرياضي ، وعلى التأمل الفلسفي ، فضلا عن اختبار أخلاقهم ومدى إخلاصهم لأنفسهم ولوطنهم . ولا جدال في أن هذا يقتضي وجود جهاز قوى للرقابة يصعب أن نجد له نظيرا في أشد نظم الحكم صرامة في القرن العشرين ، فضلا عن أن استخدام الوسائل المتاحة في ذلك العصر ، من أجل وضع الفرد تحت رقابة دائمة ، لابد أن يجعل حياة هذا الفرد جحيما لا يطاق . ومن جهة أخرى فلا بد من عدد هائل من الرقباء من أجل تسجيل تفاصيل حياة كل حارس واستخلاص النتائج اللازمة من تصرفاته ، ولابد أن يكون لدى هؤلاء الرقباء من الحكمة ومن راحة العقل ما يتيح لهم أن يطبقوا بنزاهة تلك المعايير اللازمة لتقدير تصرفات كل حارس . والحق أن أفلاطون يكرر دائما قوله : سنختار الحارس الصالح ، ونستبعد غير الصالح ، الخ .. ولكن من هم أولئك الذين تمثلهم « نون الجماعة » هذه ؟ أهنك في الدولة

التي رسم معالمها طبقة بهذه الكثرة ، وبهذا السمو العقلي والأخلاقي ، ولديها الفراغ والامكانيات التي تتيح لها القيام بعملها الشاق في الرقابة الدائمة لسلوك الجميع ؟ وإذا كان في الدولة كل هذا العدد الهائل من الرقباء الفضلاء ، الذين يملكون معايير الصواب والخطأ ويطبقونها ، فيكفي وجود هؤلاء بهذه الكثرة لكي تكون المدينة الفاضلة قد قامت بالفعل - أي أن في العملية كلها نوعا من الدور المنطقي !

وعلى أية حال ، فإن الدولة تختار أصلح الحراس ، ممن اجتازوا مرحلة التعليم الرياضي ، لتنتقل بهم إلى أسس مراحل التعليم - مرحلة مشاهدة « الخير » في ذاته ، ومعاينة سر الكون ، وكشف الحقيقة العليا عن طريق « الديالكتيك » .

والأمر الذي يعنينا بحق ، في هذا الفصل الذي نخصه لموضوع التربية عند أفلاطون ، هو تحديد أفلاطون لسن الدراسة الفلسفية ، وللمرحلة التي ينبغي فيها أن تدرس الفلسفة . فدراسة الفلسفة تأتي عنده بعد دراسة العلوم - أو ما يوازئها في برنامج أفلاطون التعليمي ، وهو الرياضيات والأبحاث المرتبطة بها - ولا تأتي بوصفها « بدلا » لدراسة العلوم . وبعبارة أخرى ، فلا بد لكي يكون المرء فيلسوفا بحق من أن يكون قد استوعب أكبر قدر يستطيع استيعابه من العلوم . ومن جهة أخرى فلا بد أن يكون دارس الفلسفة انسانا ناضجا ، بل في قمة النضج ، لأن هذه الدراسة الرفيعة تحتاج إلى استخدام ملكات العقل على أوسع نطاق ممكن ، وبأشد درجة ممكنة من التركيز .

والواقع أن أفلاطون لا يمل تأكيد فكرته القائلة أن لدراسة الفلسفة في سن مبكرة أضرارا جسيمة . فهو في أحد المواضع يقول : « من أهم الاحتياجات أن نمنعهم من دراسة الديالكتيك وهم لا يزالون في جداثهم . ولعلك قد لاحظت من قبل أن المراهقين الذين تذوقوا الديالكتيك لأول مرة يسيئون استعماله ، ويتخلونه ملهة ، ولا يستخدمونه إلا للمغالطة . فإذا ما قام أحد بتفنيد حججهم ، فإنهم يحاكونه ويفتدون حجج الآخرين على نفس النحو ، شأنهم في ذلك شأن الجرو الذي يجد لذة في جذب كل من يقترب منه وتمزيق ملابسه » . (٥٣٩) . وهو يريد فكرته أيضا في موضع آخر : فيقول : « أن على الدولة أن تعامل الدراسة الفلسفية بطريقة مضادة تماما لتلك التي تعاملها بها الآن .. أن دراس الفلسفة في الوقت الحالي صبية لم يكادوا يتجاوزون مرحلة الطفولة . وهم لا يكرسون لها سوى الفترة السابقة على تلك المرحلة التي يمكنهم فيها تسب المال وإدارة شؤون بيت خاص بهم . وحتى أولئك الذين يشتهرون

بأنهم أقرب الجميع الى الروح الفلسفية ، يسارعون الى الهروب من الفلسفة حالما يقتربون من أعقد أجزائها ، وأعنى به الديالكتيك . أما في حياتهم التالية ، فانهم يظنون أنهم فعلوا الكثير حين يقبلون دعوة توجه اليهم لسماع مناقشة كهذه ، اذ ان الفلسفة عندهم ليست سوى وسيلة للتسلية فحسب » . (٤٩٧ - ٤٩٨) .

والحق أن أفلاطون يكاد يشير الى دارسى الفلسفة غير الناضجين — ممن تحفل بهم جامعات القرن العشرين — حين يتحدث عن أولئك الذين لا يعرفون الا « كلمات مرصوفة بعضها الى جانب البعض على نحو مصطنع ، دون أن تجمعها وحدة طبيعية .. » (٤٩٨) . فهو من أقوى الناس شعورا بضرر البدابة المبكرة في هذا النوع من الدراسات . ومع ذلك فان من المؤسف أن الفلسفة تدرس اليوم — في العالم أجمع — لفتية مراهقين يظنون أنهم بدراستهم هذه قد اكتملت لديهم كل عناصر الحكمة ، ما داموا يستخدمون في دراستهم تعبيرات توحى لهم بأنهم قد أصبحوا حكماء بالفعل . هؤلاء الفتيان الذين يعدون للتخصص في دراسة الفلسفة وهم ما زالوا في سن لا تسمح لهم بإصدار أى حكم من الأحكام الفلسفية الشديدة التعميم ، ولا تتيح لهذه الأحكام — اذا صدرت — أن تؤدي وظيفتها الصحيحة في سياق الذهن الذى يصدرها — هؤلاء الفتيان لابد أن يسيئوا فهم وظيفة الفلسفة ، ولابد أن يتصوروها نوعا من القدرة السحرية على إيجاد الأشياء أو اعدامها ، وأن يباهوا أقرانهم بهذه القدرة ، ويستخدموا معلوماتهم الفلسفية في صياغة الأعيب لفظية يظنون أنفسهم بفضلها أوسع عقلا ممن عداهم من الناس . ذلك لأن الفلسفة بطبيعتها قد تعطى من يدرسها شعورا بالغرور ، اذ تجعله يطلق أهم الأحكام عن مصير الحياة الانسانية والكون بأكمله ، وهى أحكام لا يجسر باحث آخر فى أى فرع من فروع العلم على إصدارها . ولابد لمواجهة تأثير هذا الشعور بالغرور من قدر كبير من النضج العقلى ، لئى يضع دارس الفلسفة معلوماته فى موضعها الصحيح ، ولا يتوهم أنه قد أصبح بفضلها أحكم من الناس جميعا . ولكن أين هؤلاء الفتية الصغار الذين يدرسون الفلسفة اليوم من هذا النضج العقلى ؟ اليسوا خليقين ، كما قال أفلاطون ، بأن يصبحوا أشبه بالجرو « الذى يجد لذة فى جذب كل من يقترب منه وتمزيق ملابسه » ؟

ومن جهة أخرى ، فقد أكد أفلاطون ضرورة تزود دارسى الفلسفة بقدر كبير من المعرفة العلمية قبل أن يقبلوا على دراستهم هذه ، أى أنه أدرك خطر ممارسة الفلسفة فى فراغ عقلى ، كما يحدث بالفعل للطلاب

« المتخصصين » في الفلسفة في أيامنا هذه . وصحيح أننا لن نستطيع أن نطلب إلى دارسي الفلسفة أن يستوعبوا العلم كله ، لأن هذا أصبح الآن مستحيلا ، ولكن لا بد من وجود أساس علمي - أيا كان - للدراسة الفلسفية ، بدلا من أن نتخذ من هذه الدراسة « بدلا » يغني عن كل تخصص آخر (١) . ولا شك أن هذا المطلب قد أصبح في عصرنا هذا أشد الحاجة مما كان في عصر أفلاطون . ذلك لأن الفلسفة القدماء كانوا على الأقل يؤمنون بقدرة العقل الخالص على بلوغ الحقيقة بقواه الخاصة . أما نحن فلم نعد نؤمن بمثل هذه القدرة . ولكن من القريب مع ذلك أن الفيلسوف الذي جعل المعرفة « تذكر » ، وأكد أن أسمى معرفة هي تلك التي يحصلها العقل بقدرته الديالكتيكية وحدها ، دون مساعدة من الحواس أو من العالم الخارجي - هذا الفيلسوف هو الذي جعل دراسة الفلسفة مرحلة نهائية تكون قمة وتوجها للأعداد العلمية الطويل ، أما نحن الذين أصبحنا ندين للعلم بأعظم الفضل في حياتنا ، فقد أصبحنا نخالف شرط أفلاطون ، ونجعل من الفلسفة « تخصصا » لشبان صغار يفتقرون إلى التكوين العلمي وإلى النضج النفسي والتهيؤ الذهني ، بدلا من أن نجعلها معرفة ترتكز على أساس متين من العلم ، ولا تفرس إلا في تربة ناضجة مهيأة لاستقبالها .

(١) انظر للمؤلف مقال « الفلسفة والتخصص العلمي » ، مجلة الثقافة ، العدد

الميتافيزيقا

إذا نظرنا إلى محاوره « الجمهورية » من خلال تصنيفاتنا المألوفة لفروع البحث الفلسفى ، فسوف نجدها محاوره لا تحتل فيها الأبحاث الميتافيزيقية مكانة رئيسية ، إذ أن هذه الأبحاث تكاد تقتصر على مواضع متفرقة ، نجدها فى أواخر الكتاب الخامس ، وفى الكتابين السادس والسابع على الأخص . فضلا عن ذلك فإن الأبحاث الميتافيزيقية تختلط فى معظم الأحيان بآراء أخلاقية وتربوية وسياسية ، وتظهر فى سياق ذلك فإن الانفصال القاطع بين المجالات المختلفة للبحث الفلسفى لم يكن — كما أشرنا من قبل — أمرا معترفا به عند أفلاطون ، إذ كانت الأبحاث النظرية الخالصة تمتزج بالأبحاث العملية بحيث تتعاقب الأفكار المنتمية إلى كلا المجالين دون أن يشعر القارئ بأى تعارض بين هذا وذاك . ومعنى ذلك أننا إذا تأملنا المسألة من وجهة نظر أفلاطون ذاته ، أمكن القول أن كل أفكاره فى ميدان الأخلاق والتربية والسياسة تدعم آراءه الميتافيزيقية ، وأن آراءه الميتافيزيقية بدورها تساند أفكاره فى تلك المجالات العملية ، بحيث يمكن ، من وجهة نظر معينة ، أن يتسع نطاق الأبحاث الميتافيزيقية فى المحاوره باندماجها مع سائر الأبحاث المرتبطة بها ، وعندئذ لا تعود للميتافيزيقا مكانة ثانوية على الإطلاق . ومع ذلك ، فسوف نتكفى ها هنا بالتنبيه إلى إمكان التوسع فى فهم الميتافيزيقا على هذا النحو ، ما دمنا قد أفردنا فصولا سابقة لبحث كل موضوع عالجه أفلاطون فى المحاوره على حدة . وسنبتاول آراء أفلاطون الميتافيزيقية على نفس النحو الذى تناولنا به بقية موضوعات بحثه ، أعنى من حيث هى بحث منفصل .

نظرية الصور أو المثل :

يرتبط الحديث عن الصور أو المثل في محاوره الجمهورية بالحديث عن العلم أو المعرفة ارتباطاً وثيقاً . فعندما يأتي ذكر المثل لأول مرة بصورة واضحة في المحاوره ، في أواخر الكتاب السادس ، نرى أفلاطون يصفها بأنها الماهية الحقيقية للأشياء ، أي هي « الجميل في ذاته ، والخير في ذاته . . » (٥٠٧) ثم يوضح الطابع العقلي للمثل ، ويبين أن العقل هو وحده الذي يستطيع إدراكها ، ويقارن مثال الخير ، وهو أرفع المثل ، بالشمس في العالم المنظور ، ويخلص من ذلك إلى النتيجة الآتية : « وعلى ذلك فإن ما يضاف الحقيقة على موضوعات المعرفة ، وما يضاف ملكة المعرفة على العارف ، هو مثال الخير ، فهو علة العلم والحقيقة » . (٥٠٨)

ولكن ، أي علم هذا الذي تعد المثل أصلاً أو علة له ؟ هذا — في رأينا — هو السؤال الأكبر الذي يواجه الباحث في فكرة المثل عند أفلاطون . ذلك لأن أفلاطون لا يدع لنا مجالاً للشك في أن كل علم إنما يتم من خلال إدراك العقل للمثل أو معانيته لها . فالجميل في ذاته هو أساس معرفة الجمال ، والخير في ذاته هو أساس معرفة الخير ، أي أساس العلم الأخلاقي ، والعلم الرياضي بدوره يفترض إدراكاً لأنواع من الصور ، بل أن معرفتنا بأي مجال من مجالات العلوم البحتة هي قبل كل شيء معرفة بصور أو مثل . ومع ذلك ، فهل يعد ذلك العلم الذي يقصده أفلاطون ممثلاً لما نغنيه بكلمة العلم ، أم أنه معرفة من نوع خاص ؟ وهل يعد هذا النوع الخاص من المعرفة ، أن كان هو المقصود ، مكماً للعلم أم مضاداً له ؟

الحق أن كل غموض نظرية الصور أو المثل إنما يتركز في هذا السؤال . ونقول أن النظرية غامضة لأنها بالفعل قد حيرت الشراح منذ القدم . ومنذ أن وجه أرسطو اعتراضاته المشهورة على النظرية ، وحاول في الوقت ذاته تفسيرها بطريقته الخاصة ، أثير جدل لا نهاية له بين الباحثين حول طبيعة هذه الكيانات الغامضة ، وحول المعاني التي كان يقصدها أفلاطون حين عرض هذه النظرية . وليس من مهمتنا في بحث كهذا أن نخوض في تفاصيل المناقشات المدرسية التي طالما ثارت بين الشراح حول هذا الموضوع ، لا سيما وأن المشكلة الميتافيزيقية — كما قلنا من قبل — لا تحتل المكانة الرئيسية في محاوره الجمهورية ، وإنما سنقتصر بحثنا على السؤال السابق الذي نعتقد أنه أهم الأسئلة التي تثيرها هذه النظرية ، وأجدرها بعناية الدارس وجهده .

فمن الممكن أن تفسر طبيعة المثل على أنها تعبير عن الشرط الأساسي الذي ينبغي أن يتصف به كل تفكير عامي ، وهو شرط الشمول والبعد عن الجزئيات والتجرد. عن الخصوصيات . وبهذا المعنى يقترب المثل أو الصورة الأفلاطونية من معنى الفكرة العامة *idée générale* ، أو الحد المنطقي . ذلك لأنه لا علم إلا بما هو عام ، أما الفردي فلا وجود له في العلم إلا بمشاركته في العام الذي هو وحده الحقيقي . ولو تناولنا أي تصور أو مفهوم عام ، لوجدنا بينه وبين الصورة الأفلاطونية شسبها واضحا : إذ أن التصور بدوره يضم كثرة تجمع بينها وحدة مشتركة ، بحيث أن أفراد هذه الكثرة « يشاركون » في هذا التصور ويندرجون تحته ، مثلما يندرج أفراد أي مثال معين تحت المثال ذاته ويشاركون فيه . ولو قمنا بتحليل لطبيعة الواقع ذاتها ، لانتبهنا إلى هذه النتيجة ذاتها : ذلك لأن الصفات الحسية ، في طابعها الفردي ، لا تكون بذاتها معرفة ، وإنما يكون الإدراك الحسي الفردي لحظة عابرة لا تكرر . ولابد من تحليل هذا الإدراك إلى كيفيات ثابتة تقوم بينها هوية ، وتتيح فهم الإدراك ذاته فهما معقولا . وأذن فالمعرفة لا تكون ممكنة ، وبسط كثرة المتغيرات ، إلا بوجود نقاط الارتكاز الثابتة هذه ، التي لا يستطيع الدهن تحصيل أي علم بدونها (١) .

مثل هذا التفسير - الذي يورده الأستاذ « رى A. Rey » في أحد كتبه التي خصصها لدراسة التفكير العلمي اليوناني - يجعل من نظرية المثل تعبيراً عن روح العلم ذاتها ، ولكنه تعبير يتخذ صبغة أسطورية ، إذ أن أفلاطون ، جرياً على عادة اليونانيين في تجسيم الكيانات الفكرية وإضافة طابع حيوي *animiste* عليها ، قد حول المثل ، الذي هو في الأصل مبدأ للمعرفة ، إلى كيان واقعي له قدرة سببية . بل إن فكرة « التذكر » بدورها تفسر على أنها تعبير ذو شكل أسطوري عن حقيقة مألوفة في مجال العلم : إذ أن معارفنا تتخذ شكل « تعرف » على الكثرة المعطاة الحاضرة من خلال تصورات ومفاهيم موجودة في الدهن من قبل . وليست عملية التعرف هذه إلا نوعاً من التذكر ، أي إدراك الكثرة المتغيرة التي تمر بنا في اللحظة الزاهنة ، من خلال عناصر ثابتة لها في الدهن وجود سابق (٢) . وأذن ففي نظرية الصصور يعرض أفلاطون

(١) Abel Rey: La maturité de la pensée scientifique en Grèce, p 233-234.

(٢) Ibid, p. 236, 340-342.

وانظر أيضاً : Caird: The Evolution of Theology in the Greek Philosophers, 1904, Vol I, p 93

الشروط الضرورية لقيام كل معرفة ، ولكنه يعرضها بالطريقة الأسطورية الحيوية التي كانت شائعة لدى اليونانيين عامة ، واثيرة لدى أفلاطون بوجه خاص .

ويتكرر هذا التفسير لدى عدد غير قليل من الشراح ، كان من اقربهم « هافلوك Havelock » الذي أكد أن فكرة التجريد كانت شيئا جديدا على العقل اليوناني ، الذي لم يكن قد اعتاد الرأي القائل ان أساس معرفة الأشياء لا يكمن في مظاهرها الحسية أو أشكالها المتغيرة ، وإنما ينحصر في مجموعة من النسب والعلاقات والأفكار المجردة التي يدركها العقل لا الحواس . ولقد كانت هذه بعينها هي الفكرة المسيطرة على عقل أفلاطون ، غير أنه ابتدع للتعبير عن المفاهيم المجردة لفظ « الصور » ، بدلا من أن يستخدم لفظ « التصور concept » الذي يشيع بيننا الآن . ولما كان الطريق الذي يشقه جديدا كل الجدة ، لا بالنسبة الى الفكر اليوناني فحسب ، بل بالنسبة الى الفكر الغربي بوجه عام ، فقد كان من الطبيعي أن يتطرق في تأكيد الطابع التجريدي للصور ، وأن يصل به الأمر - أعمانا في فصلها عن المحسوسات المتغيرة - الى أن يجعل لها عالما مستقلا قائما بذاته (١) . فالمثل الأفلاطونية ما هي الا « المثلثات » وقد تأكد طابعها التجريدي الى حد القول بوجودها قائمة بذاتها ، مستقلة عن الكثرة المتغيرة ، بل عن الدهن المدرك ذاته ، ومن هنا جعلها أفلاطون - بطريقة أسطورية - توجد في عالم خاص مقابل لعالمنا هذا وسابق عليه ومستقل عنه ، هو عالم المثل .

هذا الرأي في تفسير نظرية المثل الأفلاطونية. يجعل من هذه النظرية تعبيرا مبكرا عن طبيعة المفاهيم العلمية ، وعن تلك العملية التي تتم بها المعرفة في الدهن ، وإن يكن ذلك تعبيرا اكتسب طابع التطرف ، شأنه شأن كل تعبير رائد عن حقيقة لم تألفها الأذهان بعد . فإذا صح هذا التفسير ، كان معناه أن أفلاطون لا يختلف كثيرا عن المثاليين المحدثين في تأكيدهم للعنصر العقلي الكامن في طبيعة الكون ذاته ، وفي محاولتهم تفسير العالم من خلال مقولات ذهنية معينة . ولكن هل يحق لنا بالفعل أن ننضى على آراء أفلاطون هذا الطابع المثالي الحديث ؟

إن المثالية الحديثة ، حين ترفض المحسوسات بوصفها « مظاهر » ، ترد هذه المحسوسات الى معطيات الوعي ، لا وجود لها خارج الدهن ؛ فهي إذن ترفض ما تتصف به هذه المحسوسات من حقيقة خارجية

(١) H Havelock : Preface to Plato, p. 262-264

« مزعومة » ، وتؤكد دور الدهن في تكوينها . أما أفلاطون فإنه يسلبه المحسوسات كل عنصر ذهني . وهو لا يابه كثيرا بنفى صفة « الخارجية » عن الظواهر المحسوسة - كما تفعل المثالية الحديثة - لأن كل ما يهمه هو أن يسلبها صفة الوجود الحقيقي ، ويؤكد أنها لا تكون موضوعا للمعرفة . ومن المؤكد أنه لو كان قد طاب بذهنه احتمال أن تكون المحسوسات تركيبات ذهنية ذاتية ينسب إليها - باطلا - وجود موضوعي ، لرفض هذا الاحتمال على الفور ، لحرصه الشديد على حرمان المحسوسات من أى عنصر ذهني .

ومن جهة أخرى ، فإن المثال الأفلاطوني لا يشترك مع « الفكرة » ، كما تفهمها المثالية الحديثة ، إلا في اللفظ (idea) فقط . فالفكرة في نظرا. موضوع ذهني ، وهي المقابل العقلي لعالم الأشياء ، ووجودها لا يتصور بدون وجود العقل ذاته . أما عند أفلاطون فنجد على الدوام تأكيدا لاستقلال المثال عن الدهن الذي يعرفه ، لا عن الأشياء المحسوسة التي تشارك في ذلك المثال فحسب . وبعبارة أخرى ، ففى المثالية الحديثة ترد الحقيقة والوجود معا إلى الفكر ، أما في الأفلاطونية فإن المثال يصبح هو ذاته حقيقة ووجودا مطلقا يخضع له الفكر . ففى الأفلاطونية نفمة واقعية واضحة ، ولكنها ليست واقعية الأشياء أو المحسوسات ، وإنما هى واقعية المثل أو العقولات .

ولقد حرص « تيلور » على تأكيد الفارق بين الأفلاطونية والمثالية الحديثة تأكيدا قاطعا ، فقال : « ان نظرية أفلاطون في المثل Ideas بوصفها الموضوعات الحقيقة للمعرفة ، ليست على الإطلاق مذهباً في المثالية Idealism ، بالمعنى الحديث لهذه الكلمة . فهو يطلق على تصورات العلم اسم المثل ، لا لشيء إلا لأنها تكون الصور أو الأنماط التي يشيد على أساسها عالم الأشياء ، إذ أن كلمة idea و. eidos لا تعنى إلا « الشكل » و « الصورة » فحسب . وإن مقصد أفلاطون ليفوتنا تماما لو أننا سمحنا لرأى باركلي في « الفكرة idea » ، من حيث هى حالة للذهن ، بأن يؤثر في تفسيرنا له . فالرأى القائل بأن المثل Idea شيء لا يوجد إلا في داخل « نفس » ، وبالتالي فهو « فكرة » ، لا يظهر في كتابات أفلاطون إلا مرة واحدة ، في إحدى فقرات محاوره « بارمنيدس » ، وهو لم يعرض فيها إلا لكي يرفض على الفور . ذلك لأن المثل عند أفلاطون ليست « حالات » للذهن العارف ، وإنما هى موضوعات متميزة ومستقلة عنه ، تكون للذهن معرفة « عنها » ... وعلى ذلك فإن اسم الواقعية التصورية conceptual realism أفضل وأقل غموضا بكثير من اسم

« المثالية » ، للتعبير عن ذلك النوع من المذهب الذى كان أفلاطون أشهر مدافعين عنه « (١) .

ولقد حاولت بعض المذاهب المثالية أن تجعل من الأفكار صورا فى الذهن الإلهي ، وكان هذا الرأى - بدوره - واضحا عند باركلي . ولكن أفلاطون يجعل من المثل معايير يقبلها مدبر الكون ذاته . وإذا كان « مثال الخير » عند أفلاطون هو أقرب الأفكار لديه الى معنى كلمة « الله » كما يفهمها الانسان الحديث ، فمن المؤكد انه لم يقبل الفكرة القائلة ان مثال الخير يخلق المثل الأخرى من العدم ، بل ان هذه المثل هي المقاييس التى يستخدمها فى تنظيم الكون ، وهى مستقلة عنه وان كانت خاضعة له (٢) .

وإذن فهناك عقبات أساسية تعترض طريقة التفسير التى أوردناها من قبل ، والتى تحاول أن تجعل من المثل الأفلاطونية تعبيراً عن المعقولة الكامنة فى العالم ، وإن كان ذلك تعبيراً اتخذ فى ظاهره صبغة أسطورية متطرفة . ومن المؤكد أن هذا التفسير ، الذى تعتز به كل هذه العقبات ، يبدو أكثر ارضاء للعقل ، لأنه على الأقل يجعل نظرية المثل أقرب الى مقولنا ، وينفى عنها ذلك الطابع الأسطوري الذى يرتبط بالتأكيد الحرفي لوجود « عالم المثل » ، ويجعل هذا العالم كامناً فى عالمة الفعل ، أو فى اذهاننا من حيث أنها هى التى تضيئ النظام والمعقولة على العالم الفعلي . ومع ذلك فإن ارضاء العقل ينبغى الا يتم على حساب الشواهد العديدة التى تثبت ان المثل الأفلاطونية كانت مقصودة بمعناها الحرفي الذى ينفر منه العقل الحديث . والحق أنه لو كان قصد أفلاطون الحقيقي هو التعبير بطريقة أسطورية عن الطبيعة المجردة للتصورات العقلية ، لما كان فى ذلك مختلفاً عن أرسطو الا فى طريقة التعبير فحسب . ومع ذلك فمن المعروف أن ثورة أرسطو على فكرة المثل الأفلاطونية لم تكن تهدف الا الى تفسير المثل على أساس أنها هى التصورات المجردة من كل عنصر محسوس . فلم يكن لهذه الثورة معنى اذن لو كان هذا الهدف هو الذى اتجه اليه أفلاطون منذ بداية الأمر .

والواقع أن الفارق بين الموقفين فارق حاسم : فحين تكون المثل تعبيراً عن المبادئ المعقولة الكامنة فى العالم ذاته ، يكون تفسيرها على هذا النحو غير متعارض مع التفسير العلمى للظواهر على الإطلاق .

(١) A. E. Taylor : The Mind of Plato, p 43-44

(٢) انظر الشرح الذى قدمه روس W D Ross المعلقة بين مثال الخير وبقية

Plato's Theory of Ideas, p 41-43

المثل ، فى كتاب :

أما حين تكون المثل منتمة الى عالم خاص بها ، وحين تؤكد استقلالها التام عن هذا العالم وعلوها عليه ، وحين تكون معرفتنا بظواهر هذا العالم « تدكرا » للمثل - بالمعنى الحرفي للكلمة - فإن هذا المعنى يندو حائلا دون التقدم العلمى ، وبصريح التخلص منه أمرا ضروريا لتحقيق سيطرة العقل فى مجال المعرفة . ولو أننا نظرنا الى الفكرة فى ضوء السياق العام لأراء أفلاطون من العلم - كما عرضناها فى الفصل السابق - لأصبح التفكير الأخير مرجحا الى حد بعيد . فأفلاطون لم يكن يعترف بكل ما نسميه الآن « علوما » ، وإنما كان يدرجها فى باب المعرفة الظنية . والعلم الوحيد الذى كان يحمل له الاحترام هو الرياضيات ، والفلك بدرجة أقل . ومع ذلك فقد كان احترامه لهذين العلمين يخفى بمجرد أن يقترب أولهما من العالم المحسوس لا ستخلاص نماذج منه تعين على فهمه ، وبمجرد أن يعتمد ثانيهما على عنصر المشاهدة والملاحظة . ومثل هذا الفصل القاطع بين عالم العقل وعالم الأشياء يوحى بأن أفلاطون لم يكن ليقبل الراى القائل أن المثل ليست الا تعبيرا عن عنصر المعقولة فى العالم الذى نعيش فيه .

إن التفسير الأقرب الى الواقع هو أن أفلاطون أراد من المثل أن تكون أنموذجا من الثبات والأولية يحتديه العقل فى فهمه للواقع المتغير . ولا جدال فى أن لفكرة الثبات ارتباطات قوية فى ذهن أفلاطون ، منها ما هو نظرى بحت ، ومنها ما هو اجتماعى وسياسى (١) . والأمر الذى يكاد يكون مؤكدا هو أن رغبة أفلاطون فى إيقاف التغير ، وحملته على الحركة والصيرورة ، هى التى دفعته الى اتخاذ هذا الموقف المتطرف ، وإلى وضع عالم المثل فى مقابل عالم الواقع المتغير . وعلى هذا الأساس تبين نظرية المثل أقوى تعبير عن ازالة القانون الذى يتحكم فى العالم ، وينبى أن يتحكم أيضا - بنفس الثبات والصرامة - فى عالم الانسان ، لى يحقق فيه نظاما يضمن القضاء على كل تغير ، ويحفظ لكل موجود وجوده على ما هو عليه .

وإذا شئنا أن نزيد الفكرة السابقة إيضاحا ، لقلنا أن المعقولة عند أفلاطون ليست هى القانون الكامن فى حركة التغير ذاتها ، وإنما هى قانون يفرض على هذه الحركة من الخارج ، ويقضى على عنصر التحول والصيرورة فيها . وعلى حين أننا ننظر اليوم الى القانون العلمى على

(١) انظر مثلا تفسير « سارتون » لفكرة الثبات عند أفلاطون على أساس زعمه المحافظة .
(History of Science, Vol I, p 410)

أنه هو التعبير المنظم عن مبدأ التغير ونظامه في الظواهر ذاتها ، فإن أفلاطون كان يريد من العقل أن يتجاوز هذا المبدأ ، الذى هو في رأيه مبدأ « عرضى » ، ليصل الى ما يوجد وراءه من ثبات ودوام . صحيح أننا اليوم لا ننكر وجود نوع من الثبات في القانون العلمى - وهو الثبات الذى لا بد منه لفهمان موضوعية ذلك القانون واتفاق الأذهان عليه ، بل لمجرد امكان معرفته - غير أننا نستمد ذلك الثبات من صميم العلاقات التى تعبر عن ايقاع الحركة والتغير في الظواهر . ومن جهة أخرى فنحن لا نربط هذا الثبات « بالأولية » ، اذ نؤمن بأن معرفتنا بدورها خاضعة لمنطق التغير ، وبأن من أسس الروح العلمية أن نترك المجال مفتوحاً لآى تطور يطرأ على فهمنا للعالم - وهو تطور لا ينبعث في أذهاننا تلقائياً ، وإنما ينشأ عن ذلك الرجوع الدائم الى الظواهر ، والاتصال المستمر بين الذهن العارف وبين الواقع ، ومحاولة زيادة فهمنا له دقة على الدوام . واذن ، فما زال العقل البشرى يربط بين امكان المعرفة وبين وجود نوع من الثبات في القوانين التى يتعامل بها عقله مع العالم ، غير أن هذا الثبات كامن في قلب الواقع المتغير نفسه ومستمد منه ، وهو ليس على الإطلاق نظاماً أزلياً يفرضه عليه عقل مترفع عن عالم الأشياء ومنفصل عنه انفصالاً قاطعاً . وبالاختصار ، فإن أفلاطون اذا كان قد أراد من نظرية المثل أن تعبر عن طبيعة النظرة العقلية الى العالم ، من حيث أنها تتخطى عن الطابع العرضى للظواهر المتغيرة ، وتعلو على التقلبات العشوائية للأذهان الفردية أو للأحوال المتغيرة في الذهن الواحد ، فإنه قد تطرف في تأكيده هذا الى الحد الذى يجعل من المثل عنده عائقاً في وجه المعرفة العلمية لا تعبيراً أصيلاً عنها .

تشبيه الكهف :

في مطلع الكتاب السابق من محاوراة الجمهورية يعرض أفلاطون تشبيهاً مشهوراً نستطيع أن نغده قمة للمحاورة بأسرها ، بل للمذهب أفلاطون بوجه عام ، وربما كان تلخيصاً لتراث فلسفى كامل . ذلك لأن فلسفة أفلاطون تبلغ قمته في مثال الخير ، الذى هو حد أعلى تقف هذه الفلسفة ازاءه في تعجب وحيرة ، ويخوض أفلاطون بحثه في مثال الخير بحذر شديد ، وكأنه موضوع مقدس لا ينبغي - ولا يمكن - الاقتراب منه الا في حدود معينة لا يستطيع العقل البشرى تجاوزها . فما أشبه لهجته حين يتحدث عن الخير باللاهوت السلبى الذى يكتفى بالصفات السلبية للالوهية تأكيداً لعلو الفكرة على الأفهام ، أو يستدل على صفات

المخلوق من مخلوقاته ، تعبيرا عن استحالة الوصول الى هذه الصفات
بطريق مباشر .

ولقد أورد أفلاطون في الكتابين السادس والسابع سلسلة من
التشبيهات تكون كلها حلقة متكاملة ، هي تشبيه الشمس ، والخط ،
والكهف . كل هذه التشبيهات لا تهدف ، في واقع الأمر ، الا الى محاولة
الاقترب من طبيعة هذا المبدأ الأسمى الذي لا يتناوله أفلاطون الا بتجويل
وتقديس شديدتين . فهو يشبه الخير بالشمس ، ويشبه العالم الذي
يدين بوجوده للخير بالأشياء التي تتلقى نور الشمس ولا ترى الا بفضلها ،
أما العقل الذي هو وسيلتنا الى معرفة الخير فهو أشبه بالعين التي هي
العضو المختص برؤية النور في الانسان . وفي تشبيه الخط يعرض
أفلاطون المراحل المتدرجة للمعرفة ، التي تبدأ بمعرفة ظلال الأشياء
الفعلية ، وتنتهي الى تعقل المثل الخالصة ، وعلى رأسها الخير (١) .

ومن المعروف به أن تشبيه الكهف امتداد لهذين التشبيهين
السابقين ، بل أنه في رأي بعض الشراح يكون معهما ، ولا سيما تشبيه
« الخط » ، وحدة واحدة ، وتشبيها واحدا (٢) . فالهدف من هذه
التشبيهات كلها واحد ، وهو أن يشرح بطريقة مجازية ذلك الموضوع
الذي لا يمكن فهمه بطريقة مباشرة ، والذي هو مع ذلك مصدر كل
معرفة حقيقية ، وكل وجود حقيقي ، وهو فضلا عن ذلك النموذج الذي
لا يكون بدونه حكم صحيح للدولة ، أو تربية سليمة للفرد . ومع اعترافنا
بأن تشبيهات النور (أو الشمس) والخط والكهف تكون كلها وحدة
واحدة ، أو حلقة متصلة في تشبيه واحد يزداد احكاما ودقة بالتدرج ،
فإننا نستطيع أن نلمح مع ذلك نوعا من التخصص في كل من هذه
التشبيهات ، أو نوعا من الحركة الديالكتيكية بينها . ذلك لأن تشبيه
الشمس يتعلق بالموضوع نفسه ، أي بمحاولة الاقتراب من الخير ذاته
من خلال اقرب الأمثلة اليه ، وهو الشمس . وتشبيه الخط يتعلق
بالذات التي تعرف بهذا الموضوع ، أي بدرجات المعرفة التي يمر بها ذهن
الإنسان في انتقاله من الجهل التام الى المعرفة العقلية الخالصة التي هي
وسيلته الى بعثته الخير . أما تشبيه الكهف فيتعلق بالذات والموضوع
معاً ، إذ أنه يتحدث عن حالات العارف في انتقاله من الجهل الى العلم ،

(١) انظر الجزء الأخير من الفصل السابق .

(٢) N.R. Murphy : The Interpretation of Plato's Republic, Oxford,

1960, p. 156

أو من انطماس العقل الى استنارته ، كما يتحدث عن درجات الوجود ذاته ، أى من المراتب المدرجة للواقع ، من الالوجود كما تمثله الظلال الى الوجود الكامل كما ترمز اليه الشمس . ومعنى ذلك أن تشبيه الكهف مركب من التشبيهين السابقين ، يجمع بين المعرفة وموضوعها في وحدة واحدة ، ويواصل مهمة تشبيهى الشمس والخط ، ولكن على مستوى أعلى وأعمق .

ولقد كان من الطبيعي أن يوحى تشبيه الكهف ، في تعقده وتعدد جوانبه ، بتفسيرات متعددة . فمن الممكن أن يفسر تفسيراً سياسياً ، على أساس أنه يشير الى الفارق بين معرفة الفيلسوف - الذى هو جدير بحكم الدولة - ومعرفة أولئك الذين يحتاجون الى الفيلسوف لكى يقودهم الى النور . ومن الممكن أن يفسر - كما قال أفلاطون ذاته في مستهل التشبيه - من خلال فكرة الاستنارة *paideia* والانتقال الى الاستنارة *apadeusia* ، وهو التفسير الذى يقول به « يبجر » ، بل يتخذ منه عنواناً لكتابه المشهور عن المثل العليا للحضارة اليونانية (١) . وتبعاً لهذا التفسير يكون تشبيه الكهف أشبه بمقارنة بين نمطين من الحياة : حياة تفتقر الى الاستنارة ، مع الظلال داخل الكهف ، وحياة مستنيرة تدرك حقائق الأشياء في ضوء الشمس . وهو بالتالى مقارنة بين نوعين من القيم ، لا يعد أحدهما وجهاً سلبياً للآخر فحسب ، بل يعد حالة فعلية يعيش فيها أغلبية البشر ويدافعون عنها بكل ما أوتوا من قوة ، ويضطهدون كل من يحاول انتشالهم منها ، أى أنه حالة إيجابية منحرفة ، يجد فيها الناس رضاءً فعلياً ، ويستمتعون فيها بملذات خاصة تقف في مواجهة المتعة التى يجدها الفيلسوف في حياته ويستعدها من قيمه . ففى الكهف اذن نظام متكامل يعمل على ارضاء هذا المزاج المفتقر الى الاستنارة ، والدفاع عن قيمه ضد كل نزوع فلسفى الى الحقيقة . وبالاختصار ، فالكهف بصور الصراع الأسمى بين قيم الحياة الفلسفية وقيم الحياة اليومية السطحية ، وهو صراع قد يدور في داخل الفرد نفسه مثلما يدور بين فئات من البشر .

على أن التشبيه ينطوى - في رأينا - على عنصر آخر لا يقل أهمية عن العناصر السابقة ، هو المقارنة بين مستويات الواقع ، وهى مقارنة تنتمى الى صميم الميتافيزيقا ، بل أنها ربما كانت أوضح تلخيص لنمط كامل في التفكير الميتافيزيقى كان له أقوى الأثر في تحديد مجرى التفكير

(١) انظر أيضاً العرض الجيد الذى قدمه الدكتور عبد الغفار مكارى لوجهة النظر

هذه في مقال عنوانه « كهف أفلاطون » بمجلة « المجلة » ، عدد أكتوبر ١٩٦٦ .

الفلسفى التقليدى بأسره . فلنحاول اذن كشف هذا الوجه من أوجه تشبيهه الكهف ، واستخلاص ما له من دلالة ميتافيزيقية كبرى .

كان الكهف موضوعا يتردد طوال تاريخ الأساطير والعقائد البشرية . فلكهف ، من حيث هو تكوين مادى ، قدرة فريدة على إثارة خيال الإنسان ، وهى لقدرة تتجلى بصورة متكررة فى ضروب شتى من أساطير الإنسان وفنونه وآدابه . فمئذ أبعد عصور التاريخ ، نجد الكهف مكانا ملائما للوحى ، وللرؤيا (١) . والكهف رمز واضح لحاجة الإنسان الى الحماية والمأوى والشعور بالأطمئنان من إخطار العالم الخارجى ، ولكن فيه ، من ناحية أخرى ، من الغموض ما يجعله مصدرا دائما للإلهام ، ومدخلا مفضلا ينتقل به خيال الإنسان من العالم الطبيعى الى عالم ما فوق الطبيعة .

ولقد أشار « شول Schuhl » الى تلك الأبحاث التى ثبت فيها ان من الممكن مقارنة عناصر الكهف الأفلاطونى بمسرح الظل فى الشرق الأقصى ، واقتبس قولا لأحد الباحثين ، مفاده أن عرض مسرح الظل فى الهند كان يتم فى كهوف . وهو يستدل من ذلك على أن أفلاطون كان يصف فى تشبيهه هذا منظرا يؤلف على الأرجح جزءا من شعائر دينية كتلك التى تودى بعد بلوغ مرحلة السلوك فى عبادات الأسرار القديمة (٢) . ومع ذلك فربما كان مصدر التشبيه أهم من هذا بكثير : ذلك لأنه اذا كان الكهف رمزا لحاجة الإنسان الى المأوى ، فقد كان من الطبيعى أن يلجأ اليه الإنسان ، منذ أقدم العصور ، ملتصقا فيه الأمن والطمأنينة . وأقلب الظن أن ظروفنا الطبيعية متعددة كانت ترغمه على أن يلتزم كهفه فترات طويلة لا يبارحه . وخلال هذه الفترات الطويلة كان من الطبيعى أن يوقد النار التماسا للدفء ، أو ردا لفائلة الوحوش ، أو تبديدا لظلام الكهف الدامس . ومن المؤكد أن هذه النار كانت تبعث داخل الكهف ظللا تثير مخيلة الإنسان ، فيبدو له الكهف أشبه بعالم صغير فيه كائنات ذات أشكال شتى . فاذا ما عاد ، فى فترات الأمن النسبية ، الى العالم

(١) يمد «غار حراء» أوضح مثل الخافية الكهف هذه ، فى تاريخ الحضارة الإسلامية .

وتتسمى قصة « أهل الكهف » إلى نفس التراث ، وإن كانت تصف حادثا أقدم عهدا .

(٢) Pierre-Maxime Schuhl : La fabulation platonicienne, Paris (P.U.F.)

الخارجى ، وغادر كهفه طلبا للغذاء ، تكونت لديه فكرة ازدواج العالم بين الواقع والخارجى وبين ظلال الكهف التى هى صدى مصغر لهذا الواقع .

تلك اذن صورة نستطيع ان نقول انها كامنة - بمعنى ما - فى الاشعور الجماعى للانسانية ، وهى تتجسد من آن لآخر فى شكل اسطورة او قصة او قصيدة او لوحة او تمثال .

ويرجع انتشار الفكرة التى تعبر عنها هذه الاسطورة الى سهولة الرموز المستخدمة فيها ، بحيث كان كل مفكر يجد فيها ما يريد ، وكانت الاسطورة ذاتها تقبل أشد التفسيرات تنوعا ومرونة . فى كل عصر يستشعر الانسان فيه القلق من موقفه ، ويحس فيه بعدم الرضا عن الأوضاع التى يعيش فيها ، كان يلجأ مرة أخرى الى الكهف ، فيلتمس فى أسطوره تعبيرا عن اتجاهه الى الرفض . وبالفعل كانت الاسطورة ترتبط - فى معظم الأحيان - بمعنى الرفض ، وتزدهر فى كل وقت يصطدم فيه الانسان بمقبات لا يدرى كيف يتغلب عليها ، ويحس فيه باختلال التوازن بين عالمه الداخلى والعالم الخارجى المحيط به . ولكن تصوير أفلاطون لهذه الاسطورة ربما كان أروع الأمثلة التى تجسدت فيها صورة الكهف ، اذ أنه استطاع ، بقدرته على الجمع بين النزعة الشعرية والزاج الفلسفى ، أن يلتقط هذه الصورة ، ويرفع بها الى مستوى الموقف الفلسفى العميق .

فى كهف أفلاطون ، يدخل السجناء المقيدون بالأغلال فى شتى انواع العلاقات مع الظلال ، ولا تكون لديهم ، بالتالى ، الا معرفة بالظواهر . ولا يبدأ الانسان فى تذوق طعم العلم الحقيقى الا اذا خرج من سجنه ، أى من الكهف ، وشاهد حقائق الأشياء وعينها مباشرة . وبهذا المعنى يكون التشبيه تلخيصا لقصة الانسان ، الذى تصوقه معرفة الظلال - أى المعرفة الحسية - عن التطلع المباشر الى الأمور فى ضوئها الحقيقى . فاذا ما طلب الى الانسان ان يفتح عينيه لمواجهة الحقائق ، اضطرب فى البداية ، وظن ان حسه اصدق من فكره ، ولكنه حين يتغفل فى العالم المفقول يدرك آخر الأمر مدى فداحة الخطأ الذى كان اقد تردى فيه ، ولا يرضى عن النور الذى أصبح فيه بديلا . فاذا ادركنا أن أفلاطون يشبه عالمنا الذى نعيش فيه بعالم الظلال ، لتبين أنه قد انضم بالفعل الى أولئك الذين استخدموا صورة الكهف فى التعبير عن سخطهم على العالم المحيط بهم ، وتطلعهم الى عالم مخالف . ذلك لأن هناك صلة مباشرة بين كراهية الانسان لعالمه واحتجاجة عليه ورفضه له ، وبين سعيه الى أن ينزع عن

هذا العالم كل دلالة حقيقية ، ويرى فيه مجرد أشباح وظلال . فتلك العناصر التى تؤلئى فى هذا العالم لا وجود لها ؛ وهذه الآلام التى تنتابنى لا توجد بحق ؛ وهذه الأخطار التى تحيط بى ، وهؤلاء الأعداء الذين يهددوننى ، كل هؤلاء ليس لهم وجود حقيقى . وهكذا نستطيع أن نقول أن صورة الكهف عند أفلاطون قد خلقت التمييز الفلسفى الأساسى بين المظهر والحقيقة (appearance and reality) ، وأكدت أولوية عالم الأفكار فوق عالم المحسوسات ، الذى كان مكروها دائما لارتباطه بأوضاع اليمه يعيش فيها الإنسان . ولما كان التمييز بين المظهر والحقيقة ، وتأکید أولوية عالم الأفكار ، يمثل العنصر الأساسى فى الميتافيزيقا بصورتها التقليدية ، فمن الممكن القول بمعنى معين أن صورة الكهف هى أساس كل ميتافيزيقا .

على أن هذه الميتافيزيقا التى خلقت العالم فوق المحسوس ليست ، كما أوضحنا ، سوى تعبير عن كراهية الإنسان للعالم المحسوس ورفضه له . وهذا العالم الذى خلقه الإنسان وأضفى عليه كل صفات الكمال : هذا العالم الثابت ، المثالى ، الذى جمع كل صفات الخير ، لم ينشأ الا بوصفه النقيض الفكرى لعالم واقعى يعيش فيه الإنسان فعلا ، ويتصف بعكس هذه الصفات . وهكذا يبدو أن أكثر المواقف الفلسفية اغراقا فى المثالية لم ينشأ الا فى ظل أكثر أحوال الحياة ابتعادا عن المثالية ، بل يبدو أنه كلما أمعن الإنسان فى الابتعاد بفكره وفلسفته عن الواقع والعلو عليه ، وكلما ازدادت المذاهب العقلية التى يشيدها بعدا عن المحسوس وسعوا عنه ، كان الواقع الذى يعيش فيه أبعد عن أحلامه وعن الصورة التى ترسمها مخيلته للعالم ، وكان التوازن بين الإنسان وبين عالمه أشد اختلالا .

وعلى حين أن هذا العالم الفكرى المثالى الذى يبده عقل الفيلسوف هو من خلق الروح البشرية وحدها ، أى أنه هو האחق بأن يعد عالما وهما ، فإن العلاقة بينه وبين العالم الواقعى المحسوس تنقلب فى الأسطورة : فيصبح هذا العالم المحسوس هو الوهمى ، لأنه كما قلنا حافل بالآلم ، ويصبح العالم المعقول هو الحقيقى ، لأن آمال الإنسان وجميع نزعاته التعويضية قد تركزت فيه . وإذا كانت الميتافيزيقا الغربية قد أسهمت بشئ طوال تاريخها الذى دام خمسة وعشرين قرنا منذ أفلاطون ، فإن أسهامها هذا قد تركز فى دم تلك العلاقة المعكوسة ، أى تأكيد حقيقة عالم العقل الذى تختزعه الروح ، ووهمية عالم الواقع والحس الذى يجد الإنسان نفسه فيه بالفعل . وإذا كان فلاسفة الغرب قد قنعوا بذلك واكتفوا به ، فليس أوضح من ذلك دليلا على انتصار أفلاطون .

على أن هناك تفسيراً آخر لصورة الكهف نستطيع أن نسميه بالتفسير غير المباشر ، لم تكن فكرته المركزية هي احتقار العالم المحسوس كما في التفسير السابق ، أى أنه لم يكن سلبياً مثله ، وإنما كان له طابع وهدف إيجابى : هو استخدام الأسطورة وسيلة لإثبات الطبيعة الحقيقية للعلم . وتستطيع أن تقول أن هذا الهدف كان بدوره في ذهن أفلاطون حين استخدم الأسطورة ، ولكن لم تكن له أهمية الهدف السابق ، ولا يمكن أن ينسب إليه إلا بطريق غير مباشر .

ففى الأسطورة إشارة هامة الى طبيعة المعرفة ، التى لا تحصل اذا اكتفى المرء بما يراه فحسب ، بل ينبغى أن تتجاوز مجال المحسوسات المباشرة ، وأن يفترق العالم في نظره الى الأمور عن الرجل العادى في اكتفائه بالسطح الظاهرى للعالم فحسب . ولقد كان اكتفاء الناس بما يرونه فعلاً ، في مجال العلم ، هو الذى جعلهم يعتقدون مثلاً أن الشمس هى التى تدور حول الأرض ، ويحاربون الرأى الصحيح فترة طويلة ، على حين أن مكتشفى النظرة الجديدة الى العلاقة بين الأرض والشمس كانوا يتبعون تعاليم أفلاطون في الأسطورة حين لم يكتفوا بالظهور الذى يرونه فعلاً للعالم . فمن طبيعة المنهج العلمى أنه يقتضى نوعاً من التحرر مما تأتى به الحواس . ولسنا نعتى بذلك أن العالم ينبغى عليه أن ينكر على الدوام شهادة الحواس ، وإنما نعنى أن عليه أن يقارن بين مختلف إدراكاته الحسية ، وأن يحكم عقله فيها ، والا يكون خاضعاً للمظهر الذى تبدى عليه في كل الأحوال . وهكذا يمكن القول أن أفلاطون قد عبر عن شرط ضرورى من شروط الروح العلمية في هذه الأسطورة ، وإن كان قد تطرف في تأكيد التضاد بين عالم الأفكار العلمية وبين العالم المحسوس الى حد تأباه الروح العلمية السليمة ، فهذه الروح العلمية توافق على رأى أفلاطون القائل أن الفكرة التى يكونها الذهن عن الظواهر ، وليس المظهر الذى تبدى عليه هذه الظواهر للحواس ، هى الموضوع الحقيقى للعلم ، ولكنها لا توافق على رأيه القائل أن الفكرة وحدها هى الحقيقة ، بينما العالم المحسوس وهم . كذلك تقبل الروح العلمية رأى أفلاطون القائل أن الأشياء الفردية ، بما تتميز به من تنوع وتغير دائمين ، لا يمكن أن تخلق أى علم ، بل ينشأ العلم بالتعامل مع أفكار هذه الأشياء ، وهى أفكار هامة تلخص القيم الثابتة للأشياء المتغيرة . ولكن العلم لا يقبل رأى أفلاطون القائل أن الأفكار توجد خارج العالم المحسوس ، وأنها هى سبب وجوده . وبالاختصار ، فالروح العلمية لا تجد نفسها مضطرة ، لكى تثبت وجود الحقيقة ، إلى أن تقول أن هذه الحقيقة تكون عالماً قائماً بذاته ، سابقاً لهذا العالم ومستقلاً تماماً عنه ، كما قال أفلاطون ، بل هى

تعترف بأن لهذه الحقيقة طبيعة فكرية ، وبأن ما فيها من أفكار قد استخلصت من هذا العالم الواقعي بجهد متدرج .

وما دمنّا قد تحدثنا عن الجهد الذى يحتاج اليه استخلاص الأفكار ، فمن واجبتنا أن نلاحظ أن أفلاطون قد أشار فعلا الى هذا الجهد فى الأسطورة ، حين تحدث عن الصعوبة التى يلاقيها سجين الكهف عندما يخرج الى العالم الحقيقى ، وعن المقاومة التى يبديها أول الأمر لعملية التنوير التى يمر بها ، وفى هذا ادراك صحيح للمجهود الذى يقتضيه العلم من الباحث ، وهو مجهود يشهد به كل كشف علمى له قيمة .

فاذا انتقلنا الآن الى نقد تشبيه الكهف كما صاغه أفلاطون ، لوجدنا أن هناك ضعفا أساسيا فى بناء هذا التشبيه : فالمفروض أن هناك توازيا كاملا بين الصورة التى يرسمها وبين الانتقال من العالم المحسوس الى العالم المعقول . ولكن الواقع أن هذا التوازي غير دقيق : فالسجين الذى يغادر الكهف الى عالم النور الحقيقى ، ينتقل من مكان الى مكان آخر لا فرق بينه وبين الأول إلا فى الدرجة فقط . أى أن كل ما يحتاج اليه السجين فى هذا الانتقال هو تعويد حواسه على الضوء الزائد فى العالم الحقيقى ، وهو لا يختلف عن الضوء الخافت فى عالم الظلال إلا فى الشدة فحسب : ونفس الحواس التى كانت كفيلة بأن ترشده فى عالم الظلال تستطيع أيضا ، بشيء من التدريب ، أن ترشده فى العالم الحقيقى . أما الوجه الآخر من الصورة التى أراد أفلاطون أن يرسمها ، وهو الانتقال من العالم المحسوس الى عالم المثل ، فيختلف عن ذلك كل الاختلاف : فهو انتقال الى عالم لا تنفعنا فيه حواسنا على الإطلاق ، ويوجد بينه وبين العالم الأول فارق أساسى فى الكيف ، ويحتاج الى تغيير كامل لكل أداة يستخدمها الانسان فى المعرفة . وعلى حين أن الحواس فى حالة أسطورة الكهف برعان ما تتأكد من أن العالم الجديد الذى انتقلت اليه هو الأكثر حقيقة ، فإن الانتقال فى الحالة الثانية الى العالم المعقول يكون انتقالا الى عالم من الأفكار التى لا تمثل شيئا إلا نفسها . وإذا كان الصعود الى رؤية الأشياء الحقيقية يزيد السجين المتحرر التصاقا بالواقع وادراكا لحقيقته ، فإن الصعود الى عالم الصور أو المثل الأفلاطونية يبعد الذهن عن الواقع ويفقده صلته به ، ويفضله فى عزلة زاهدة عن عالم الناس وعالم الأشياء .

ومع ذلك فقد تصور أفلاطون أن التوازي تام بين الحالتين ، وبإتالي أن عالمه المثالى أكثر حقيقة بدوره ، وتبعه فى ذلك الفكر القريب فى

أساسه ، فنجم عن ذلك انقلاب أساسي في الأوضاع ، تصور فيه المفكرون أن الحقيقة وهم وأن الوهم هو الحقيقة ، وأن المقول المجرد الذي يفكر فيه الإنسان أكثر حقيقة من المحسوس العيني الذي يراه ويلمسه ، وبالاختصار ، أن الماهية أكثر حقيقة من الوجود . وعلى أساس هذه الأوضاع المقلوبة شيدت مذاهب فلسفية بأسرها في الفكر الغربي . وبذلك يمكن القول ، بمعنى معين ، أن السجين ، الذي لم يكتف بظلاله وبعماله الضيق ، قد انتقل بالفعل إلى عالم أضيق وأقل حقيقة منه ، وخلق لنفسه أصناماً عبدها بمحض إرادته واختياره .

أفلاطون بين الفلسفة والفن

يصف مؤرخ الفلاسفة الكبير « تسلر » مدينة أفلاطون المثلى كما رسمها في محاوراة الجمهورية بأنها عمل فنى فحسب ، لا يصمد أمام تنوع الحياة الواقعية «ومرونتها (١)» . ومن الجائر بالفعل أن هذه المدينة المثلى كانت تبعد عن الواقع الى حد يتوهم المرء معه أنها وليدة الخيال الفنى عند خالقها فحسب . ومع ذلك ، ففى هذا الرأى تناقض أساسى: إذ أنه ينطوى ضمنا على افتراض أن الفن عند أفلاطون منفصل عن الواقع العملى ، وليس له غرض الا ارضاء الخيال المحض . ولكن الواقع أن أفلاطون قد أخضع الفن للاعتبارات العملية ، وباعد بينه وبين مجال الخيال البحت . فكيف إذن تكون صورة الدولة عنده خاضعة لمقتضيات الفن ، فى الوقت الذى كان فيه الفن ذاته خاضعا لمقتضيات الدولة ؟ وكيف تكون السياسة كما رسمها أفلاطون لمدينته المثلى مجرد عمل فنى ، فى الوقت الذى كان يدعو فيه الى أن يكون الفن أداة فى يد السياسة ؟ لا يمكننا أن ننكر أن رأى « تسلر » هذا ينطوى على تناقض أساسى . ومع ذلك فإن جدور هذا التناقض ترجع الى أفلاطون ذاته : إذ أنه ظل مترددا بين الفلسفة والفن ، ولم يستطع أن يتخذ موقفا نهائيا يحدد إفيه الجانب الذى ينحاز اليه ، بحيث يظل الباحث الأفلاطونى حائرا على الدوام فى تحديد رأيه الحقيقى منهما ، فلا يدري أن كان الفن وسيلة لغاية هى الفلسفة ، أم أن الفلسفة — بمعنى أعمق — وسيلة لغاية هى الفن . وإذا كان موقف أفلاطون ذاته يبلغ هذا القدر من الغموض ، فمن الطبيعى أن يمتد تأثير هذا الغموض الى كل من يتناول هذا الموضوع .

(١) Zeller : Plato and the Academy (op. cit.), p 375.

وستكون مهمتنا في هذا الفصل هي محاولة تحديد موقف أفلاطون بين الفلسفة والفن ، وكشف التناقض الأساسي الذي شاب فكرة بأسره . وسوف يكون لزاماً علينا أن نستخدم لفظ « الشعر » أحياناً بمعنى مرادف للفن بوجه عام ، إذ أن حملة أفلاطون على الفن قد تركت بوجه خاص على الشعر ، ومع ذلك فسوف نعرض لظروب الفن الأخرى بالقدر الذي يكفي لايضاح معالم تفكيره وكشف مواطن ضعفه في هذا الميدان .

اعتراضات أفلاطون على الشعر :

١ - في الكتاب الثالث من الجمهورية (٣٩٢-٣٩٣) يفرغ أفلاطون من رأى غريب في الشعر ، يقول فيه أن أسلوب السرد أو الحديث المباشر أفضل من الأسلوب الدرامي الذي ترد فيه الكلمات على لسان شخصيات يصورها الشاعر . ذلك أولاً لأن الكثرة في ذاتها شر . ومن هنا كان العمل الشعري الذي ينطوي على كثرة من الشخصيات والمواقف والاتجاهات أسوأ من العمل البسيط الذي يصل إلى هدفه مباشرة . فالشعر غير المتنوع أفضل من الشعر المزدحم بالتنوع والتغير (٣٩٧) . وثانياً لأن الشاعر الذي يقدم كثرة من الشخصيات لابد أن يقتصر كل من هذه الشخصيات . فإن كان منها ما هو ضعيف أو جبان أو متخاذل ، انتقلت هذه الرذائل بدورها إلى نفس الشاعر ، لأن النفس تتأثر بالمحاكاة ، وتقدو بالتدرج على شاكلة من تحاكيمهم . فالشاعر يفقد شخصيته في شخصيات الآخرين ، إن جاز هذا التعبير ، ولابد أن يكون قد اكتسب شيئاً من الشر إن كان قد استطاع أن يتحدث بلسان الأشرار ويحسن التعبير عن مواقفهم . وبعبارة أخرى فالفنان الخالق يحاكي العمل الذي يخلقه ، ويكتسب شيئاً من طبيعته ، أو يكسبه شيئاً من طبيعته الخاصة ، التي ينبغي أن يكون فيها شيء من الشر حين تخلق عملاً ينطوي على عنصر الشر . ومن الواضح أن أفلاطون كان في ذلك متأثراً بالمبدأ العام الذي أكدته مراراً في محاورة الجمهورية ، وهو المبدأ القائل أن كل شخص ينبغي أن يقوم بالعمل الذي يؤهله له طبيعته - وهو مبدأ يمكن ، بعد تقييد بسيط ، أن يتحول إلى مبدأ آخر ، يقول أن العمل الذي يقوم به كل شخص إنما هو تغير عما هو كامن في طبيعته .

ولقد وصفنا هذا الرأي من قبل بأنه غريب ، لأن من المستغرب بالفعل أن تصدن أحكام كهذه عن أفلاطون . ذلك لأن أفلاطون كان ، بمعنى متيقن ، كاتباً درامياً ، وكانت أنجح محاولاته هي تلك التي ألجا فيها إلى تقسّي

هذه الطريقة التي ينتقدها . . ولو كان الفنان الخالق تفسد طبيعته اذا
تقمص الشخصيات التي يتحدث باسمها ، او يفسد طبائع سامعيه
اذ يجعلهم يتعاطفون مع هذه الشخصيات ، لوجب أن تكون طبيعة أفلاطون
قد فسدت نتيجة لتصويرها شخصيات يعدها هو ذاته بغيضة أو ذات
آراء باطلة ، مثل كالكليس وثراسيماخوس وبروتاجوراس ، وإن تكون
طبيفة تلاميذه في الأكاديمية قد شوهت نتيجة لتعرضها لأمثال هذه
المؤثرات من خلال محاورات أفلاطون ذاتها . ولو حكمتنا على الأمر
بمقاييس فنية سليمة لقلنا بالطبع أن الفن الأقدر على تصوير مختلف
المواقف والشخصيات هو الفن الرائع بحق . ذلك لأنه لا مجال للمقارنة
— من الوجهة الجمالية — بين حديث مباشر يصف أهدافه مباشرة وبين
عمل فني معقد متعدد الشخصيات ، يوصلنا إلى هذا الهدف نفسه ولكن
من خلال بناء درامي متكامل .

ولكن من المؤكد أن أفلاطون لم يكن يضع في ذهنه المقاييس الجمالية
حين أصدر هذه الأحكام ، وإنما أصدرها على أساس مقاييس فلسفية
لا صلة لها على الإطلاق بالشعر أو الفن في عمومه . فهناك مغالطة واضحة
في أقحام مبدأ « الثبات خير ، والتغير والكثرة شر وفساد » (وهو من
الوجهة الفلسفية ذاتها مبدأ لا يمكن الاعتراف به على أي نحو مطلق)
في مجال الفن . ولو صح هذا المبدأ لكان معناه أن القطعة الموسيقية التي
تعزفها آلة واحدة لابد أن تكون أفضل من تلك التي تعزفها فرقة كاملة ،
وأن القطعة ذات الصوت أو الإيقاع الموحد أفضل من القطعة البوليفونية
ذات الإيقاعات المتباينة ، وأن الموعظة الأخلاقية أفضل بالضرورة من
الرواية أو المسرحية ذات البناء المعقد — وهي كلها أحكام تطبق على
الفن ، بطريقة غاشمة ، مبادئ فلسفية مشكوكا في صحتها حتى في
مجالها الخاص .

وترتب على هذه الطريقة الباطلة في نقل المبادئ الفلسفية من مجالها
الأصلي إلى مجال الفن الذي لا تربطه بها صلة ، أن عاب أفلاطون على
الشعر كل ما هو مميز بحق للعمل الشعري . ذلك لأن ما وجهه إلى
الأسلوب الشعري من انتقادات هو في واقع الأمر لب الموقف الدرامي ،
أي القدرة على تصوير الشخصيات بدقة وأحكام . وبعبارة أخرى فقد
كان أفضل ما في الشعر أو الأدب رذيلة في نظر أفلاطون .

ولو نظرنا إلى فكرة المحاكاة ذاتها من الوجهة النفسية ، لوجدنا
أن أفلاطون كان يخلط بين عملية خلق الشخصيات كما يقوم بها الشاعر
أو الأديب ، وبين عملية التمثيل أو إعادة التصوير التي يقوم بها الممثل .

فالممثل — كما يقول هافلوك (١) — يمكن أن يحاكي ، لأنه يتقمص الشخصية إذا أراد اظهارها بمظهرها الحقيقي ، أما الشاعِر فلابد له أن يحتفظ باستقلاله حتى يتيح لقدرته الفنية أن تخلق مختلف الشخصيات التي كثيرا ما تكون متعارضة فيما بينها . أى أن معنى المحاكاة لا ينطبق على فعل الخلق مثلما ينطبق على فعل الأداء والتمثيل . وحتى في حالة التمثيل ذاتها ، فمن الصعب أن يحكم المرء على الممثل الذي يقوم بأدوار شريرة بأنه يصبح نتيجة لذلك شريرا ، أو على من يمثل شخصيات خيرة بأنه لابد أن يصبح هو ذاته شخصا ميّلا إلى الخير . أما إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية المستمعين أو المشاهدين الذين يفترض أفلاطون أن نفوسهم تتشتت بين الشخصيات المتعددة التي يشاهدونها ، وتتناثر بالتماذج السيئة منها ، فإننا نستطيع أن نتصور نتيجة عكسية لهذه المؤثرات : إذ أن روعة بناء العمل الفني المعقد يمكن أن يكون لها تأثير رفيع في النفس المتذوقة للفن ، كما أن الشخصيات الشريرة قد تؤدي في سياق العمل الفني المتكامل دورا يؤثر في النفس تأثيرا مضادا ، فضلا عن أن من الممكن النظر إلى هذه المؤثرات الفنية — كما فعل أرسطو — على أنها تؤدي إلى التطهر من الانفعالات المؤازية لها في الحياة الواقعية .

٢ — وكما يعترض أفلاطون على الشعر على أساس أن له تأثيرا سلبا في الطبيعة البشرية بما يقدمه إليها من نماذج ضارة ، فإنه يحل أيضا عليه ، وعلى الفن بوجه عام ، لأنه يزيف صورة الواقع ، ويقدم اليها أنموذجا مشوها له . وفي هذه الحالة أيضا يلجأ أفلاطون إلى فكرة المحاكاة في نقد الفن ، ولكن المحاكاة التي يعنيها هنا هي محاكاة العالم الحقيقي ، لا محاكاة مشاعر النفس البشرية وأحوالها .

ففي رأى أفلاطون أن الفن أيسر سبيل إلى تقديم صورة سطحية للعالم بأكمله . فالفنان يدعى لنفسه القدرة على محاكاة كل شيء : « ذلك لأن عمله لا يقتصر على إنتاج الأشياء المصنوعة فحسب ، بل أنه يستطيع أن يخلق كل النباتات والحيوانات ، وكل الأحياء ، فضلا عن ذاته أيضا ، وكذلك الأرض والسماء والآلهة والأجرام السماوية ، وكل ما في باطن الأرض في العالم السفلى . . ألا ترى أنك أنت ذاك تستطيع خلق هلمنا كله على نحو ما ؟ إن أسرع الطرق لذلك هي أن تأخذ مرآة وتدور بها في كل الاتجاهات . وسرعان ما ترى نفسك وقد أثبت بالشمس والنجوم والأرض وذاتك وكل الحيوانات والنباتات الأخرى » (٥٩٦) وهكذا

(١) Preface to Plato, p. 22.

يشبه أفلاطون عمل الرسام بهذه العملية التي يدير فيها الإنسان مرآة من حوله ليصنع منها مظاهر وخيالات للأشياء . فإذا رسم الفنان كرسيًا ، فلهذا الكرسي مرتبة ثالثة من حيث الوجود ، إذ أن هناك أولاً فكرة الكرسي كما صنمها الدهن الإلهي ، وهناك ثانياً الكرسي المادي الذي يصنعه النجار ، وثالثاً مظهر الكرسي أو صورته كما يرسمها الفنان . ومعنى ذلك أن العمل الفني لا يحاكي المثل الثابتة للأشياء ، ولا يصنع أشياء فعلية كتلك التي نراها في العالم الواقعي ، وإنما يحاكي مظاهر لهذه الأشياء الجزئية فحسب . فالفنان إذن أبعد ما يكون عن «الخلق» ، بل إنه أقل مرتبة من «الصانع» ذاته ، لأن الصانع ، على الأقل ، يأتي لنا بأشياء فعلية ، أما الفنان فيحاكي تلك الأشياء الفعلية التي أنتجها الصانع . وهكذا يرتبط نقد أفلاطون هذا للفن بنظريته في المثل ، وتكون الأعمال الفنية في نظره أقرب إلى الظلال التي هي أدنى مراتب الوجود ، وأبعد الأشياء عن الحقيقة (١) .

ومن الممكن القول أن رأى أفلاطون في الفن بوصفه محاكاة تشبوه الواقع وتزييفه ، يطبق أيضاً على الشعر ، لا على فنون التصوير والنحت فحسب . ذلك لأن في الشعر من الأوزان والإيقاعات والمؤثرات النفسية ما يصرف إذهاننا عن العلاقات الحقيقية للأشياء ، ويحجب عنا صورة الوجود في حقيقته . فحين نستمع إلى قصيدة شعرية ، لا تتجه عقولنا إلى الحقيقة المنطقية التي نتحدث عنها القصيدة ، أو إلى معرفة علمية للموضوع الذي تتناوله ، وإنما نتقاد إلى ما في الشعر من عوامل لغوية وبلاغية وموسيقية ، تكاد تصبح هي الغاية المقصودة لذاتها . هذا الوسيط اللغوي يحجب عنا الصورة الحقيقية للواقع ، ويبعث فينا مشاعر لا صلة لها بالرغبة الأصلية في المعرفة ، مثلما تحجب عنا اللون الرسام حقيقة الموضوعات التي تصورها ، وتقدم إلينا خيالات وظلالاً يتركز عليها اهتمامنا وكأنها هي كل ما ننشده من حقيقة .

وليس من العسير أن يدرك المرء نقاط الضعف في هذا الوجه من أوجه نظرية المحاكاة عند أفلاطون . ذلك لأنه لا يمكن أن يكون نظرية عامة في الفن ، لأن هناك فنونا لا تنطبق عليها فكرة المحاكاة هذه أصلاً ، وبالتالي لا يمكن أن توصف نواتجها بأنها ظلال لأي شيء : كالفنسون الزخرفية والمعمارية . وفضلاً عن ذلك فإن أفلاطون يقع في هذا المجال بدوره في

(١) انظر المؤلف مقال : « النظريات اليونانية في فلسفة الفن » مجلة « المجلة »

الخطأ الاساسى الذى يشوب نظريته فى الفن بأسرها - وأعنى به إقحام المسائل الميتافيزيقية فى مجال الفن . فهذا الراى يرتكز بقوة على نظرية المثل ، وعلى موقف أفلاطون الميتافيزيقى العام ، الذى تكون فيه المحسوسات أقل حقيقة من المثل ، وتكون فيه صور المحسوسات أقل الجميع حقيقة . ومن الواضح أن مجرد استخدام معيار « الحقيقة » فى هذا المجال للمفاضلة بين الأعمال الفنية والأشياء التى تصورها تلك الأعمال يتطوى على مغالطة واضحة ، إذ أننا لا نطالب من العمل الفنى أن يقدم الينا تفسيراً ميتافيزيقياً لحقائق الأشياء ، بل أن نفس الطابع « الوهمى » للفن هو مصدر قوته . ولو كان هدفنا هو إنتاج أشياء واقعية لكان صانع الاطار الذى توضع فيه الصورة أفضل من الفنان الذى رسمها - وهى فى ذاتها نتيجة يكفى امتناعها لاقتناعنا بمدى تهافت هذه النظرة الى الفن . وأخيراً ، فإن الاعتقاد بأن وظيفة الفن الوحيدة هى محاكاة الأشياء الواقعية الجزئية هو اعتقاد ساذج الى حد بعيد : ذلك لأن الفن ، حتى فى الحالات التى يصور فيها موضوعاً جزئياً أو فردياً ، يسعى دائماً الى تجاوز الفردية ، ويتخذ من هذا الموضوع مجرد نموذج لتصوير نمط عام يعلو كثيراً على الجزئيات . وتلك فى الواقع هى أوضح علامات العبقرية فى الفنان : أن يقدم الينا ، من خلال أمثلة جزئية أو حالات فردية ، نماذج لعالم كامل يتصف بالعمومية والشمول - وهى صفة نستطيع أن نقول أن أفلاطون قد تجاهلها أو غفل من ادراكها ، على الرغم من كل ما كان يتصف به هو ذاته من مزاج فنى .

٣ - أما الاعتراض الثالث الذى يوجهه أفلاطون الى الشعر ، فهو انه يصور الآلهة بصورة غير لائقة . فالشعراء يصفون الآلهة بصفات لو نسبت الى البشر أنفسهم ، لما وجدوا فيها ما يشرفهم : إذ تظهر الآلهة لديهم فيورة ، منتقمة ، ساخرة ، لاهية ، عابثة ، بل خليعة فى بعض الأحيان (١) . أما أفلاطون فيريد أن تكون للآلهة أفضل صورة ممكنة ، ولا سيما فى اذهان النشء الذى ينبغى أن تضمن له الدولة المثلى أرفع تربية .

ولقد رأى البعض فى أفكار أفلاطون هذه محاورة لتطهير العقيدة اليونانية من شوائبها ، إذ أنه حين وجه حملته على كبار شعراء اليونان لتصويرهم الآلهة بصورة مبتدلة تحمل أحياناً أسوأ ما فى البشر من خصال ، إنما كان يدعو الى إصلاح العقيدة اليونانية على النحو الذى

(١) انظر الكتاب الثالث ، ٣٧٧ - ٣٨٣ .

كان كفيلا بتقريبها من الأديان الكبرى التى ظهرت فيما بعد ، والتى يرى بعض الكتاب فى أفلاطون مبشرا بها . فهو يرفض أساسا التصوير البشرى للآلهة فى العقيدة اليونانية ، ويدعو الى آلهة مجردة عن صورة البشر ، وعن صفات الكائنات الطبيعية . بل انه ربما كان أكثر تطرفا فى ذلك من اللاهوتيين فى العصور الدينية ، اذ انه ينادى فى أحد نصوص الكتاب الثالث من المحاور بضرورة وصف الآلهة بأنها علة للخير وحده ، لا للشر ايضا : اذ أن ماهو خير لا يضر ، ولا يمكن أن يكون علة للشر . « ومعنى ذلك أن ما هو خير ليس علة كل شيء ، وإنما هو علة الأشياء الخيرة ، لا الشريرة .. (فهو) ليس علة معظم ما يحدث للناس ، اذ أن الخير فى حياة البشر قليل ، والشر فيها كثير . فالخير ليس له من مصدر سوى الله ، أما الشر ، فلنبحث له عن مصدر غيره » . (٣٧٩) فهو إذن يعيب على الشعراء اساءتهم الى الآلهة بجعلهم إياهم مصدرا للشر الى جانب الخير . وصحيح أن رأيه هذا يؤدى الى القول بنوع من الألوهية ذات القدرة المحدودة ، أى انه ينفى عنها القدرة الشاملة ، ولكن يبدو انه كان ممن أدركوا فى وقت مبكر ان القدرة الشاملة لا يمكن أن تجتمع مع الخيرية الشاملة فى عالم يعد الشر فيه حقيقة واقعة .

على انه اذا كان المنطق السليم ، والتطور التالى للعقائد البشرية ، يؤيدان أفلاطون فى حملته على عناصر التشبيه بالانسان فى العقيدة اليونانية ، فان هذه الحملة كان لها ، من الوجهة الجمالية الخالصة ، تأثير ضار . ذلك لأنها قضت على الطابع الشاعرى والفنى فى هذه العقيدة . فمن الجائز ان الشعراء كانوا يتحدثون عن الآلهة حديثا بشريا لأنهم يؤثرون الحقيقة الشعرية على الحقيقة المنطقية . وتلك الحقيقة الشعرية انما تكون فى التأثير الانفعالى ، والصور الحية التى يعيها الشعر ، لا فى المعلومات الواقعية أو الدروس الأخلاقية المتضمنة فيه . فأغلب الظن أن اليونانيين كانوا يجعلون لعقيدتهم وظيفة جمالية قبل كل شيء ، واتخذوا من أساطيرهم مادة للشعر والتشكيل والنحت والغناء ، ولم تكن لهذه العقيدة كل وظائف الدين بالمعنى التقديسى لهذه الكلمة . أما أفلاطون فقد رفض هذه الوظيفة الجمالية أصلا ، وحرص على مراقبة المضمون الحرفى للتعاليم الدينية ، أى أنه أراد انتزاع هذه العقيدة من مجال الفن الى مجال العبادة بمعناها الصحيح . ولو أمعن المرء تأمل العقيدة اليونانية ، وموقف اليونانيين منها ، لاتضح له أنهم لم يكونوا يأخذونها مأخذ الجد الى الحد الذى تصوره أفلاطون : فالواسم الدينية كانت عندهم مناسبات لاحتفالات فنية وموسيقية ومسرحية ، ولم تكن فترات خشوع أو تقديس بالمعنى المعروف فى الأديان اللاحقة . ومن هنا

يبدو أن تقريبهم للآلهة من البشر إنما كان مظهرًا من مظاهر الوظيفة الجمالية للعقيدة ، فضلا عن أنه وسيلة لازالة الرهبة والحدود الفاصلة بين الآلهة والناس ، بدليل أنهم جعلوا بين الطرفين حالة وسطى ، هي حالة الأبطال أو أنصاف الآلهة ، الذين يأتون الى الوجود نتيجة لتزاوج بين الآلهة والبشر . وبالاختصار ، يبدو أن تآثر أفلاطون بطابع الأدیان الشرقية القديمة (التي عرفها بالاتصال المباشر ، أو من خلال الفيثاغورية) قد أدى به الى محاولة نقل النظرة الجادة الى الدين من الشرق الى اليونان ، وتغيير وظيفة العقيدة اليونانية تبعًا لذلك تغييرا أساسيا .

ومن جهة أخرى ، فقد كان أفلاطون في محاوره الجمهورية يؤسس دولة يعتقد أنها هي الدولة المثلى . وكان من الطبيعي في فترة حماسته لتكوين هذه الدولة أن يهاجم الفن ، مثلما هاجمته بعض العقائد في فترات حماستها الأولى ، حين كانت تسعى الى تكوين « دولة الهية » على الأرض . ففي الحالتين قد يصل تعصب المصلح الى حد التزمت وضيق الأفق . وكما كانت الأساطير والفنون تكون « الثقافة الشعبية » التي تسعى العقائد ، في أول فترات ظهورها ، الى تطهير الأذهان منها في سبيل احلال التعاليم الجديدة محلها ، فكذلك كان الشعر إيام أفلاطون يؤلف ذلك التراث الشعبي الذي ينافس تعاليمه الجديدة ، والذي يتعين عليه التخلص منه لكي يمهّد الطريق لنوع التعليم الذي يريده . وفي الحالتين يصل التطرف الى حد النظر الى الفن من زاوية واحدة : هو ما ينطوي عليه من معارف ومعلومات يراها الدعاة الجدد ضئيلة بدعوتهم ، على حين أنهم يتجاهلون تماما ذلك الوجه الآخر للفن ، الذي يكون فيه نشاطا روحيا له قيمة يكتسبها من مجاله الخاص ، لا من « الحقائق » التي ينطوي عليها ، ويكون لازما للإنسان لمجرد كونه فنا ، لا لانه دعوة الى هذه الفكرة أو تلك .

هل يمكن تبرير آراء افلاطون الجمالية ؟

تدل الانتقادات التي وجهناها الى آراء أفلاطون الجمالية على أن هذه الآراء قد وقعت في خطأ أساسي ، هو الخلط بين مجالى الميثافيزيقا والفن ، وبين قيم الحق والخير والجمال . فهو يحاسب الأعمال الفنية على أساس ما فيها من معلومات يفترض أنها ينبغي أن تعين الإنسان على فهم حقائق الأشياء ، أو يعيب عليها أنها لا تتضمن دعسوة أخلاقية مباشرة ، أى أنه ، بالاختصار ، يحكم على الفن كما لو لم يكن بينه وبين العلم والأخلاق أى حد فاصل .

ولقد حاول البعض تبرير آراء أفلاطون هذه - التى تبدو فى نظر الإنسان الحديث مسرفة فى التزمت - على أساس أن الحضارة اليونانية بأسرها قد وقعت فى هذا الخطأ ذاته . فالحد الفاصل بين مفهومى الخير والجمال لم يكن واضحا عند اليونانيين فى عمومهم ، ومن هنا كان خلطهم بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الأخلاقية للعمل الفنى . فليس المطلوب من العمل الفنى ، فى نظر اليونانى ، أن يجلب لذة للحواس ، وإنما ينبغى أن يبعث فى الروح مشاعر تساعد على تهذيبها من الوجهة الأخلاقية . « فالزوج بين فكرتى الجميل والخير هو محور النظرية اليونانية فى الفن ، وهو الذى يتيح لنا أن نفهم السبب الذى جعلهم يرون الفن تعليميا . ذلك لأن غاية الفن عندهم لم تكن هى اللذة وحدها ، وإن تكن اللذة أساسية فيه ، وإنما هى التهذيب والتقويم أيضا . بل إن أفلاطون يضع التهذيب فوق اللذة ، وهو فى ذلك يسير مع الرأى الشائع الى حد المبالغة . فقد انتقد هوميروس على نفس النحو الذى كان خليقا أن ينتقد عليه فيلسوفا أخلاقيا ، موضحا تلك النقصان التى تتصف بها ، من وجهة النظر الأخلاقية ، نظرته الى السماء والآلهة ، ومستبعدا كل نسيج المشاعر الإنسانية المتدفقة ، وانفجار الغضب والحزن والخوف ، بوصفها ضارة بالمواطنين الناشئين ، ولأنها تضرب لهم مثلا سيئا ، مع أن هذه الأمور وحدها هى التى خلدت الإلياذة والأوديسية من حيث هما عملان شعريان ، لا بحثان أخلاقيان .. وتمشيا مع هذا الرأى ، نجد أن الهدف الرئيسى لكل فن يونانى هو تمثيل الشخصية الإنسانية والمثل العليا الإنسان .. وبالاختصار فإن فضيلة الإنسان أو امتيازها ، كان هو المحور الذى يدور حوله الفن اليونانى ، وكان تصوير الجميل يتضمن أيضا تصوير الخير » (١) .

إن المرء عندما يتأمل ما قاله أفلاطون فى الشعر ، يراه يتحدث عنه كما لو لم يكن شعرا على الإطلاق . فهو فى واقع الأمر يريد تحويله الى نثر (الكتاب العاشر ، ٦٠١) ، حتى يتسنى لنا إدراك الشعر على حقيقته ، مع أن هذا التحويل ينتزع من الشعر ماهيته المميزة ، ويسلبه كل مزايده . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنك لو ناقشت الشاعر كما لو كان عالما ، أو حلت قصيدة كما لو كنت تنتظر منها أن تاتيكم بمزيد من المعرفة العلمية ، كانت النتيجة مخيبة للآمال . غير أن الشاعر لا يقول ذلك ولا يدعيه ، ولا يتقدم اليك بشعره على أنه « مرجع » تستخلص منه المعلومات . ومع ذلك فإن « هافلوك » يأتى بتعليق طريف لطريقة أفلاطون

(١) L. Dickinson : The Greek View of Life, p. 211-213.

هذه في النظر الى الشعر ، وهى الطريقة التى تمجها أذواقنا الحديثة . فهو يرى أن أفلاطون يعبر بذلك عن وظيفة الشعر فى المجتمع اليونانى ، وهى نقل التراث الثقافى شفويا . فحتى العهد اليونانى كان الشعر لا يزال يعد أداة تداول المعلومات الثقافية من جيل الى جيل ، نظرا الى أن إيقاعاته وأوزانه تجعل منه خير وسيط للتعليم بين الأجيال المتعاقبة . ومن هنا كان إطلاق اسم « الأدب » على هذا الشعر تسمية غير دقيقة : إذ أن هوميروس يمثل نقطة النهاية فى فترة طويلة من الأمية نضج فيها الشعر اليونانى ، وكانت الأساليب الشفوية فيها هى الوحيدة المتوافرة لتعليم الصغار ونقل العادات والعرف الاجتماعى (١) . وبعبارة أخرى ، فقد كان أفلاطون فى نقده للشعر ناقدا لحضارته وللثقافة المتوارثة فيها ، بل كان ناقدا للتراث الثقافى اليونانى بأسره . وإذن فلا بد من فهم الظروف الخاصة التى ظهرت فيها هذه الحملة القاسية على الشعر ، وفى ضوء هذه الظروف - التى لن تتكرر فى العصور التالية - تكون هذه الحملة معقولة ومفهومة . بل أن تأكيد أفلاطون لفكرة المحاكاة *mimesis* يلقى عليه فى هذه الحالة ضوء جديد : إذ أن التعاليم المصوغة فى قالب شعري ، والتى تنقل وتوارث شفويا ، لا تحيا الا من خلال أدائها والقائما ، كما ينبغي أن تقتزن عملية الحفظ والاستعادة بشحنة نفسية قوية يتمص فيها الشاب كل شخصية فى الشعر - وهو موقف غير مألوف للتلميذ الحديث الذى اعتاد استخدام الكتب ، وعينه ، بدلا من التراث الشعري ، وأذنيه ولسانه (٢) . وفى موضع آخر يقدم « هافلوك » تبريرا لهذه الظاهرة ذاتها من زاوية أخرى فيربط بين حملة أفلاطون على الشعر ، وبين رأيه فى المعرفة الظنية ، ويقول « أن من الممكن التعبير بايجاز عما كان أفلاطون يدعو اليه بالقول انه يريد اختراع لغة تجريدية للعلم الوصفى تحل محل اللغة العينية للذاكرة الشفوية » (٣) . فلنحلل هذه التبريرات اذن لكى نتبين مدى قدرتها على الصمود فى وجه النقد :

١ - اذا بدأنا بالفكرة الأخيرة ، القائلة ان أفلاطون حمل على الشعر لانه يتحدث فى أمور العلم الوصفى بلغة عينية تلائم الذاكرة الشفوية ، على حين أنه أراد أن يصطنع له لغة تجريدية تلائم طبيعة العلم الأكاديمي

(١) Havelock : Preface to Plato, p. 45, 125.

(٢) Ibid. p. 44.

(٣) Ibid. p. 236.

المنظم ، فانا نلاحظ أن العلم في نظر أفلاطون لم يكن وصفيًا ، ولم تكن له أدنى صلة بالمحسوس ، وإنما كان علما تجريديا بحتا . وهذا يؤدي بنا الى تعديل الحكم السابق ، بحيث نقول انه لم يكن يهدف الى دعم اللغة العلمية ، بقدر ما كان يهدف الى مهاجمة كل ما يرتبط بالعالم المحسوس ، وضمنه التشبيهات الشعرية التي يستمد معظمها من هذا العالم الغيبي .

٢ - اذا كان صحيحا أن التعلم الشفوي ، عن طريق الشعر ، يقتضى من الدارس نوعا من المحاكاة لروح الشخصيات التي يصفها الشاعر ، وبالتالي يستحق النقد على هذا الأساس ، فلماذا وجه أفلاطون نقده للشاعر بدوره ؟ ولماذا تجاهل تجربة الخلق الشعري ولم يستيق منها الا هذا الجانب المتعلق بطريقة حفظ الشعر أو استيعاب معانيه ؟ وكيف جاز له أن يصدر نفس الحكم على من يحفظ الشعر ومن يؤلفه ، ويدين المؤلف لأسباب لا يظهر تأثيرها الا عند رواة شعره فحسب ؟

٣ - كانت النظرية الكامنة من وراء نقد أفلاطون للشعر - وللغن بوجه عام - نظرية نفعية . وبالمثل يحاول هؤلاء المدافعون أن يبرروا هذه النظرية النفعية في ضوء طبيعة التراث الحضاري اليوناني في عصر أفلاطون . ومع ذلك فان فلسفة أفلاطون تنطوي على عناصر تناقض كل فلسفة نفعية في الفن . فهو في « الجمهورية » (٤٧٦) يتحدث عن الجمال في ذاته ، ويصف من يعرف اشياء جميلة فقط ، دون الجمال المطلق ، بأنه يعيش في حلم ، على حين أن من يعيش في عالم الحقيقة هو ذلك الذي يتذوق الجمال في ذاته . ومعنى ذلك انه يعترف بالقيمة الجمالية المطلقة ، ولا يكفى - في هذا النص - بأن يكون الفن اداة في يد التربية أو وسيلة لأية غاية أخرى . وبذلك يكون هناك تناقض اساسي في فلسفة أفلاطون الجمالية ، لا تكفى لرفعه الاشارة الى أية ظروف حضارية متعلقة بعصره الخاص .

٤ - ومع ذلك ففي استطاعتنا ، من خلال التبرير السابق ، أن نعلل ظاهرة حيرت بعض شراح أفلاطون ، وهي تركيزه الحملة على الشعر في المقام الأول ، ثم على الموسيقي من بعده ، بينما كانت حملته على التصوير ضعيفة ، على حين انه كاذ أن يسكت تماما على فنون كالنحت والعمارة . وقد أعرب « نتلشب » عن دهشته للأهمية التي عزاها أفلاطون الى الموسيقى بالقياس الى التصوير والنحت والعمارة ، لا سيما وأن هذه الفنون الأخيرة كانت قد بلغت عند اليونانيين مكانة رفيعة ، على حين أن ما حققته الموسيقى كان ضئيلا بالقياس اليها . ويزداد الأمر غرابة - في نظر نتلشب - اذا تأملنا هذه الظاهرة في ضوء اعداوة

أفلاطون للمذهب الحسى : اذ ان الطابع الحسى واضح فى النحت ، وهو فى التصوير أوضح منه فى الموسيقى والشعر (١) . والتعليل الذى يقدمه لهذه الظاهرة هو ان الكلمات - ولا سيما اذا كانت موزونة ملحنة - كان لها تأثير كبير فى نفوس اليونانيين . (وبالفعل يمكن القول ان الامة اليونانية قد بلغت فى تأثير « الكلمة » الى حد انها تصورت ان التعامل مع الكلمات يغنى عن التعامل مع العالم الطبيعى - ومن هنا كانت أهمية العلوم الاستدلالية ، كالرياضة والمنطق والفلسفة ، فى حضارتهم بالقياس الى العلوم الطبيعية الاستقرائية) . غير ان التعليل التربوى هو الأقدر على تفسير هذه الظاهرة : اذ أنه لما كان هدف أفلاطون هو نقد التراث الثقافى اليونانى ، كما ينتقل شفوياً عن طريق الشعر الملحن من جيل الى جيل ، فقد كان من الطبيعى أن تنصب حملته على الشعر والموسيقى بوصفهما الاداتين الرئيسيتين لنقل هذا التراث ، على حين ان النحت والتصوير والعمارة ليس لهم دور واضح فى هذا الميدان .

الحقيقة الشعرية والحقيقة الفلسفية :

اذا كانت المحاولة السابقة لتعليل موقف أفلاطون من الشعر تبدو لنا مقنعة فى نواح معينة ، وغير مقنعة فى نواح أخرى ، ففى اعتقادى أن هناك جانباً من جوانب فلسفة أفلاطون ينطوى على تفنيد حاسم لهذه المحاولة ، وأعنى به الجانب الأسطورى من هذه الفلسفة .

ويكاد يكون من المتفق عليه بين الباحثين أن الأسطورة عند أفلاطون تعبر عن نوع من المعرفة الاحتمالية فى أمور لا يمكن إقامة البرهان عليها . ذلك لأنها تتعلق بمسائل لا يمكن التوصل فيها الى حقيقة يقينية ، ومن هنا كان علينا أن نكتفى فى هذه الأمور بالفرض المرجح ، لا باليقين الذى لا يمكن مناقشته (٢) . ومن قبيل هذه الأمور ، البحث فى أصل العالم وطبيعة الالهية والحياة الأخروية وأصل النفس البشرية ومصيرها ، وبعض المسائل المتعلقة بتنظيم الدولة . تلك كلها مسائل حيوية دون شك ،

(١) Nettleship : The Theory of Education in Plato's Republic, p. 69-70

وانظر أيضاً لنفس المؤلف : p. 116-117 Lectures on the Republic of Plato.

(٢) V. Brochard : "Les mythes dans la philosophie de Platon", Article dans "Études de philosophie ancienne et de philosophie moderne", Paris (Vrin)

1954, p 53

غير أن العقل الانساني لا يستطيع أن يصل فيها الى معرفة لها نفس يقين المعرفة الرياضية . ومن هنا كان عليه أن يلجأ الى الاسطورة والخيال بوصفهما أفضل وسيلة للتعبير عن هذا النوع من الحقائق .

على أن من الملاحظ أن الاسطورة تربط الفكر الفلسفي بالتراث الغابر ، وبالذكريات الموروثة من الماضي السحيق ، بل انها - كما يقول « ريفو Rivaud » : « تبعث الصورة الوقور لاولئك الأجداد البعيدين الذين كانت الآلهة تهيبهم أحياناً ملكة الرؤيا الواضحة » (١) . فإذا صح هذا ، كان معناه أن أفلاطون إقْد دعا الى ربط الفكر بترائه الغابر ، بل عمل من خلال أساطيره على الإبقاء على هذا التراث حياً . فكيف إذن يقال انه أراد محاربة التراث القديم كما تناقله كبار الشعراء في أساطيرهم ؟ وإذا كان التعليل الصحيح لحملة أفلاطون على الشعر هو العداء التقليدي بين الشعر والفلسفة ، فكيف التجأ أفلاطون الى الأساطير - ذات الطبيعة الشعرية - في الموضوعات ذات الأهمية الكبرى ، بل جعل من إحدى محاوراته الكبرى ، وهي طيمائوس ، أسطورة واحدة متصلة ؟ أيمن أن يكون هذا هو الأسلوب الذي يتبعه مفكر حريص على أن يبعد بين أمته وبين الشعر بوصفه مصدراً مضللاً للمعرفة كانت هذه الأمة تلتبس لديه الاجابة عن أسئلتها الرئيسية ؟

الحق أن أفلاطون لم يقتصر على الاجابة بالاساطير في صدد مشكلات رئيسية للفكر الفلسفي ، بل لقد حاول أن يأتي لها بمبررات تجعل الالتجاء اليها جزءاً من تنظيم الدولة ذاتها : فهي ليست وسيلة تلجأ اليها لأننا لا نجد ما هو أفضل منها ، وإنما هي خطة ضرورية لها مبرراتها الأساسية من أجل ضمان الاستقرار بين طبقات المواطنين . ومهمتها لا تقتصر على الأمور الغيبية المتعلقة بالأصل والمصير الكوني ، وإنما تمتد الى صميم عملية الحكم السياسي ذاتها . فلا بد من « اكدوبة » من أجل اقناع المواطنين بأهم المسائل في فلسفة الحكم عند أفلاطون ، وهي انقسام الناس الى طبقات أساسية متميزة . ونقول ان هذه أهم مسائل الفلسفة السياسية عنده لأن التعريف الذي استقر رأيه عليه للعدالة هو أداء كل للعمل الذي يصلح له ، والتزامه الطبقة التي تؤهله « طبيعته » للانضمام اليها . ففي هذه المسألة الأساسية تقوم الاسطورة بمهمة اقناع المواطنين بأنهم من معادن متباينة ، وبأن هذا تقسيم اقتضاه

(١) A. Rivaud : Histoire de la philosophie, Paris (P.U.F.) 1948, Tome I,

النظام الطبيعي للعالم . فإذا تسرب الشك الى نفوس المواطنين في هذا المبدأ ، أو فكروا في الثورة عليه ، كان للحكام أن يكذبوا عليهم بأن يؤكدوا لهم أن « الآلهة » قد أرادت هذا التقسيم وباركته ، وأن هذا أمر قضت به « النبوءة » - أو بالاختصار ، أن القانون الذي أراده أفلاطون شريعة الهية لا تناقض . فإذا كان أفلاطون يلجأ في هذه المسألة الحيوية الى الأسطورة ، لا بمعنى المعرفة المرجحة أو الاحتمالية ، بل بمعنى أشد تطرفا ، هو « الأكذوبة » ، فهل يجوز لنا أن نقبل الرأي القائل أن « الأكاذيب » الأساطير الهومرية هي علة تحامل أفلاطون عليها ، أو أنه أراد أن يفصل المعرفة عن تراثها الأسطوري الغابر ويشق بها طريقا عقليا جديدا ؟

انبا لا نود أن تصدر حكما على طريقة أفلاطون في الالتجاء الى الأسطورة ، ولكن الذي نود أن نفيه اليه هو التناقض الواضح بين هذه الطريقة وبين حملته على الشعراء لالتجائهم الى هذا الأسلوب ذاته . والفكرة التي تفرض نفسها على الذهن في هذا الصدد هي أن أفلاطون قد اعترف ، على الأقل ، بنوع من الحقائق لا يمكن التعبير عنه الا بالأسطورة ، وهي ما يمكن تسميته « بالحقائق الشعرية » ، مما يحتم على المرء أن يسلم بوجود تناقض أساسي في موقفه من الشعر ، ويقال في الوقت ذاته من أهمية المحاولات التي يبذلها بعض الشراح لتبرير موقفه هذا على أساس العداء التقليدي بين الشعر بوصفه ثقافة أسطورية لا تقوم على أساس من اليقين ، وبين الفلسفة بوصفها أرفع مصدر للمعرفة اليقينية .

واذن ، فهناك بالفعل ظاهرة غريبة يصعب تحليلها في فلسفة أفلاطون : هي أنه ، وهو أقرب الفلاسفة الى المزاج الشعري ، قد حمل على الشعر حملة شعواء ، وطالب بتطبيق مقاييس ميتافيزيقية أو منطقية أو أخلاقية صارمة في الحكم على الأعمال الفنية بوجه عام ، وهي مقاييس لو كانت طبقت على عمل مثل « طيماس » أو « المادية » لكان أفلاطون على رأي المنطوقين من مدينته الفاضلة ! وفي الوقت الذي كان فيه أفلاطون أدبيا مرهف الحس ، الى جانب كونه فيلسوفا ، وكان يعترف بالأسطورة وسيلة للتعبير عن حقائق معينة لا سبيل الى التعبير عنها بوسائل المعرفة الأخرى ، نراه ينكر الاستقلال الذاتي للحقيقة الجمالية ، ويخضعها على الدوام لاعتبارات خارجة عن مجال الفن ، وينادي بتطبيق

معايير جمالية كفيّلة باستبعاد الأدب والفن اليوناني ، بل كل ما يذكرنا
بأجداد الشعب اليوناني القديم في هذا الميدان .

وأخشي أن أقول أن هذا التناقض الأساسي عند أفلاطون في مجال
الخلط بين الحقيقة الفلسفية والحقيقة الشعرية ، لم ينفع الفلسفة
ولا أفاد الشعر . فهو من جهة قد تحدث بأسلوب الشعر والأساطير
حيث كان ينبغي عليه أن يتحدث بأسلوب العلم (كما في محاوره
طيمائوس) ، وهو من جهة أخرى قد استنكر على الشعراء أن يخاطبوا
الناس بأسلوبهم المميز الذي يخضع لمقاييس فنية لا لمقاييس منطقية - أي
أنه ، بالاختصار ، قد عالج الفلسفة بأسلوب الشعر ، وعالج الشعر
بأسلوب الفلسفة ، فلم يعد ذلك بالنفع على الاثنين معا !

ولعلنا نستطيع أن نجد تعليلا جزئيا - قد لا يكون مقنعا كل الاقتناع -
لهذه الظاهرة الغريبة في تفكير ذلك الفيلسوف الذي وقف موقف العداء
السافر من الشعر ، في الوقت الذي حفلت فيه كتاباته بالمجازات والصور
الشعرية الحية والخيال الخصب . ذلك لأن أفلاطون ربما كان شاعرا
من نوع خاص : شاعرا لا يتغنى بالمحسوس ، ولا يندمج فيه بكل خياله ،
أو يستخلص منه صورا ينقلها إلى سائر المجالات ، وإنما كان شاعرا
تجريديا - وهو تعبير يبدو له وقع غريب على الأذان ، ولكنه قد يكون في
رأى أقرب التعبيرات إلى إيضاح شخصية أفلاطون . فالجمال الذي
كان يهفؤ إليه لم يكن ذلك الجمال الذي يهفؤ إليه معظم الفنانين
والشعراء - جمال الصور المحسوسة حين تنقل إلى عالم المعنويات ،
وإنما هو جمال تنعدم فيه الحياة والمادة والقوام ، جمال مجرد لا يتطوى
إلا على « الماهيات » الخالصة . وهو ، على عكس الشعراء ، يحمل على
ما يثرى الحياة ويعبر عن طابعها العيني الملموس ، وعلى التعدد الفني
للخطوط والألوان ، والتنوع الزاخر للصور التي تراها في الطبيعة . كل
ذلك يعده أفلاطون شرا ، ولا يرى الجمال إلا في ذلك الشبح المجرد
الهزيل ، الذي يسميه بالجمال في ذاته . وقد يكون ذلك « الجمال
في ذاته » مقنعا للعقل ، ولكنه ليس « جميلا » بأي معنى من المعاني ،
أي لا يستجيب له ذلك النزوع البلي اصطلاحنا على تسميته بالحاسة
الجمالية . أنه شيء ثابت ، جامد ، لا يتغير ولا يتحرك ولا يحيا ولا يتطور ،
يفضله « شاعر التجريد » على كل مظاهر الجمال المتنوع النابض بالحياة .
فإن كان هذا هو نوع الشعر الذي امتاز به أفلاطون ، فليس من المستغرب
أن يتصف موقفه من الشعر ، ومن الفن عامة ، بهذا التناقض الأساسي ،
وأن تختلط الحقيقة الفلسفية والحقيقة الشعرية في فلسفته إلى هذا
الحد .

محتويات الكتاب

صفحة	تصدير
٣	• • • • •
١١	• • • • • اللحظة التاريخية لمحاورة الجمهورية
٢٩	• • • • • المنهج الأفلاطوني في المحاورة
٥١	• • • • • موضوع المحاورة
٧٥	• • • • • الأفكار السياسية
١١٦	• • • • • المنهج الأخلاقي
١٢٥	• • • • • التربية ، ومراحل المعرفة
١٤١	• • • • • اليتسافيزيقا
١٥٦	• • • • • أفلاطون بين الفلسفة والفن

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0360181



الشمس ٣٠ قرشا